



الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إشراف الدكتور

نضال العريبي

إعداد الطالب

وائل محمد عادل جقميري

٢٠١٢ م - ١٤٣٣ هـ

١ - الإطار العام للبحث

- ١-١ المقدمة
- ٢-١ مشكلة البحث
- ٣-١ الدراسات السابقة
- ٤-١ أهمية البحث
- ٥-١ أهداف البحث
- ٦-١ فروض البحث
- ٧-١ منهج البحث
- ٨-١ مجتمع وعينة البحث
- ٩-١ أساليب وأدوات جمع البيانات
- ١٠-١ محددات البحث
- ١١-١ هيكلية البحث

١-١ المقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة مظاهر وأحداث اقتصادية هامة تمثلت في هيمنة اقتصاد السوق والتطور الكبير في أسواق المال العالمية، بالإضافة إلى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقنياتها المختلفة. وكنيجة لذلك شاع استخدام الأدوات المالية من أسهم وسندات وبنود أخرى لموجودات ومطالب وبشكل كبير، كما تمّ استخدام المشتقات المالية من عقود عملات آجلة، وعمليات مقايضة، وحقوق الخيارات. ومما لا شك فيه فإنّ التعامل بالأدوات المالية وتداولها يتطلب بالضرورة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية الصادرة عن المنشآت الاقتصادية، والتي تمكّن من التعبير عن طبيعة أعمال المنشأة ومركزها المالي بعدالة وموضوعية، على اعتبار أنّ التعامل بالمنتجات المالية الجديدة يعتمد وبشكل كبير على بيانات ومعلومات على مستوى عالٍ من الجودة، حيث أصبحت البيانات المالية المعتمدة على أسس القياس التقليدية مثل مبدأ التكلفة التاريخية غير قادرة على إظهار الوضع المالي ونتائج الأعمال وفق الحقائق الاقتصادية، مما كاد أن يفقد هذه البيانات أهميتها. وهذا بدوره دفع المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية المتخصصة لإعادة النظر في مفاهيم المحاسبة التقليدية، بغية تطوير بيئة القياس والإفصاح المحاسبي وتزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وبما يسهم في عكس الواقع الحالي للمنشأة، ويساعد متخذي القرارات على التنبؤ بالأداء المستقبلي للمنظمات (Forward – Looking).

إزاء هذه الأحداث والمستجدات توجه كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB، نحو إصدار العديد من معايير المحاسبة المبنية على أساس القيمة العادلة لتستخدم كبديل مقبول للقياس، وتحقيقاً للهدف الأساسي من عملية إعداد القوائم المالية المتمثل في إظهار أثر التغيرات الاقتصادية في بنود القوائم المالية، ورغبةً في أن تكون المعلومات المحاسبية مفهومة ومقبولة من قبل جميع مستخدميها.

إنّ مفهوم القيمة العادلة ساهم في نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وأحدث تغييراً شاملاً في بنية البيانات المالية ومدلولاتها، فهي أساس للقياس المحاسبي مقبول عالمياً، يسهم في تحسين مستوى الإبلاغ المالي، ويتيح لمستخدمي البيانات المالية في المجتمع اتخاذ قراراتهم استناداً إلى معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية.

انطلاقاً من الضرورات والأحداث السابقة، فقد قام الباحث بدراسة أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال السورية، وبما يسهم في زيادة المنفعة والفائدة من هذه المعلومات بالنسبة للأطراف المتعاملة بها، ويُمكن من استخدامها كأساس في عملية اتخاذ القرارات وتحقيق الهدف والغاية من عملية إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها.

١-٢ مشكلة البحث

أدت التطورات التي شهدتها بيئة الأعمال السورية مؤخراً، إلى تزايد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية للمنشآت الاقتصادية بصورة عامة، ومع دخول سورية مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي، كان من أبرز ملامحها افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية، وبدءها في ممارسة أنشطتها، وما نجم عنه من اتساع قاعدة المستفيدين من المعلومات المحاسبية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، لم تعد أسس القياس والإفصاح المحاسبية التقليدية والتي ما زالت مستخدمة في إعداد القوائم المالية للمنشآت الاقتصادية في بيئة الأعمال السورية قادرة على توفير معلومات محاسبية ترقى لمستوى احتياجات المتعاملين بهذه المعلومات. ومع توجه الجهود من قبل المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية نحو تحسين وتطوير أسس القياس والإفصاح المحاسبية التقليدية، بأسس قياس وإفصاح محاسبية تعتمد على أساس القيمة العادلة، كان لا بدّ من بيان إمكانية الاستفادة من تلك الأسس في تحسين مستوى جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال السورية والتي تزايد الاهتمام بها بشكل كبير، نظراً لتزايد الاعتماد عليها كأساس في عملية اتخاذ القرارات. ويمكن صياغة مشكلة البحث من

خلال التساؤل التالي:

هل يؤثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ؟

وسيحاول الباحث الإجابة على هذا التساؤل من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية والتي تمثل عناصر المشكلة:

١- ما هو أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية المفصح

عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ؟

٢- ما هو أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية المفصح

عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ؟

٣- ما هو أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية المفصح

عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ؟

٤- ما هو أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية

المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ؟

١-٣ الدراسات السابقة

يعتبر موضوع البحث من المواضيع الحديثة والهامة على صعيد الفكر المحاسبي، حيث لم يعط هذا الموضوع حيزاً كبيراً في الدراسات السابقة التي تناولت تحسين جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال السورية، وقد استطاع الباحث الوقوف على جملة من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث تمّ اختيارها لتحقيق الاستفادة منها في التعرف إلى أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات والانطلاق من هذه النتائج في إعداد البحث.

١-٣-١ الدراسات العربية

١-٣-١-١ دراسة (الزعبي، ٢٠٠٥)^١

وهي دراسة بعنوان " القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان " تناولت هذه الدراسة مشكلة اختيار بديل القياس المحاسبي والطريقة التي يمكن أن تمثل واقعية أكبر في إظهار القيمة المحاسبية في القوائم المالية. وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية مدخل القيمة السوقية العادلة في القياس المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية. واستخدم الباحث في سبيل تحقيق أهداف البحث الاستبانة كأداة للبحث في الدراسة الميدانية، حيث تمّ صياغة مجموعة من الأسئلة لاستطلاع آراء عينة الدراسة التي شملت أربع فئات هي: المحاسبين، والمدراء الماليين، ومدققي الحسابات، ومدراء الاستثمار.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ جميع الفئات المستهدفة في الدراسة ليس لديها الرغبة بالتحول عن التكلفة التاريخية على الرغم من معرفتهم بالعديد من المشاكل التي تعترضها. كما توصلت الدراسة إلى أنّ هناك غموضاً في فهم مدخل القيمة السوقية العادلة في القياس المحاسبي في البيئة الأردنية. كما أظهرت نتائج الدراسة أنّ هناك اتفاقاً كبيراً من قبل جميع الفئات بأنّ منهج القيمة السوقية العادلة يعزز وجود الكثير من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الناتجة عن استخدامه في التقييم، مثل الموضوعية، والملاءمة، وإمكانية الجمع والمقارنة والاستمرارية.

وخلاصة نتائج الدراسة هي أنّ القيمة السوقية العادلة لا تشكل أهمية كبيرة للفئات المستهدفة على الرغم من اعترافهم بأنّ المعلومات التي تقدمها عن الشركات الصناعية هي أكثر موثوقية وأكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية.

^١ - الزعبي، يامن خليل، " القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان "، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠٠٥

١-٣-٢ دراسة (القشي وكراجة، ٢٠٠٦)^١

وهي دراسة بعنوان " مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في شركات الخدمات المالية الأردنية على التكيف مع طرق القياس بواسطة القيمة العادلة ".
هدفت هذه الدراسة التي أعدت في الأردن إلى معرفة مدى قدرة أنظمة المعلومات المحوسبة في شركات الخدمات الأردنية على التكيف مع طرق القياس بواسطة القيمة العادلة وخصوصاً أنّ أغلب أنظمة هذه الشركات مبنية على أساس التكلفة التاريخية. واستخدم الباحثان في سبيل تحقيق هدف الدراسة واختباره (الإستبانة) حيث تم تحديد عينة من شركات الخدمات العاملة في الأردن لإجراء الدراسة عليها. وتوصلت هذه الدراسة لعدد من النتائج التي يمكن تلخيصها بأنّ الشركات الخدمية (عينة الدراسة) قادرة على تطوير أنظمتها المحاسبية كي تتعامل بالقيمة العادلة رغم وجود العديد من العقبات أهمها (وجود نقص واضح في الكوادر المهنية المتخصصة للتعامل مع القيمة العادلة، وعدم إدراك مالكي الشركات لأهمية تطوير البرامج المحاسبية للتعامل مع طرق القياس بواسطة القيمة العادلة). وهناك إدراك من قبل الشركات لضرورة تطوير أنظمتها رغم العقبات السابق ذكرها.

١-٣-٣ دراسة (صيام، ٢٠٠٦)^٢

وهي دراسة بعنوان " أثر القيمة العادلة في ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها "
هدفت هذه الدراسة التي أعدت في الأردن إلى التعرف على أثر تطبيق القيمة العادلة في ملاءمة المعلومات المحاسبية، ومدى تأييد القائمين على العمل المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية لتطبيق القيمة العادلة، والتعرف على أهم المقومات التي تحد من تطبيقها. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة، بالرجوع إلى معايير المحاسبة الدولية والأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، وشملت عينة الدراسة المدراء العاميين، ومدراء الفروع، ومديري الدوائر في البنوك التجارية الأردنية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأييداً مرتفعاً من القائمين على العمل المحاسبي في البنوك التجارية بخصوص تطبيق القيمة العادلة، وتبين أنّ القيمة العادلة تسهم في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات. كما تبين وجود العديد من المعوقات التي تحد من التطبيق الأمثل للقيمة العادلة.

١-٣-٤ دراسة (المبيضين، ٢٠٠٧)^١

^١ - القشي، ظاهر، وكراجة، أشرف، " مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في شركات الخدمات المالية الأردنية على التكيف مع طرق

القياس بواسطة القيمة العادلة "، المؤتمر العلمي المهني السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ١٣-١٤ أيلول ٢٠٠٦

^٢ - صيام، وليد زكريا، " أثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها "، المؤتمر العلمي المهني السابع، جمعية

المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ١٣-١٤ أيلول ٢٠٠٦

وهي دراسة بعنوان " تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة الأردنية، وخصوصاً أنّ أساس القياس المحاسبي المستخدم من قبل هذه الشركات يعتمد على التكلفة التاريخية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل بيانات ستة عشر شركة من شركات الوساطة المالية لتأكيد تأثير القيمة العادلة في الشركات، وتمّ تصميم استبانة من خلال الرجوع إلى المعايير المحاسبية الدولية والأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث. وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج التي يمكن تلخيصها بما يلي:

١- تعتبر المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للقيمة العادلة أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات في شركات الوساطة المالية.

٢- تعتبر المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للقيمة العادلة أكثر موثوقية لمتخذي القرارات في شركات الوساطة المالية.

٣- إن القياس المحاسبي المعد وفقاً للقيمة العادلة يعتمد أحياناً على الاجتهادات والتقديرات الشخصية.

٤- هناك إمكانية للتحيز في عملية قياس البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة.

٥- هنالك تذبذب في أسعار أسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تذبذب في تقدير القيمة العادلة.

١-٣-٥ دراسة (إبراهيم، ٢٠٠٩)^٢

وهي دراسة بعنوان " دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة "

هدفت هذه الدراسة التي أعدت في مصر إلى قياس مدى وجود علاقة سببية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية عند قياس الربح المحاسبي والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة.

^١ - المبيضين، أحمد محمد مصطفى، " تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية "، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، عمان، الأردن، ٢٠٠٧

^٢ - إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف، " دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة "، أكاديمية الشروق، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، القاهرة، مصر، آب ٢٠٠٩

وقد قام الباحث في سبيل تحقيق أهداف الدراسة بإجراء دراسة ميدانية في سوق الأوراق المالية المصرية وتم استكشاف مجتمع الدراسة من خلال دراسة استطلاعية على عينة من مجتمع البحث شملت أربعة فئات من المهتمين بالمعلومات المحاسبية في السوق المالية المصرية، حيث تمّ تصميم استبانة مكونة من مجموعة من الأسئلة المتعلقة بفرضيات البحث لاستقصاء آراء عينة الدراسة. وتوصل الباحث من خلال إجراء التحليل الإحصائي لأداة الدراسة المستخدمة إلى وجود تأثير معنوي بما يفيد وجود علاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي.

١-٣-١-٦ دراسة (صالح، ٢٠٠٩)^١

وهي دراسة بعنوان " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية "

هدفت هذه الدراسة التي أعدت في مصر إلى التعرف على انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وأثر ذلك على جودة التقارير المالية لشركات قطاع الخدمات المالية والبنوك. وقام الباحث باستقصاء آراء عينة من المدراء الماليين والمراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين لهذه الشركات، حيث تم توزيع استبانة تحتوي مجموعة من الأسئلة لاختبار فرضيات البحث. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي كان من أهمها:

١- تعتبر معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة ذات أهمية متميزة عن معايير المحاسبة التقليدية.

٢- يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي على الخصائص النوعية لمعلومات المحاسبة.

٣- إنّ معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث أنها تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر كما أنها تسهل من عملية تقييم أداء الماضي، والتنبؤات المستقبلية، إلا أنها أقل موثوقية من معلومات التكلفة التاريخية.

١-٣-١-٧ دراسة (رفاعه، ٢٠١٠)^١

^١ - صالح، رضا إبراهيم، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم ٢، المجلد رقم ٤٦، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٩

وهي دراسة بعنوان " أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ". هدفت هذه الدراسة التي أعدت في سورية إلى دراسة مدى توافق تعليمات مصرف سورية المركزي مع متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية بحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (الإفصاح والقياس)، وذلك لتحديد أثر هذه التعليمات في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات الإفصاح والقياس بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لهذه المعايير. ولتحقيق هدف البحث قام الباحث بعرض تعليمات التقييم والإفصاح للأدوات المالية التي تناولها مصرف سورية المركزي، وتحليلها بشكل مقارنة مع متطلبات تطبيق القيمة العادلة لهذه الأدوات بحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ثم استخدم الباحث استبيان تضمن مجموعة من الأسئلة تعكس مدى التزام المصارف الخاصة بمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير.

وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج من أبرزها: وجود العديد من الاختلافات بين متطلبات الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية في تعليمات مصرف سورية المركزي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أهمها قياس القيمة العادلة للديون وإعادة تقييمها وتكوين المخصصات، ومعالجة فروقات القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة كاستثمارات متاحة للبيع، بالإضافة إلى معالجة الفوائد والعمولات المحتسبة على الديون غير المنتجة. أما الدراسة الميدانية فقد أظهرت أنه نتيجة لهذه الاختلافات بالإضافة للقصور في التعليمات فما يتعلق بطرق واعتبارات تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية، فإنّ التزام المصارف الخاصة بتعليمات مصرف سورية المركزي قد أدى إلى عدم التزامها بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يخص تطبيق القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية.

١-٣-٢ الدراسات الأجنبية

^١ - رفاعه، تامر، " أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٦، العدد الأول، ٢٠١٠، ص ٦١٧-٦٥٠

١-٣-٢-١ دراسة (Dietrich, Harris, and Muller, 2001)^١

(The Reliability of Investment Property Fair Value Estimates)

وهي دراسة بعنوان " موثوقية تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات العقارية "

هدفت هذه الدراسة التي أجريت على جميع شركات الاستثمار العقاري العاملة في المملكة المتحدة إلى ما يلي:

- فحص موثوقية تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات العقارية المسجلة محاسبياً في بريطانيا بمقارنتها بأسعار البيع المتحققة.

- البحث فيما إذا كان هناك تلاعب إداري في تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية.

- اختبار وجود علاقة بين موثوقية تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات العقارية ووجود مقيم داخلي أو خارجي من جهة، وسمعة مدقق الحسابات الخارجي من جهة أخرى.

وقد تم إجراء دراسة تحليلية على القوائم المالية لجميع المنشآت التي تعمل في مجال الاستثمار العقاري في بريطانيا خلال الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٦. وتوصلت الدراسة إلى أنّ تطبيق نموذج القيمة العادلة يوفر معلومات محاسبية أكثر ملاءمة في جميع المنشآت التي تعمل في مجال الاستثمار العقاري في بريطانيا من تطبيق نموذج التكلفة التاريخية، لكنها بالمقابل تعتبر أقل موثوقية.

١-٣-٢-٢ دراسة (Carrol, Linsmeir and Petroni , 2002)^٢

(The Reliability of Fair Value Versus Historical Cost Information- Evidence from Closed End Mutual Funds)

وهي دراسة بعنوان " موثوقية معلومات القيمة العادلة مقابل معلومات التكلفة التاريخية للسندات المالية لصناديق الاستثمار المشتركة والمغلقة "

قامت هذه الدراسة على عمل مقارنة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للسندات المالية التي تملكها صناديق الاستثمار المشتركة، والتي تقوم بإعداد قوائمها المالية بالقيمة العادلة والبحث فيما إذا كانت القيمة العادلة للسندات تقدم معلومات أكثر موثوقية، وأكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية.

¹- Dietrich Richard J, Harris Marry S, and Muller Karl A , " The Reliability of Investment Property Fair Value Estimates " Journal of Accounting and Economics, vol. 3٠, 2001

²- Carroll Thomas J, and et al, " the Reliability of Fair Value Versus Historical Cost Information- Evidence from Closed End Mutual Funds ", Working Paper, Department of Accounting and Finance, 2002

وقد أجريت الدراسة على (١٤٣) من صناديق الاستثمار المشتركة المغلقة والمدرجة في بورصة وول ستريت (Wall Street)، وقد استخدم الباحثون في سبيل تحقيق أهداف الدراسة الانحدار المقطعي لدراسة العلاقة ما بين المتغيرات التي شملت (سعر السهم العادي في نهاية كل عام، التكلفة التاريخية للسهم الواحد من السندات المالية في نهاية كل عام، القيمة العادلة للسهم من السندات المالية في نهاية كل عام). وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- تقدم القيمة العادلة للسندات المالية معلومات ذات موثوقية للمستثمرين في صناديق الاستثمار المغلقة، وذلك لوجود علاقة قوية وهامة ما بين سعر السهم والقيمة العادلة للسندات المالية وهناك علاقة قوية وهامة بين عائدات السهم والأرباح والخسائر للسندات المالية المقيّمة بالقيمة العادلة.

٢- إنّ القيمة العادلة للسندات المالية لها قوة تفسيرية لسعر السهم، أكبر مما تقوم به عندما تكون مقيمة بالتكلفة التاريخية.

٣- إنّ المعلومات التي توفرها القيمة العادلة تظهر موثوقية كبيرة في المعلومات.

١-٣-٢-٣ دراسة (Danbolt and Rees, 2004)^١

(Test of Fair Value Accounting Under Extreme Conditions)

وهي دراسة بعنوان " اختبار المحاسبة عن القيمة العادلة في ظل الظروف القاسية " قامت هذه الدراسة باختبار ملائمة القيمة العادلة على نوعين من الشركات في بريطانيا، وهما شركات العقارات وشركات الاستثمار، وقام الباحثان في سبيل تحقيق أهداف البحث بدراسة العلاقة بين نوعين من المتغيرات المحاسبية وأسعار الأسهم للشركات المذكورة، كما قام الباحثان بإجراء مقارنة بين المبادئ المحاسبية البريطانية المقبولة عموماً GAAP والمعايير المحاسبية الدولية IAS فيما يتعلق بالقياس المحاسبي للأصول. واحتوت عينة الدراسة على (٤٤٦) شركة عقارات و(٩١٥) شركة استثمار، وتم جمع البيانات لهذه الشركات من الفترة مابين ١٩٩٣-٢٠٠٢. كما تضمنت منهجية البحث الاعتماد على نموذج رياضي وهو أسلوب الانحدار لدراسة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة، حيث تضمن هذا النموذج العائد على السهم (سعر السهم في الفترة الحالية t مع سعر السهم في الفترة السابقة $t-1$) كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة التي تم استخدامها فهي (معدل عائد السهم من صافي الدخل،

¹ - Danbolt J., Rees W.A, " Test of Fair Value Accounting Under Extreme Conditions ", Working Paper, Department and Finance, University of Glasgow, 2004

القيمة الدفترية للسهم الواحد). وبعد دراسة العلاقة بين المتغيرات السابقة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ١- إنَّ القيم التي يوفرها استخدام القيمة العادلة تعتبر أكثر ملاءمة في كلا صنفَي الشركات، ولكنها أكثر ملاءمة في شركات الاستثمار.
- ٢- إنَّ متغيرات الدخل لها تأثير قوي عند التقييم بالقيمة العادلة عند وجود أخبار جيدة حول نشاط الشركات، بينما لا تكون كذلك عند وجود أخبار سيئة.

١-٣-٢-٤ دراسة (David Cairns, 2006)^١

(The Use of Fair Value in IFRS)

وهي دراسة بعنوان " استخدام القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية " أعدت هذه الدراسة في بريطانيا، وهدفت إلى بيان المدى الذي يمكن من خلاله استخدام معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة في قياس الأصول والالتزامات في دول الاتحاد الأوروبي.

وقد قام الباحث بإجراء دراسة تحليلية على عينة من الشركات في دول الاتحاد الأوروبي لبيان ملاءمة تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية لهذه الشركات، وخلصت الدراسة إلى أنَّ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في دول الاتحاد الأوروبي يؤدي إلى زيادة الاستفسارات المتعلقة باستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة، في وقت يسعى فيه مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) نحو تطبيق مفهوم القيمة العادلة بشكل كلي على جميع الأصول والالتزامات. بالإضافة إلى ذلك فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستخدامات الرئيسية للقيمة العادلة والتي تمَّ تحديدها وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بإمكانية التوسع في تطبيق القيمة العادلة في بعض دول الاتحاد الأوروبي.

١-٣-٢-٥ دراسة (Lantto, 2006)^٢

¹ - David Cairns, " The Use of Fair Value in IFRS", London School of Economics and Political Science, United Kingdom, Accounting in Europe, Vol. 3, 2006

² - Lantto, Anna, " Does IFRS Improve the Usefulness of Accounting Information in Code- Law Country " , University of Oulu, Department of Accounting and Finance " Finland, May 29, 2006

(Dose IFRS Improve the Usefulness of Accounting Information in Code- Law Country)

وهي دراسة بعنوان " هل يؤثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تحسين المعلومات المحاسبية في الدول ذات القوانين المدونة "

بحثت هذه الدراسة التي أعدت في فنلندا فيما إذا كان تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) سيحسن من فائدة المعلومات المحاسبية في فنلندا التي تحتوي على نظم قوية من شأنها تعزيز البيئة القانونية وتعزيز المعايير المحاسبية المحلية المطبقة في هذه الدولة.

وقد قام الباحث في دراسته هذه باستخدام طريقة التحليل التجريبي من خلال ثلاث استبانات تم توزيعها على كل من المحليين الماليين والمديرين والمراجعين الخارجيين، وقد افترضت الدراسة بأن المعلومات الناتجة عن استخدام التقديرات الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تكون ملائمة وموثوقة. كما استخدم الباحث في اختبار الفرضيات معايير المحاسبة الدولية التي تختلف عن معايير المحاسبة الفنلندية، وذلك بهدف تحديد فائدة ونفع المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية التي تصدرها المنشآت بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

١- إن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تكون ملائمة لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية.

٢- إن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس التقديرات الواردة في متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تكون ملائمة لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية.

٣- إن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تكون موثوقة وذات اعتمادية عالية.

١-٣-٢-٦ دراسة (Jannis Bischof & Michael Ebert, 2008)^١

(IAS 39 and Biases in the Risk Perception of Financial Instruments)

وهي دراسة بعنوان " المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) والتحيز في فهم مخاطر الأدوات المالية " هدفت هذه الدراسة التي أجريت على عينة من الشركات العاملة في دول الاتحاد الأوروبي، إلى بيان أثر المعلومات المحاسبية التي تصدرها الشركات عن الأدوات المالية والمعدّة وفقاً لمعيار التقرير المالي

^١ - Jannis Bischof, Michael Ebert , " IAS 39 and Biases in the Risk Perception of Financial Instruments", Second Version, University of Mannheim, Department of Business Administration, 2008

IFRS No.7 ومعيار المحاسبة الدولي IAS No.39 على قرارات المستثمرين في أسواق المال. حيث قام الباحثان بإجراء دراسة تحليلية على القوائم المالية لعينة من الشركات الأوروبية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ١- إنَّ حرية التصنيف الواسعة للأدوات المالية وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS No.7 ومعيار المحاسبة الدولي IAS No.39، يمكن أن تؤدي إلى التحيز في قرارات المستثمرين الصغار وعدم فهم المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية المملوكة لهذه المنشآت والتي تظهر في قوائمها المالية.
- ٢- كما أنَّ هذه الدراسة توصلت إلى أنه يمكن تقليص مخاطر التحيز الناشئة عن التصنيف المتبع من قبل المنشآت المالية، عن طريق تخفيض تقديرات الإدارة في اختيار أنواع التصنيف المناسبة للأدوات المالية المملوكة من قبلها والعمل على تقديم صيغة موحدة للتصنيف تستند إلى أغراض الاستثمار في الشركة.

١-٣-٢-٧ دراسة (Neculina Chebac, Cristina Mihaela Onica, 2009)¹

(Correlation between International Financial Reporting Standards and Assessment in the Context of Market Value Relations -Fair Value)

وهي دراسة بعنوان " الارتباط بين معايير إعداد التقارير المالية الدولية والتقييم في سياق علاقات القيمة السوقية - القيمة العادلة "

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS في الوصول إلى معلومات أكثر دقة عن القيمة العادلة للأصول والأدوات المالية. حيث يرى الباحثان أنَّ هناك تحولاً باتجاه تطبيق القيمة العادلة، بما في ذلك الزيادة في الحاجة للمعلومات المتعلقة بالقيمة العادلة للأصول. وقام الباحثان في سبيل تحقيق أهداف البحث بإجراء تحليل على عينة من الشركات الأوروبية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أنَّ التوافق بين معايير إعداد التقارير المالية IFRS ومعايير التقييم الدولية IVSC، يخلق سوق مالي يضمن الوصول إلى إفصاحات سليمة عن القيمة العادلة للأصول والأدوات المالية.

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

¹ - Neculina Chebac, Cristina Mihaela Onica, " Correlation between International Financial Reporting Standards and assessment in the context of market value relations -fair value ", EuroEconomica, Issue 2 (23), 2009

بالإطلاع على جملة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، يمكن الإشارة إلى أن أهم ما يميز هذه الدراسة هو أنها تناولت بيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال السورية، وذلك في ظل التوجه إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل جميع الشركات المدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية، والحاجة المتزايدة للمعلومات المفيدة التي تشكل أساساً هاماً لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

١-٤ أهمية البحث

تكتسب المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية أهمية متزايدة كأحد المقومات الرئيسية التي تستند عليها عملية اتخاذ القرارات، ومع التطور الذي تشهده سوق دمشق للأوراق المالية، والتوسع في حجم الاستثمار والتداول في أسهم الشركات المدرجة فيها، بدء الاهتمام يتوجه نحو طبيعة هذه المعلومات ومستوى جودتها وملاءمتها لاحتياجات الأطراف المختلفة ذات المصالح في سوق دمشق. ويستمد البحث أهميته من أنه:

١- تناول متطلبات الإفصاح والقياس عن القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وخاصةً بعد أن تطلب قانون سوق دمشق للأوراق المالية رقم ٥٥/ لعام ٢٠٠٦ قيام الشركات الراغبة بإدراج أسهمها في السوق باعتماد معايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائمها المالية، بالإضافة إلى صدور القرار رقم ٧٢٠/ بتاريخ ٥/١٠/٢٠١١ عن مجلس إدارة السوق، والمتضمن تعليمات إدراج وتداول أسهم الشركات المساهمة المغفلة الخاصة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث تطلب أيضاً أن تكون البيانات المالية عن آخر سنة للشركات المدرجة في السوق معدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

٢- تناول بيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال السورية، وذلك مع اتساع دائرة الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية للمنشآت الاقتصادية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، على اعتبار أنها إحدى الوسائل الأساسية التي تتيح لمتخذي القرارات الاقتصادية اتخاذ قراراتهم بالاستناد إلى أسس منطقية وسليمة.

١-٥ أهداف البحث

سعى الباحث من خلال إعداد هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١- التعريف بمفهوم القيمة العادلة، وإزالة الغموض المتعلق بمفهوم جودة المعلومات المحاسبية من خلال تقديم إطار نظري يغطي معظم الجوانب الهامة والضرورية لتحقيق هذه الغاية.
- ٢- التعرف على أهم المستجدات التي طرأت على بيئة الأعمال السورية، وما نجم عنه من ضرورات تقتضي تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تطبيق القيمة العادلة.
- ٣- معرفة رأي عينة الدراسة حول بيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وبيان ما من شأنه أن يعكس مدى قبول المستخدمين في بيئة الأعمال السورية للإفصاح والقياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة.
- ٤- الوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة الميدانية التي تم إعدادها في سياق إتمام البحث، لتحقيق الاستفادة منها في إعداد أبحاث مستقبلية تتناول موضوع تطبيق القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية.

١-٦ فروض البحث

- يسعى الباحث للإجابة على التساؤل الرئيسي لمشكلة البحث، والمتعلق بالتعرف على " أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية "، وذلك من خلال الفرضيات التالية:
- ١- يؤثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
 - ٢- يؤثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
 - ٣- يؤثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
 - ٤- يؤثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

١-٧ منهج البحث

تم إعداد البحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تشكل جملة الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة إطاراً معرفياً يهدف إلى تحديد مشكلة البحث، وتحديد محاور الفرضيات التي تؤدي للوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها. كما قام الباحث بتصميم استبانة مكونة من أسئلة متعددة لاختبار فرضية البحث الرئيسية المتعلقة ببيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك من خلال استقصاء آراء عينة من مجتمع البحث، بهدف دعم الجانب النظري للبحث.

٨-١ مجتمع وعينة البحث

ارتباطاً بمشكلة البحث وأهدافه وفرضياته فقد تمّ تحديد مجتمع البحث بالفئات المهمة بالقوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهم المحاسبون الماليون في هذه الشركات ومدققي الحسابات الخارجيين، والوسطاء الماليون، بالإضافة إلى الباحثين والأكاديميين المتخصصين في مجال معايير المحاسبة الدولية. وقد تمّ اختيار عينة عشوائية لكل فئة من مجتمع البحث، ليتم إجراء استقصاء لآرائهم ووجهات نظرهم المختلفة لبيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

٩-١ أساليب وأدوات جمع البيانات

تمّ استخدام عدة أدوات لجمع وتحليل البيانات:

١- البيانات الأولية:

أ- تمّ تصميم استبيان لاختبار فرضيات البحث، وتتضمن مجموعة من الأسئلة التي تغطي فرضيات البحث وتبين آراء عينة البحث حول أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

ب- أدوات الإحصاء الوصفي والتي تمّ استخدامها لتحليل بيانات الاستبانات المستردة.

٢- البيانات الثانوية:

عن طريق الإطلاع على الأدبيات والمراجع من الكتب والدوريات والمجلات العلمية والمعايير المحاسبية ذات الصلة بموضوع ومشكلة البحث.

١٠-١ محددات البحث

تركزت هذه الدراسة على معرفة رأي عينة الدراسة حول بيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وبما يسهم في تحقيق الاستفادة من هذه المعلومات، والاعتماد عليها كأساس في عملية اتخاذ القرارات.

وقد واجه الباحث بعض المشكلات المتعلقة بهذه الدراسة منها:

١- ندرة الأبحاث السابقة التي تناولت تطبيق القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية وهذا قد يكون له أثر مباشر أو غير مباشر على نتائج الدراسة.

٢- تعتبر سوق دمشق للأوراق المالية من الأسواق الناشئة وبالتالي لا تتمتع بمعايير الأسواق الكفوءة.

٣- تناول الباحث في اختباره لفرضيات البحث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تمّ تحديدها ضمن إطار المفاهيم الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ٢٠١٠، ولم يتم التطرق إلى المقومات الأخرى لجودة المعلومات المحاسبية (مثل مقومات الجودة المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية، وغيرها من المقومات الأخرى).

١١-١ هيكلية البحث

قام الباحث بإعداد البحث وفق البناء الهيكلي التالي، لاعتقاده بأن هذا التقسيم يحقق أهداف البحث:

الفصل الأول: تناول هذا الفصل مفهوم القيمة العادلة، ومتطلبات تطبيق القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية، كما تمّ التطرق في نهاية الفصل إلى أهم المستجدات على معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة.

الفصل الثاني: تناول هذا الفصل تعريف بمفهوم جودة المعلومات المحاسبية، وأهم خصائص المعلومات التي تسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، كما تمّ التطرق في نهاية هذا الفصل إلى أهم المستجدات التي طرأت على بيئة الأعمال السورية، وما نجم عنه من ضرورات تقتضي تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تطبيق القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية.

الفصل الثالث: تناول هذا الفصل بيئة الدراسة الميدانية، والخطوات التي قام بها الباحث لإنجاز الدراسة الميدانية، واختبار فرضيات البحث.

النتائج والتوصيات: تناول هذا القسم نتائج الدراسة الميدانية التي توصل إليها الباحث من خلال تحليل إجابات عينة الدراسة واختبار الفرضيات، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات التي توصل إليها الباحث من خلال نتائج الدراسة الميدانية.

٢- الفصل الأول

القيمة العادلة

٢-١ المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للقيمة العادلة

٢-٢ المبحث الثاني: متطلبات تطبيق القيمة العادلة وفق معايير

المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية

٢-٣ المبحث الثالث: المستجدات على معايير المحاسبة الدولية الموجهة

نحو القيمة العادلة

٢-١ المبحث الأول

المفاهيم الأساسية للقيمة العادلة

مقدمة

عانى علم المحاسبة على مر العقود السابقة من مشكلتي القياس والتقييم، وبقيت مشكلة تحديد القيمة وإيجاد الأساس المناسب للقياس المحاسبي، واختيار أفضل الممارسات لتوفير المصدقية في المعلومات المحاسبية الهاجس الأساسي للمفكرين والباحثين والهيئات المحاسبية الدولية والمحلية في البلدان كافة. وقد واجهت المحاسبة في تحقيقها لوظيفة القياس أصعب التحديات في ظل ظهور مشكلات متعددة في قياس الأصول والالتزامات وتقييمها بدقة والإفصاح عنها في ظل غياب الأسس الواضحة الواجب الالتزام بها في القياس والتقييم والإفصاح. حيث أنّ توفر العديد من بدائل القياس جعل إمكانية الاختيار بينها واستخدام البديل الأنسب الذي يحقق الموضوعية في المعلومات المحاسبية الناتجة عن إجراء عملية القياس أمراً تعثره الكثير من الصعوبات. وقد تنوعت بدائل وأسس القياس المحاسبي بحسب الغرض من عملية القياس^١. حيث أشار (Schroeder, Clark , and Cathey, 2001)^٢ إلى أنّ هناك العديد من الأسس المستخدمة لقياس بنود القوائم المالية تتضمن أساس التكلفة التاريخية، وأساس القيمة الاستبدالية وتوقعوا أن يكون هناك أساس القيمة المتوقعة (Expected amount) مستقبلاً.

وتشير الدراسات إلى أنّ التكلفة التاريخية استخدمت خلال العقود الأولى من القرن الماضي كمبدأ سائد للقياس المحاسبي، وقد أثار استخدامها في قياس عناصر القوائم المالية الكثير من النقاش والجدل في الأدب المحاسبي آنذاك وانقسم المفكرون والمحاسبون بين مؤيد ومعارض لاعتماد هذا الأساس. في تلك الفترة بدأ الكثير من المفكرين والباحثين ينظر إلى أنّ هناك أوجه قصور مأخوذة على القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً للتكلفة التاريخية، وذلك من حيث عدالة التمثيل للمركز المالي الحقيقي الذي تعكسه القوائم المالية للمنشأة، بالإضافة إلى بيان نتائج أعمال المنشأة بصورة منطقية، وبالتالي عدم إمكانية اتخاذ القرارات بدون توفر معلومات محاسبية مناسبة^٣. وبدء الاهتمام بضرورة تطوير أسس القياس المحاسبي المستندة إلى التكلفة التاريخية وضرورة معالجة آثار التغير في الأسعار نتيجة ظروف التضخم

^١- فخر، نواف، والرضا، عقبة، والمصري، تيسير، " المشكلات المحاسبية المعاصرة "، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ص ٧١

^٢- Schroeder Richard G., Myrtle W. Clark , and Jack M. Cathey, " Accounting Theory and Analysis ", Seventh Edition, John Wiley & Sons. Inc., 2001, p.140

^٣- الهواوي، سليمان بن ناصر ، " مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة السعودية المتداولة "، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود، القصيم، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣، ص ٩١

التي سادت أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، وقد ركزت الكتابات في تلك الفترة على أهمية تعديل مخرجات المحاسبة بسبب ارتفاع مستويات الأسعار وكان ذلك تطوراً بارزاً في الفكر المحاسبي، ومع بداية حركة التأصيل العلمي للمحاسبة في بداية الستينيات لم يعد من المقبول تجاهل ظاهرة التغير في المستوى العام للأسعار، وفي عام ١٩٦٣ أصدر معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) سلسلة البحوث المحاسبية رقم ٦/ بعنوان " المحاسبة عن الآثار المالية لتغيرات مستوى الأسعار ^١."

وذكر البيان رقم ٣/ الصادر عن هيئة المبادئ المحاسبية (APB) عام ١٩٦٩ تحت عنوان: " تعديل القوائم المالية وفق تغير المستوى العام للأسعار" أنّ قياس التغيرات في القوة الشرائية العامة للدولار لا يمكن أن يتم إلا باستخدام رقم قياسي للمستوى العام للأسعار ^٢. وقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (٦) بعنوان "المعالجة المحاسبية للتغير في الأسعار" والذي تم البدء بتطبيقه عام ١٩٧٨، ثم استبدل بعد ذلك بالمعيار رقم (١٥) بعنوان "المعلومات التي تعكس آثار التغير في الأسعار" والذي تمت المصادقة عليه في كانون الثاني ١٩٨١ ^٣.

وعلى الرغم من الميزات التي تدعم تطبيق محاسبة المستوى العام للأسعار، إلا أنّ هذه الطريقة تعرّضت للعديد من الانتقادات من قبل المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية، ومن قبل المفكرين والباحثين الذين ذهبوا للبحث عن بدائل أكثر موضوعية في القياس المحاسبي، وبدء التوجه نحو القياس باستخدام أسلوب الأسعار الجارية المبنية على أساس أسعار السوق التي تعتمد على التقييم باستخدام الأسعار الخاصة لإظهار عناصر القوائم المالية، بدلاً من التقييم بالاعتماد على المستوى العام للأسعار.

وفي بداية الثمانينيات من القرن الماضي، أصبح التوجه السائد لوضعي المعايير في معظم الدول بالإضافة إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية بضرورة قيام الشركات بإظهار أصولها والتزاماتها المالية بالقيمة السوقية، ويأتي هذا التوجه كون الأسواق المالية أصبحت أكثر وضوحاً، بحيث أصبحت الأسعار متاحة لمعظم الأصول المالية، بالإضافة إلى نمو استخدام المشتقات المالية سواءً على صعيد تداول هذه الأدوات، أم على صعيد تنوعها، بالإضافة إلى اتساع قاعدة المشاركين في أسواق المشتقات المالية وفشل معايير المحاسبة القائمة على أسس قياس أخرى في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة. ففي الولايات

^١ - الطارية، جمال علي، " التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن "،

مرجع سابق، ص ٨٢

^٢ - فخر، نواف، والرضا، عقبة، والمصري، تيسير، " المشكلات المحاسبية المعاصرة "، مرجع سابق، ص ٩٣

^٣ - مجلس معايير المحاسبة الدولية، " معايير المحاسبة الدولية "، ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٣٤١

المتحدة الأمريكية قامت هيئة الأوراق المالية (SEC) بالضغط على واضعي المعايير المحاسبية في بداية العام ١٩٩٠ لغرض استخدام القيمة السوقية عند المحاسبة عن الاستثمارات في الأسواق المالية^١. ومع تزايد الرغبة في وجود منهج معياري محاسبي في التقييم يحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ويساعد في الوقوف على المركز المالي الحقيقي للمنشآت، ويمكن متخذي القرارات من الاعتماد على تلك المعلومات، توجه كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (Financia Accounting Standard Board) ، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (Standard Board International Accounting) ، نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، خاصة في معالجة الأدوات المالية ومشتقاتها. وذلك برّر استخدام مفهوم القيمة العادلة الذي أصبح أساساً ومقياساً هاماً للاعتراف والقياس والإفصاح عند المعالجة المحاسبية للعمليات المالية.

وقد ظهر هذا التحول في اعتماد مفهوم القيمة العادلة (Fair Value) كأساس للقياس والتقييم المحاسبي من خلال إصدار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) قراراً اعتبر فيه أن القيمة العادلة هي الأكثر ملاءمة لخصوصية الأدوات المالية^٢، وذلك من خلال البيان المالي (SFAS No.107) الإفصاح عن القيمة للأدوات المالية، والبيان المالي (SFAS No.115) الاستثمارات في سندات الملكية والدين^٣. بينما تجلّى تحول مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو مفهوم القيمة العادلة من خلال القيام بإصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة الدولية التي تركز في مضمونها على القيمة العادلة، كان أهمها المعيار المحاسبي الدولي (IAS No.16) الخاص بالتملكات والمصانع والمعدات، وكذلك المعيار (IAS No.32) حول العرض والإفصاح للأدوات المالية، والمعيار الدولي (IAS No.36) حول انخفاض قيمة الأصول، والمعيار الدولي (IAS No.39) حول القياس والاعتراف للأدوات المالية والمعيار (IAS No.40) حول الاستثمارات العقارية، والمعيار (IAS No.41) حول المحاسبة الزراعية. كما تمّ إصدار المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS No.4) حول الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المبني على أساس القيمة العادلة لأصول والتزامات التأمين الناتجة عن عقود التأمين.

^١- الطرايرة، جمال علي، " التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن "، مرجع سابق، ص ٨٩-٩٠

^٢- Financial Accounting Standards Board (FASB), 2000. Status Report 211 B. Norwalk, CT : FASB, p.8

^٣- I.K. Khorana, M. Kim , " Relative value relevance of historical cost vs. fair value ", Journal of Accounting and Public Policy 22, Missouri , Columbia, 2003, p.21

إنّ مشروع القيمة العادلة أضيف إلى أجندة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لمناقشة مسودة مقاييس القيمة العادلة لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في شهر أيلول ٢٠٠٥ حيث هدف هذا المشروع إلى تعريف القيمة العادلة بوضوح أكبر والتزويد بإرشادات حول قياس القيمة العادلة^١.

وفي تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٨ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS No.7) والذي يتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية، حيث اعتبر هذا المعيار ابتداءً من ٢٠٠٧/١/١ البديل عن المعايير الدولية (IAS 30 , IAS 32 , IAS 39) وقد تمّ وضع كافة متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في هذا المعيار الجديد^٢.

وفي أيلول ٢٠٠٦ أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB المعيار رقم ١٥٧ بعنوان " قياس القيمة العادلة " ، والذي أسس إطار مفاهيمي لقياس القيمة العادلة في المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP (Generally Accepted Accounting Principles حيث تمّ توضيح تعريف القيمة العادلة ضمن ذلك الإطار، وتوسيع الإفصاح عن استخدام مقاييس القيمة العادلة^٣. وتم تفعيل هذا الإصدار اعتباراً من بعد ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٧.

وفي السنوات الأخيرة توجّه كل من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، نحو الاستخدام الأكثر شمولاً للقيمة العادلة، حيث أنّ استخدام القيمة العادلة لم يعد يقتصر على قياس الأدوات المالية للمنشأة فقط بل إن استخدامها امتد ليشمل قياس مجموعة أكبر من الأصول لدى المنشأة^٤. وفي ٢٠٠٨/١٠/٣١ أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB دليلاً استرشادياً عن كيفية تطبيق آلية قياس القيمة العادلة عندما يصبح السوق غير نشط. وقد أشار إعلان نشر الدليل بأن هذا الدليل يتماشى جنباً إلى جنب مع التقرير الصادر في نفس الشأن من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ومما هو ملاحظ بأن الدليل الاسترشادي استند بشكل تام على تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين EAP^٥.

^١ - دهمش، نعيم، أبو زر، عفاف، " موثوقية وملاءمة القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها "، المؤتمر العلمي المهني السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ١٣-١٤ أيلول ٢٠٠٦، ص ١٠

^٢ - صالح، رضا إبراهيم، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم ٢، المجلد رقم ٤٦، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٩، ص ٤

^٣ - Ernst and Young LLP, " Summary of FASB statement No.157 - Fair Value Measurements ", October 2006, p.1

^٤ - Hans B. Christensen, Valeri Nikolaev, "Who uses fair value accounting for non-financial assets after IFRS adoption", the University of Chicago Booth School of Business, 2009, p.7

^٥ - www.iasb.org

٢-١-١ مفهوم القيمة العادلة

يعتبر مصطلح القيمة العادلة (Fair Value) مصطلحاً اقتصادياً قبل أن يكون أداة للقياس المحاسبي^١. وقد تعددت مرادفات ومصطلحات القيمة العادلة بتعدد آراء ووجهات النظر المرتبطة بالتكيف المفاهيمي لمنهج القيمة العادلة، فمن تكلفة الإحلال إلى ما يسمى بالقيمة الخارجة، ثم القيمة السوقية وصافي القيمة الحالية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك من المرادفات التي لها نفس المفهوم العام^٢.

وفي هذا السياق حدد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB مفهوم القيمة العادلة في أكثر من معيار حيث جاء في بيان مجلس معايير المحاسبة المالية أنَّ القيمة العادلة هي^٣: " السعر الذي يتم من خلاله مبادلة أصل أو التزام في صفقة حالية بين أطراف مطلعة، لا تربطها مصالح خاصة وراغبة في التعامل". كما عُرِّفت الفقرة ٥ من المعيار المالي SFAS No. ١٥٧ القيمة العادلة بأنها^٤: " السعر الذي يجب الحصول عليه نتيجة لبيع أصل أو الذي يجب دفعه لسداد التزام في عملية تبادل منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس ".

وبحسب تعريف FASB فإنَّ القيمة العادلة تهدف إلى تقدير سعر التبادل للأصول والالتزامات المقاسة في ظل غياب صفقات حقيقية لتبادل الأصول والالتزامات. بالتالي فإنَّ القيمة العادلة تشمل القيمة السوقية وليست مقصورة على المواقف الخاصة باستفسارات السوق الحالية وغير المتاحة بالتعريف يركّز على السعر الذي سيسلم نظير بيع أصل أو السعر الذي سيدفع نظير تحويل التزام وليس السعر الذي يجب سداؤه للاستحواذ على الأصل أو المستلم نظير التزام مفترض. وقد برّر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB استخدام مصطلح القيمة العادلة لأنّه ليس لكل الأصول والالتزامات قيمة يمكن الحصول عليها من السوق^٥.

١- البشير، محمد، " القيمة العادلة والتشريعات الأردنية ذات العلاقة "، المؤتمر العلمي المهني السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ١٣-١٤ أيلول ٢٠٠٦، ص ١

٢- مطر، محمد، السويطي، موسى، " أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية "، المؤتمر العلمي المهني السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ١٣-١٤ أيلول ٢٠٠٦، ص ١٠

٣- Wayne R Landsman, " fair value accounting for financial instruments: some implication for bank regulation " BIS working papers No 209, August 2006, P.2

٤- Ernst & Young LLP, " Summary of FASB Statement No. 157, Fair Value Measurements ", 2006, www.ey.org, P.7

٥- صالح، رضا إبراهيم، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية " مرجع سابق، ص ٢٣

وفي السياق ذاته فقد عرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB القيمة العادلة بأنها^١: " المبلغ الذي يمكن أن تتم به مبادلة الأصل، أو سداد الالتزام، بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت ".

وقد ورد هذا التعريف في عدد من المعايير مثل المعيار رقم ٣٢ فقرة ١١، والمعيار رقم ٣٨ فقرة ٨ والمعيار رقم ٣٩ فقرة ٩، والمعيار رقم ٤٠ فقرة ٥، والمعيار رقم ٤١ فقرة ٨. كما ورد هذا التعريف في العديد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية منها (IFRS No.1 ، IFRS No.2 ، IFRS No.4 ، IFRS No.7 ، IFRS No.9).

وقد بين المعيار المحاسبي الدولي (IAS No. 40) " الاستثمارات العقارية " تفاصيل مكونات تعريف القيمة العادلة الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، وذلك على النحو التالي^٢:

١- إنّ القيمة العادلة تتحدد بتاريخ معين وذلك تبعاً للتغيرات في أحوال السوق، حيث أنّ القيمة المقدّرة من الممكن أن تكون غير صحيحة أو غير ملائمة في وقت آخر .

٢- يشير تعريف القيمة العادلة إلى " أطراف راغبة ومطلعة " ويقصد بذلك ما يلي:

أ- المشتري الراغب: هو المشتري المحفّز على الشراء وليس المجرى عليه، ولا يكون هذا المشتري متحمساً ولا مصمماً على الشراء بأي سعر، وهذا المشتري يقوم بالشراء وفقاً لحقائق السوق الحالي وضمن توقعاته في هذا السوق، وبالتالي فهو لا يدفع سعراً أعلى من السعر الذي يقتضيه السوق.

ب- البائع الراغب: هو البائع غير المجرى على البيع أو المفترط في الرغبة للبيع بأي سعر وليس مهيناً لرفض البيع رغبة في سعر لا يعتبر معقولاً في ظروف السوق الحالية. فهو بائع محفز للبيع بأفضل سعر يمكن الحصول عليه في السوق المقترح بعد قيامه بإجراءات التسويق المناسبة.

ج- الأطراف المطلعة: تعني أن يكون كلاً من المشتري الراغب والبائع الراغب على علم ودراية كافية بطبيعة ومواصفات الأدوات الاستثمارية واستخداماتها الفعلية والمتوقعة وحالة السوق بنهاية فترة إعداد التقارير.

^١- مجلس معايير المحاسبة الدولية، " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص ٦٨١

^٢- مجلس معايير المحاسبة الدولية، " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "، ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٩٦١-٩٦٢

٣- كما يشير تعريف القيمة العادلة إلى " عملية تجارية بحتة " وهي تلك التي تتم بين أطراف ليست لديها علاقة محددة أو خاصة مؤثرة في تحديد السعر بشكل متفق عليه. حيث يفترض أن تكون العملية بين أطراف لا علاقة بينها كل منهم يتصرف باستقلالية.

ويرى الباحث أنه لا يوجد اختلاف جوهري في تعريف القيمة العادلة بين معايير المحاسبة الدولية IFRS ومعايير المحاسبة الأمريكية SFAS، حيث تتفق هذه المعايير بأن القيمة العادلة تتطلب وجود سوق مالي تلقي فيه رغبات أطراف العملية التجارية (البائع والمشتري) بعيداً عن ظروف الإكراه في ظل ظروف سوق اعتيادية، ولدى كل من البائع والمشتري معلومات كافية عن إتمام كافة الصفقات المشابهة في السوق، في تاريخ محدد.

وبالرغم من التشابه في مفهوم القيمة العادلة بين التعريفين السابقين، إلا أنه يمكن وفي هذا السياق تحديد بعض الاختلافات الطفيفة الواردة ضمن هذين المفهومين بحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، والمعيار المالي الأمريكي (SFAS No.157) وذلك من خلال ثلاثة جوانب هامة¹:

١- إن تعريف SFAS 157 يعبر بشكل واضح عن سعر الخروج (سعر البيع). بينما تعريف IFRS لا يعبر بوضوح عن سعر الخروج ولا سعر الدخول (سعر الشراء).

٢- التعريف في SFAS 157 يشير إلى مشاركي السوق بشكل واضح. التعريف في IFRS يشير إلى الأطراف المطلعة والراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت.

٣- فيما يتعلق بالالتزامات، فإن تعريف القيمة العادلة بحسب SFAS 157 يستند إلى افتراض الالتزامات المحولة. بينما يشير تعريف IFRS إلى المبلغ الذي يمكن من خلاله تسوية الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت.

وقد تبنت العديد من الدراسات والأبحاث المحاسبية " تعريف القيمة العادلة " الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB، في تحديد أسس قياس القيمة العادلة للأدوات المالية، والوصول إلى تقديرات حقيقية لعناصر الأصول والالتزامات المالية لدى المنشأة. حيث عرّف (Hennie van Greuning , 2006) القيمة العادلة بأنها¹: " القيمة التي يتم من خلالها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في عقد صفقة تتم وفقاً لآلية السوق ".

¹ - IASB, " Fair value measurement ", discussion paper, London, United Kingdom, 2007, P.8

وقد ميّز (صالح، ٢٠٠٩)^٢ بين تعريف القيمة العادلة للأصول وتعريف القيمة العادلة للالتزامات: حيث عرف القيمة العادلة للأصل على أنها: " ذلك المبلغ الذي يتم بواسطته بيع أو شراء الأصل من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف مطلعة وراغبة في التبادل، بعيداً عن ظروف التصفية ". وفي المقابل فقد أشار إلى تعريف القيمة العادلة للمطلوبات على أنها: " تلك القيمة التي تستحق أو المبلغ الذي يتم سداده من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في العملية، مع استبعاد أثر التصفية ".

وبالعودة إلى التعريف الذي قدّمه كل من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ، ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، يمكن ملاحظة ما يلي:

- أ- لم تتحدث التعاريف السابقة عن سعر السوق، بل عن مبلغ تقبله أطراف ذات معرفة. فالقيمة العادلة التي ستظهر في الدفاتر ترتبط بإرادة أطراف ذات علاقة، هي الجهة البائعة (أي الجهة التي يفترض أنها ترغب في البيع) ، والجهة المشتريّة (هي الجهة التي يفترض أنها ستشتري وترغب في الشراء). ولضمان موضوعية المبلغ اشترط التعريف عدم وجود علاقة أو مصالح بين الطرفين، إذ يمكن أن تلعب المصالح المشتركة دورها عند تحديد المبلغ فيصبح غير عادل^٣.
- ب- إنّ مفهوم القيمة العادلة مبني على أساس أنّ المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود وبالتالي فإنّ القيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه المنشأة في صفقة قسرية أو إجبارية، أو في حال التصفية غير الاختيارية^٤.

وقد أشار (حماد، ٢٠٠٣)^٥ ، إلى أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على محورين أساسيين:

المحور الأول: الأطراف الداخلة في الصفقة، ويفترض توقّف ما يلي:

- أ- أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة: أي أن تتم الصفقة بين طرفين مستقلين، وكل منهما يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن التفاوض عليها.

^١- هيني، فان جريونينج، " معايير التقارير المالية الدولية - دليل التطبيق "، ترجمة د. طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦، ص ٣٢٢

^٢- صالح، رضا إبراهيم ، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية " مرجع سابق، ص ٢٣

^٣- فخر، نواف ، والرضا، عقبة ، والمصري، تيسير، " المشكلات المحاسبية المعاصرة "، مرجع سابق، ص ٢٨٤

^٤- السعافين، هيثم، " القيمة العادلة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "، المؤتمر العلمي المهني السادس، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ٢٢-٢٣ أيلول، ٢٠٠٥، ص ١٣

^٥- حماد، طارق عبد العال، "المحاسبة عن القيمة العادلة "، مرجع سابق، ص ١٣-١٤

ب- أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة ولا توجد معلومات هامة لدى طرف دون الآخر، وهو الأمر الذي يطلق عليه عدم تماثل المعلومات. المحور الثاني: الظروف التي تتم فيها الصفقة، حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية (عادية). فمثلاً لا تعتبر ظروف التصفية معبرة عن القيمة العادلة، لأن البائع فيها يكون مجبراً على البيع.

في حين أشار كل من (David and Christopher, 2004) ^١ إلى أن القيمة العادلة تمثل في الواقع "سعر السوق" في السوق المثالي النظري. ومن المهم الملاحظة بأن القيمة العادلة ليست مماثلة لصافي القيمة القابلة للتحقق، حيث أن صافي القيمة القابلة للتحقق تمثل الإيرادات المتوقعة من بيع الأصول بعد تخفيض أي تكاليف مستقبلية لإتمام عملية البيع، بينما تمثل القيمة العادلة إجمالي قيمة التبادل المتوقعة بدون تخفيض أي تكاليف لإتمام الصفقة.

وبعبارة أخرى فإن القيمة العادلة تمثل القيمة السوقية للأصل في سوق نشطة، يتواجد بها أطراف (بائعون ومشترون) راغبون في التعامل، ولديهم إطلاع واسع، وبعيداً عن عملية البيع الإجباري ^٢. والمشكلة في هذه النظرة أنها تهمل التقديرات المختلفة للأطراف الراغبة في التعامل. حيث أن سعر السوق يعتمد دائماً على علاقة مالك الأصل بالسوق. في حين أن الاختلاف بين هذين السعيرين كبير جداً في أغلب الأحيان.

ويرى الباحث أن إتمام الصفقات التجارية بين الأطراف الراغبة (البائعون والمشترون) يتطلب بالإضافة إلى توفر أسواق مالية نشطة تتم فيها عمليات البيع والشراء، ضرورة توفر معلومات مالية تعبر وبشكل فعلي عن القيم الحقيقية للأصول المالية موضوع عملية التبادل.

ويرى كل من (دهمش، وأبو زر، ٢٠٠٤) ^٣ أن مفهوم القيمة العادلة يهدف إلى إظهار الحسابات في تاريخ إعداد الميزانية العمومية إلى القيم الأقرب إلى الواقع وأن أسلوب القيمة العادلة يتمثل في عدة طرق يتم استخدامها تحت عدة مفاهيم من أهمها:

^١- David Alexandar, Christopher Nobes, " Financial Accounting An International Introduction ", second edition, Copyright Licensing Agency Ltd, London, United Kingdom, 2004, P.356

^٢- Richard Lewis, David Pendrill, " Advanced Financial Accounting ", seven edition, Copyright Licensing Agency Ltd, London , United Kingdom , 2004, P.99

^٣- دهمش، نعيم، أبو زر، عفاف، " اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة "، المؤتمر العلمي المهني السادس، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ٢٢-٢٣ أيلول ٢٠٠٥، ص ١٠-١١

١- تكلفة الاستبدال (Replacement Cost): وهي ذلك القدر من النقد الذي يمكن أن تتحمله المنشأة فيما لو قامت بإعادة شراء ما تمتلكه من أصول في الوقت الحالي، أو فيما يمكن أن يتوافر للمنشأة من نقدية عندما تتحمل التزام من الالتزامات في الوقت الحالي.

٢- القيمة السوقية الجارية (Current Market Value): وهي ما يمكن أن تحصل عليه المنشأة من النقدية لو أنها قامت ببيع ما هو متوفر لديها من موجودات في الوقت الحالي.

٣- صافي القيمة القابلة للتحقق (Net Realizable Value): وهي النقدية التي ينتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الموجودات أو أحد المطلوبات إلى نقدية.

٤- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة (Expected Discounted Cash Flow): وتقوم على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية حسب الفترات الزمنية، باستخدام معدل الخصم المناسب.

ويقترح الباحث في ظل هذا السياق التعريف التالي للقيمة العادلة:

" هي المبلغ الذي يتم التوافق عليه في إتمام الصفقات بين أطراف العملية التجارية (البائع والمشتري) عندما تتوفر لدى الأطراف الرغبة في إتمام الصفقة، ويتمتع كل منهما بالحرية الكاملة والرغبة في التعامل، بعيداً عن ظروف التصفية الإجبارية ".

٢-١-٢ مفهوم الأدوات المالية

تزايد الاهتمام العالمي بالأدوات المالية بصورة كبيرة في العقد الحالي من حيث أنواعها والمحاسبة والإفصاح عنها مما ترتب عليه إصدار العديد من معايير المحاسبة الدولية المتخصصة في المحاسبة عن الأدوات المالية.

ومنذ بداية ١٩٩٧ بدأ النقاش حول المحاسبة والإفصاح عن الأدوات المالية، وبتاريخ ٢٠٠١/١/١ بدأ التنفيذ الفعلي لمعيار المحاسبة الدولي IAS No. 39 بعنوان: "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس". حيث يعتبر معيار المحاسبة الدولي IAS 39 مكملاً لما جاء في معيار المحاسبة الدولي IAS 32 والذي تناول تصنيف الأدوات المالية إلى مطلوبات وحقوق ملكية (بما في ذلك محاسبة فصل أدوات الدين عن أدوات حقوق الملكية للأدوات المركبة)، وإجراء موازنة للأصول والمطلوبات والإفصاحات المتصلة بمخاطر أسعار الفائدة، والمخاطر الائتمانية والقيم العادلة للأدوات المالية، بما في ذلك المشتقات، بالإضافة إلى تصنيف الإفصاحات عن السياسات والأهداف والممارسات المتعلقة بإدارة المخاطر والسياسات والافتراضات المحاسبية المستخدمة في هذا المجال^١.

^١ - حماد، طارق عبد العال، "المحاسبة عن القيمة العادلة"، مرجع سابق، ص ١٢٧

وقد عرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية في الفقرة ١١ من المعيار المحاسبي الدولي IAS No.32 الأداة المالية بأنها^١: " أي عقد يحدث أصلاً مالياً لمشروع والتزام مالي أو أداة ملكية لمشروع آخر". كما عرف (الكبيسي وزلموط، ٢٠٠٩)^٢ الأدوات المالية على أنها: " عقد ينشأ عنه موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو حقوق ملكية ". وقد تكون الأداة المالية عبارة عن نقد أو أداة حق ملكية أو حق تعاقدى لاستلام نقد أو موجودات مالية أخرى. وهي أدوات أولية أو أصلية يترتب على اقتناءها تدفق نقدي ويتم إطفائها عند بيعها أو انتهاء أجلها. ومن الأدوات المالية غير النقد هنالك الإيداعات عند الطلب أو لزمان محدد، والأوراق التجارية والكمبيالات والقروض المستحقة القبض أو الدفع وسندات الدين أو حق الملكية.

وبحسب ما جاء في معيار المحاسبة الدولي IAS No.32^٣: فإن الأصل المالي (Financial Asset) هو أصل يكون عبارة عن:

١- نقدية.

٢- أدوات حقوق الملكية لمشروع آخر.

٣- حق تعاقدى:

أ. لاستلام نقد أو أصل مالي من مشروع آخر.

ب. أو حق تعاقدى لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع مشروع آخر.

٤- العقد الذي يمكن أو ستم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة وهو إما أن يكون:

أ. عقد غير مشتق تلتزم المنشأة بسببه أو قد تلتزم باستلام عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

ب. عقد مشتق من الممكن أن تتم تسويته بطريقة أخرى عدا تبادل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي مقابل عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

أما الالتزام المالي (Financial Liability) فهو أي التزام يكون عبارة عن:

١- التزام تعاقدى من أجل:

أ. تسليم نقدية أو أصل مالي لمشروع آخر.

ب. تبادل الأدوات المالية مع مشروع آخر بموجب شروط من المحتمل أنها غير إيجابية.

^١ - مجلس معايير المحاسبة الدولية، " المعايير الدولية إعداد التقارير المالية "، ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٦٨٠

^٢ - الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار، زلموط، علا صالح عبد الرحيم، " مدى ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية (٣٩) من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم (٢)، المجلد رقم (٤٦)، ٢٠٠٩، ص ١٠

^٣ - مجلس معايير المحاسبة الدولية، " المعايير الدولية إعداد التقارير المالية "، ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٦٨٠-٦٨١

٢- العقد الذي من الممكن أو ستنتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة وهو:

أ. عقد غير مشتق تلتزم المنشأة بسببه أو سوف تلتزم باستلام عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

ب. عقد مشتق من الممكن أن تتم تسويته بطريقة أخرى عدا تبادل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي مقابل عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

وبالنسبة لأداة حقوق الملكية (Equity Instrument) فهي أي عقد يبين الحصة المتبقية في أصول مشروع بعد خصم جميع التزاماته.

ومع ازدياد التعامل بالأدوات المالية مؤخراً ازداد الجدل حول قياسها والإفصاح عنها بالقيمة العادلة مما دفع الهيئات المهنية في معظم الدول وأهمها مجلس معايير المحاسبة الدولية للمطالبة بضرورة تطبيق القيمة العادلة لها عوضاً عن التكلفة التاريخية تحقيقاً لأفضل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى مبررات استخدام القيمة العادلة للأدوات المالية وإيجابياتها وأهمها^١:

أ. تعكس القيمة العادلة تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأداة المالية.

ب. توفر القيمة العادلة أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثير قراراتها بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد الالتزامات المالية أو سدادها أو الالتزام بها.

ويرى الباحث أن توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية يتطلب بالضرورة قياس هذه الأدوات بالقيمة العادلة لها، حيث تمثل القيمة العادلة أفضل الأسعار الممكن تحقيقها في الصفقات المنظمة بين المشاركين في السوق، والمستندة إلى معلومات سوقية تعبر عن خصائص الأدوات المالية، بالإضافة إلى عوامل السوق الأخرى مثل (معدل الخصم، التغيرات في أسعار الفائدة، التغيرات في القوة الشرائية للنقد، وغيرها من العوامل المؤثرة في تحديد القيمة السوقية للأدوات المالية).

^١ - رفاعه، تامر، " أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "، مرجع سابق، ص ٦٢٧-٦٢٨

٢-١-٣ محددات استخدام القيمة العادلة

أجمعت معظم الدراسات التي تناولت المحاسبة عن القيمة العادلة على تميّز القيمة العادلة في تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تتوفر فيها خاصية الملاءمة، وذلك بخلاف بدائل القياس المحاسبي الأخرى، في حين أنّ المشكلة الرئيسية هي عدم كفاءة وفاعلية بعض أساليب قياس القيمة العادلة في تحقيق خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية، ومن هنا فقد ركزت معظم المعايير على أنّ السعر السوقي في سوق نشطة هو أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة وأكثر موثوقية، وبالمقابل إنّ أساليب القياس الأخرى للقيمة العادلة يراعى فيها الحصول على أعلى درجة موثوقية ممكنة، على أن تبقى في جميع الحالات ذات درجة موثوقية مقبولة على الأقل^١.

وقد أظهرت دراسة (Carroll, and Petroni , 2002)^٢ أنّ القيمة العادلة تسهم في تقديم بيانات مالية أكثر موثوقية من طرق القياس الأخرى، حيث يرى الباحثان أنّ القيمة العادلة لها قوة تفسيرية لأسعار الأسهم أكبر مما تقوم به عندما تكون مقيمة بالتكلفة التاريخية، بالإضافة إلى أنّها تقدّم معلومات ذات موثوقية للمستثمرين في سوق الأوراق المالية.

ويرى (صيام، ٢٠٠٦)^٣ أنّ تطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي يسهم في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات. وقد بيّن معيار المحاسبة الدولي IAS 39 أنّ القيمة العادلة لأداة مالية تكون قابلة للقياس بشكل موثوق به في الحالات التالية^٤:

أ- إذا لم يكن التغير في نطاق تقديرات القيمة العادلة المعقولة هاماً لتلك الأداة.

ب- في حال كان بالإمكان تقييم احتمالية التقديرات المتعددة ضمن النطاق بشكل معقول واستخدامها في تقدير القيمة العادلة.

أمّا في حال كان نطاق تقديرات القيمة العادلة المعقولة هاماً ولا يمكن تقييم احتمالية التقديرات المتعددة بشكل معقول، تُمنع المنشأة من قياس الأداة بالقيمة العادلة.

^١- السعيد، معتز، " أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية"، مرجع سابق، ص ٧٢-٧٣

^٢- Carroll Thomas J, and et al, " the Reliability of Fair Value Versus Historical Cost Information- Evidence from Closed End Mutual Funds ", Working Paper, Department of Accounting and Finance, 2002

^٣- صيام، وليد زكريا، " أثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوّقات تطبيقها " المؤتمر العلمي المهني السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ١٣-١٤ أيلول، ٢٠٠٦

^٤- مجلس معايير المحاسبة الدولية، " المعايير الدولية إعداد التقارير المالية "، ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٩٣٠

وقد بيّن معيار المحاسبة الدولي IAS 40 أنّه في حال عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة للممتلكات الاستثمارية بموثوقية عالية مبنية على أسس صحيحة وواضحة، فإنه يجب إثبات هذه العقارات بالتكلفة علماً بأنّ هذا يحدث فقط عندما تكون العمليات السوقية المرادفة غير متكررة الحدوث أو عندما لا يتوفر تقديرات بديلة للقيمة العادلة^١.

في سياق ذلك فقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى الحالات التي تكون فيها القيمة العادلة قابلة للقياس بشكل موثوق به وهي^٢:

- أ- الأداة المالية التي يوجد لها عرض سعر معلن في سوق أوراق مالية نشط لتلك الأداة.
 - ب- أداة الدين التي تمّ تقييمها من قبل وكالة تقييم مستقلة ويمكن تقدير تدفقاتها النقدية بشكل معقول.
 - ج- الأداة المالية التي لها نموذج تقييم للقياس، ويمكن بشكل موثوق به القياس من خلال بيانات ذلك النموذج، لأن البيانات تأتي من أسواق نشطة.
- ويرى (صيام، ٢٠٠٦)^٣ أنّه ولكي يتم قياس القيمة العادلة لا بدّ من توفر مجموعة من المعلومات الأساسية تتمثل فيما يلي:
- ١- وجود موضوع تبادل حقيقي.
 - ٢- وجود أطراف داخلية في عملية التبادل.
 - ٣- التمتع بالإرادة الحرة لأطراف عملية التبادل عند إجراء عملية التبادل.
 - ٤- توفر المعرفة لدى أطراف عملية التبادل بجميع الحقائق المرتبطة بهذه العملية.
 - ٥- وجود سوق نشطة.
 - ٦- استمرار طرفي عملية التبادل في ممارسة نشاطها دون وجود أي اتجاه للتصفية أو تقليل حجم النشاط بصورة جوهرية.
 - ٧- تمتّع البيئة الاقتصادية بالاستقرار النسبي.

ويرى الباحث أن قياس عناصر الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة في ظل عدم وجود أسعار سوقية لهذه العناصر، بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى تقديرات قريبة من الواقع لهذه الأصول والالتزامات المالية، سيؤثر بشكل سلبي على جودة وملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، مما يجعل

^١ - مجلس معايير المحاسبة الدولية، " معايير المحاسبة الدولية "، ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ١٢٤٩

^٢ - مجلس معايير المحاسبة الدولية، " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)، عمان، الأردن، ٢٠٠٣، ص ٣٩

^٣ - صيام، وليد زكريا، " أثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوّقات تطبيقها "، مرجع سابق، ص ٤

القوائم المالية للمنشآت مضللة وغير مفهومة من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية. وبالتالي تفقد عملية القياس الهدف المرجو منها في تقديم معلومات مفيدة تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بجوانب الاهتمام المختلفة في التعامل بالأدوات المالية للمنشأة.

٢-١-٤ مزايا استخدام القيمة العادلة:

تهدف عملية إعداد التقارير المالية إلى تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات محاسبية على مستوى كبير من الملاءمة والموثوقية، بحيث يتم استخدام هذه المعلومات في عملية اتخاذ القرارات المختلفة، وبما يسهم في إجراء المقارنات لتقييم نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي، وهذا ما ذهبت إليه بعض الدراسات حيث يرى (الجعارات، ٢٠٠٦)^١ أن القيمة العادلة تساعد في تقديم معلومات مفيدة لجميع الأطراف وتتميز بما يلي:

١- إن القيمة العادلة أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي، ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية، والتغيرات في حقوق الملكية للمنشأة.

٢- إذا تم تقييم الموجودات والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي لأنه تم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.

٣- يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال.

كما يرى (دهمش وأبو زر، ٢٠٠٤)^٢ أن القيمة العادلة تحقق المزايا التالية:

١- تساعد المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة على إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة والتي تستخدم القيمة العادلة.

٢- إن معلومات القيمة العادلة لها قدرة تنبؤية أكبر من أسس القياس الأخرى لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.

٣- إن واضي معايير المحاسبة يدعون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة تسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الجارية.

ويضيف (Hennie van Greuning, 2006)^١ أن محاسبة القيمة العادلة تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي من خلال إظهار التقلبات في قيم الأدوات المالية الناجمة عن التغيرات في شروط السوق

^١- الجعارات، خالد جمال، " قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية "، المؤتمر العلمي المهني السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ١٣-١٤ أيلول، ٢٠٠٦، ص ١٥

^٢- دهمش، نعيم، أبو زر، غفاف، " اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة "، مرجع سابق، ص ٣٠-٣١

وعمليات المنشأة. في حين أن المحاسبة باستخدام التكلفة التاريخية لا تظهر هذه التغيرات، بالإضافة إلى أنها تخفي التأثيرات الاقتصادية الحقيقية في قيمة الأدوات المالية.

وبحسب ما جاء في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ، فإنه من الواجب على المنشآت استخدام القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية وذلك في الحالات التالية^٢:

١- عند قياس عناصر الأصول، والالتزامات، وحقوق الملكية الناتجة عن الصفقات التجارية وذلك عند الاعتراف الأولي بها في القوائم المالية.

٢- في تحديد المبلغ الأولي الواجب الاعتراف به في إتمام الصفقات التجارية.

٣- عند القياس اللاحق لعناصر الأصول والالتزامات.

٤- لدى تحديد مبلغ الأصول القابل للاسترداد.

٣-١-٥ المشاكل التي تواجه تطبيق القيمة العادلة:

بالرغم من المزايا الكثيرة المذكورة آنفاً، والتي يحققها استخدام مفهوم القيمة العادلة في القياس المحاسبي، إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تحيط بتطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي والذي تسعى المنظمات المحاسبية الدولية إلى التخلص منها عن طريق التحديث المستمر لمعايير المحاسبة التي تصدرها، بالإضافة إلى إصدار بعض المعايير الموجهة نحو القيمة العادلة، والتي توضّح كيفية القياس والإفصاح المحاسبي باستخدام نموذج القيمة العادلة.

ويواجه القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة مجموعة من المشاكل التي تؤثر على مخرجات عملية القياس، حيث يرى (السعافين، ٢٠٠٦)^٣ من خلال نتائج دراسته، أن أهم المشاكل التي واجهت وتواجه تطبيق القيمة العادلة هي:

١- أن مفهوم القيمة العادلة يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كالحيدة والحذر والتكلفة التاريخية وبالتالي هناك رفض لتغيير هذه المبادئ والأسس.

٢- هنالك الكثير من الاستثمارات في المنشآت غير مدرجة بالأسواق المالية.

^١- Hennie van Greuning , " International Financial Reporting Standards A Practical Guide " , Fourth Edition, The World Bank, Washington, USA, 2006, P.95

^٢- David Cairns," The Use of Fair Value in IFRS", London School of Economics and Political Science, UK, Accounting in Europe, Vol. 3, 2006

^٣- السعافين، هيثم، " مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة الدولية ونظرة هيئات الرقابة الحكومية "، المؤتمر العلمي المهني السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ١٣-١٤ أيلول، ٢٠٠٦، ص ٩

٣- عدم وجود أسعار في السوق لبعض الموجودات، أو أنّ السعر في السوق لا يعكس السعر العادل.

٤- تعقيد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة وصعوبة فهمها.

٥- قلة الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم.

٦- الاختلاف في وجهات النظر في تغيير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة.

٧- عدم التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية.

٨- إساءة استخدام المعالجات الواردة في معايير القيمة العادلة من قبل إدارة بعض المنشآت.

٩- ارتفاع الكلفة وخصوصاً إذا ما تمّ اللجوء إلى مقيمين أو مستشارين خارجيين لتقدير القيمة العادلة.

١٠- وجود عدم توافق في بعض الأحيان بين تعليمات هيئات الرقابة الحكومية مع المعالجات المحاسبية الواردة في المعايير المحاسبية الدولية.

١١- عدم قدرة الإدارة على توزيع أرباح غير متحققة ناجمة عن حيالة الاستثمارات المتاحة للبيع أو زيادة رأس المال من خلال الأرباح غير المتحققة، مع اختلاف وجهات النظر حول هذا الموضوع.

كما يرى (خوري، ٢٠٠٦)^١ أنّ هناك بعض الانتقادات الموجهة لمفهوم القيمة العادلة، حيث:

١- أنّ قياس القيمة العادلة والاعتراف بها ينطويان على قدر كبير من التحيز الشخصي، وإتباع أسس قياس متباينة.

٢- هنالك الكثير من الاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية ويعتمد على قياسها بالتكلفة التاريخية.

٣- إنّ محاسبة القيمة العادلة فيما يتعلق بالاستثمارات تعتبر معقدة وذات طرق قياس مختلفة، منها ما يتعلق برغبة المنشأة في الاحتفاظ بالاستثمارات، ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة.

^١- خوري، نعيم سابا، " القيمة العادلة والنمو الاقتصادي "، المؤتمر العلمي المهني السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ١٣-١٤ أيلول، ٢٠٠٦، ص ٣-٤

ويضيف (دهمش وأبو زر، ٢٠٠٤)^١ انتقادات أخرى لاستخدام القيمة العادلة ومنها:

- ١- يعتقد معارضو استخدام القيمة العادلة أنّ هناك مجالاً كافياً لعدم موثوقية بعض التقديرات بالقيمة العادلة، بحيث يؤدي ذلك إلى انخفاض ملائمة المعلومات أو تلاشيها.
- ٢- قد تختلف التقديرات من قبل الخبراء أو المقدّرين مما يفقد القيمة المقدّرة الثقة والدقة المطلوبة.
- ٣- قد تزيد تكاليف التقدير عن المنافع المرجّوة منها.
- ٤- قد يترتب على عمليات التقييم أعمال تلاعب وذلك لتغطية بعض الثغرات التي يمكن أن يتم اختراقها في نظام الرقابة الداخلي للمنشأة.

ويرى (David, and Christopher, 2004) أنّ استخدام القيمة العادلة يخفض موثوقية المعلومات المحاسبية بالمقارنة مع التكلفة التاريخية^٢.
بينما أشار (Landsman, 2005)^٣ أنّ الانتقاد الأكبر الموجه إلى القيمة العادلة هو أنّها تتعامل مع مجال التقدير الشخصي في حال عدم التمكن من ملاحظة السعر السوقي.

ويشير الباحث أخيراً إلى أنّ هناك اهتماماً كبيراً بتحقيق أقصى درجة من الملاءمة والموثوقية عند إعداد التقارير المالية، وهذا ما أخذت به المنظمات والهيئات المحاسبية المحلية والدولية وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB . حيث أنّ مجلس معايير المحاسبة المالية FASB يطلب الإفصاح عن القيمة العادلة لمعظم الأدوات المالية التي لا تسجل بالقيمة العادلة، كما أنّ مجلس معايير المحاسبة الدولية أصدر العديد من المعايير الموجهة نحو تطبيق القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية. كما يرى الباحث أنّه وبالرغم من المشاكل التي تواجه تطبيق القيمة العادلة كأحد بدائل عملية القياس المحاسبي، إلا أنّ استخدامها في عملية قياس عناصر الأصول والالتزامات المالية للمنشأة يؤثر إيجابياً في جودة المعلومات المحاسبية وبما يسهم في تعزيز ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية ويزيد من صفة قابلية المقارنة والاعتمادية في التقارير المالية، إذا ما قورنت بتلك المعلومات التي توفرها طرق وبدائل القياس الأخرى مثل التكلفة التاريخية.

^١- دهمش، نعيم ، أبو زر، عفاف، " اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة "، مرجع سابق، ص ٣١

^٢- David Alexandar, Christopher Nobes, " Financial Accounting An International Introduction ", second edition, Copyright Licensing Agency Ltd, London, United Kingdom, 2004, P.356

^٣- Landsman, W.R , " Fair Value Accounting for Financial Instruments: Some Implication for Bank Regulation", Kenan- Flagler, University of North Carolina, 2005, P28

٢-٢ المبحث الثاني

متطلبات تطبيق القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية

مقدمة

إنّ السعي المستمر من قبل المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية لتطوير أسس وأساليب القياس والإفصاح المحاسبي المستخدمة في قياس وعرض بنود القوائم المالية للمنشآت الاقتصادية، أدى بالضرورة إلى البدء في عملية البحث عن أفضل البدائل الممكنة التي توفر معلومات محاسبية ذات جودة وأهمية كبيرة تتميز بقدرتها على تلبية احتياجات الأطراف المختلفة المستخدمة لهذه المعلومات من جهة، وتساعد في إظهار القيم الحقيقية لعناصر الأصول والالتزامات المالية من جهة أخرى. وهذا بدوره دفع كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB إلى توحيد الجهود والخبرات في الوصول إلى أفضل البدائل المحاسبية في قياس وعرض البنود المالية. وبدأ الاهتمام بتطبيق نموذج القيمة العادلة كبديل محاسبي يحقق الغايات والأهداف المرجوة من عملية القياس والإفصاح المحاسبي. وقد تناولت معظم معايير المحاسبة الصادرة مؤخراً عن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB القضايا الهامة والضرورية المتعلقة بتطبيق واستخدام القيمة العادلة كبديل محاسبي في عملية القياس للأصول والالتزامات، والإفصاح عنها.

وبدورها فقد حددت هذه الهيئات والمنظمات الدولية مجموعة من الإرشادات والتوجيهات المتعلقة بعملية القياس والإفصاح المحاسبي لعناصر الأصول والالتزامات المالية.

❖ وسيتم خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم هذه المتطلبات والمتعلقة بالجوانب التالية:

أولاً: أسس قياس القيمة العادلة لأصول والالتزامات المالية.

ثانياً: أسس الإفصاح عن القيمة العادلة لأصول والالتزامات المالية.

٢-١-٢ أسس قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

عرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية القياس المحاسبي بأنه^١: " عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في البيانات المالية والتي ستظهر في الميزانية العمومية وبيان الدخل، ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس ".

وقد قسم (Clark, and Cathy, 2003) أدوات القياس إلى توجهات ثلاثة وهي^٢:

١- أدوات قياس ذات توجه ماضي تاريخي:

هناك رأي محاسبي تقليدي يفضل استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في القياس، فهي من وجهة نظر البعض أكثر موضوعية وقابلية للتحقق، ولا وجود للبعد الشخصي في التقييم لأنّ القيمة تكون ناتجة عن عملية تبادلية حقيقية بين البائع والمشتري.

ويعتبر معارضو مبدأ التكلفة التاريخية أنّ القيمة العادلة دائماً ما تتغير مع مرور الوقت، وبالتالي يكون مبدأ التكلفة التاريخية غير ملائم للقيام بعملية القياس والتقييم.

٢- أدوات قياس ذات توجه حالي (القيمة الاستبدالية):

يفضّل البعض مبدأ القيمة الجارية ويعتبرون أنّها تعكس الظروف الراهنة، وبالتالي فإنها تمثل القيمة الجارية للمنشأة، إلا أنّ استخدام مبدأ القيمة الجارية غير ممكن لكافة بنود الميزانية العمومية وأنه في حال استخدامها سيتم تسجيل أرباح وخسائر غير متحققة في قائمة الدخل.

٣- أدوات قياس ذات توجه مستقبلي (القيمة المتوقعة):

إنّ مؤيدي هذا التوجه يعتبرونه المفهوم الأقرب للمفهوم الاقتصادي للدخل، وبالتالي فهو المفهوم الأكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية.

ومن انتقادات هذا المفهوم هو صعوبة تقدير التدفقات النقدية للأصول المالية لدى المنشأة، وكذلك عدم التأكد من توقيت التدفقات النقدية لهذه الأصول، وصعوبة التحقق من نسبة الخصم المناسبة.

❖ وفيما يلي عرض لأسس قياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية:

^١ - مجلس معايير المحاسبة الدولية، " معايير المحاسبة الدولية "، ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٨٠

^٢ - Schroeder, R. G, Clark, M.W, and Cathy, J.M , " Financial Accounting Theory and Analysis: Text Reading and Cases, Seventh Edition, Wiley & Sons, Inc, 2003, P.140

٢-١-١ أسس قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى العديد من أسس القياس المستخدمة ضمن تشكيلات متفاوتة من البيانات المالية، وتشمل هذه الأسس^١:

١- التكلفة التاريخية: يتم وفق هذا الأساس تسجيل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع من أجل الحصول على الأصل في تاريخ الحصول عليه. كما يتم تسجيل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين، أو ما يعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام.

٢- التكلفة الجارية: يسجل الأصل بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر. وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.

٣- القيمة القابلة للتحقق: تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل. وتقيّد الالتزامات بقيم سدادها، أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.

٤- القيمة الحالية: تقيّد الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط. وتقيّد الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية اللازمة لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.

كما تطرّق مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى العديد من الأسس والإرشادات للوصول إلى القيمة العادلة بالتفصيل في العديد من المعايير المحاسبية. فقد بيّن المعيار المحاسبي الدولي IAS No.16 بعنوان: " الممتلكات والمصانع والمعدات " بدائل القياس اللاحق للأصول من فئة الممتلكات والمصانع والمعدات وحدد بالتالي بديلين من بدائل القياس المسموح بها للمحاسبة عن الممتلكات والمصانع والمعدات وهي:

أ- نموذج التكلفة.

ب- نموذج إعادة التقييم.

^١ - مجلس معايير المحاسبة الدولية، " معايير المحاسبة الدولية "، ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٨٠-٨١

وقد بيّن المعيار المحاسبي IAS No.16 أساليب القياس المتبعة للوصول إلى القيمة العادلة للأصول الثابتة عند استخدام أسلوب المعالجة البديلة المسموح بها وهي إعادة التقييم، ويمكن تحديد القيمة العادلة لهذه الأصول من خلال الآتي^١:

١- **القيمة السوقية:** إنّ القيمة العادلة لبنود الممتلكات والمصانع والمعدات هي قيمتها السوقية التي يتم تحديدها من خلال التقييم.

٢- **القيمة الاستبدالية:** عندما لا يكون هناك دليلاً على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة للأصول، أو لأنها نادراً ما تباع إلا كجزء من المشروع المستمر، فإنها تقيّم بالقيمة الاستبدالية بعد الاستهلاك.

كما أشار معيار المحاسبة الدولي IAS No.32 بعنوان: "الأدوات المالية: العرض" إلى متطلبات قياس عناصر الأصول والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي IAS No.39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS No.9.

في حين بيّن معيار المحاسبة الدولي IAS No.36 بعنوان: "انخفاض قيمة الأصول" بعض أسس قياس القيمة العادلة على النحو التالي^٢:

١- في حال تمّت المتاجرة بالأصل في سوق نشط، فإن سعر السوق للأصل هو أفضل دليل على القيمة العادلة، حيث أنّ سعر السوق المناسب عادةً هو:

- سعر العرض الحالي.

- سعر آخر عملية تمّت في السوق، شريطة عدم حدوث تغيير هام في الظروف الاقتصادية بين تاريخ العملية والتاريخ الذي يتم فيه التقدير.

٢- في حال عدم توقّر سوق نشط يمكن تحديد القيمة العادلة للأصل عن طريق أفضل المعلومات المتوفرة لإظهار المبلغ الذي يمكن أن يحصل عليه المشروع. ولتحديد هذا المبلغ يأخذ المشروع في الاعتبار نتيجة العمليات الأخيرة لأصول مشابهة ضمن نفس الصناعة.

^١- مجلس معايير المحاسبة الدولية، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٤٤٤

^٢- المرجع السابق، ص ٧٧٠

وكذلك فقد تضمن معيار المحاسبة الدولي IAS No.38 بعنوان: " الأصول غير الملموسة " تحديداً لأسس قياس القيمة العادلة للأصول غير الملموسة، وعلى النحو التالي^١:

١- تقدم أسعار السوق المعروضة في سوق نشط التقدير الأساس الأكثر موثوقية للقيمة العادلة لأصل غير ملموس، ويكون عادةً سعر السوق المناسب هو سعر العرض الحالي. وإذا كانت أسعار العرض الحالية غير متوفرة، يمكن أن يقدم سعر آخر معاملة أساساً يتم وفقاً له تقدير القيمة العادلة بشرط عدم وجود أي تغيير هام في الظروف الاقتصادية بين تاريخ المعاملة والتاريخ الذي يتم فيه تقدير القيمة العادلة للأصل.

٢- في حال عدم وجود سوق نشط للأصل غير الملموس تكون قيمته العادلة هي المبلغ الذي كانت ستدفعه المنشأة مقابل الأصل في معاملة على أساس تبادل تجاري بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس أفضل المعلومات المتوفرة.

٣- يمكن استخدام بعض أساليب التقدير للوصول إلى القيمة العادلة للأصول غير الملموسة وتتضمن هذه الأساليب حيثما يكون مناسباً:

- صافي التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة المقدرة من الأصل.
- التكاليف التي تتجنبها المنشأة بامتلاكها للأصل غير الملموس وعدم الحاجة إلى:
 - أ- ترخيصه من قبل طرف آخر كمعاملة على أساس تجاري.
 - ب- تجديده أو استبداله.

كما أوضح المعيار المحاسبي الدولي IAS No.39 عدة مقاييس للقيمة العادلة على النحو التالي^٢:

- ١- الأسعار المتداولة في سوق نشط للأدوات المالية وهي أفضل مقياس للقيمة العادلة.
- ٢- أداة الدين (Debt Instrument) التي تصنف من قبل وكالة تصنيف مستقلة، وأن يكون لهذه الأداة تدفقات نقدية يمكن تقديرها بشكل معقول.
- ٣- الأداة المالية التي لها نموذج تقييم مناسب، وتعتمد مدخلات هذا النموذج على بيانات من الأسواق النشطة.

وتطرق المعيار IAS 39 للطرق البديلة لقياس القيمة العادلة في غير الحالات المعتمدة أعلاه وهذه الطرق هي:

^١ - مجلس معايير المحاسبة الدولية، " المعايير الدولية إعداد التقارير المالية "، ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٨٤٣

^٢ - صالح، رضا إبراهيم، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية "، مرجع سابق، ص ٢٨

١- إن لم تكن السوق نشطة، فيمكن تعديل القيم والأسعار المدرجة في السوق بشكل يعطي تقديراً أفضل.

٢- إذا كانت السوق نشطة ولكن حجم التداول للأصل المالي أو الالتزام المالي المطلوب تقدير قيمته العادلة قليل جداً نسبة إلى حجم هذه الأدوات المالية، فيمكن اعتماد تقديرات صناع السوق لهذه الأدوات فيما يتعلق بحجم التداول المتوقع من أجل الحصول على تقييم عادل لقيمة هذه الأدوات.

٣- يمكن استخدام أساليب قياس بديلة مثل:

- القيمة السوقية للأدوات المشابهة بشكل جوهري.

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.

- نماذج تسعير الخيارات.

٤- تقييمات وتقديرات أطراف خارجية محايدة.

وتضمن المعيار المحاسبي الدولي IAS No.40 بعنوان: " الاستثمارات العقارية " بديلين للقياس اللاحق للعقارات الاستثمارية وهما:

أ- نموذج التكلفة.

ب- نموذج القيمة العادلة.

كما حدد المعيار IAS 40 مجموعة من الأسس الواجب إتباعها في تحديد القيمة العادلة للممتلكات العقارية عند اختيار نموذج التقييم البديل المسموح به، وهي^١:

١- إنَّ أفضل دليل للقيمة العادلة هو عادةً ما تحدده الأسعار الجارية في سوق نشطة لممتلكات مشابهة في نفس الموقع والحالة، وخاضعة لعقود إيجار وشروط تعاقدية مشابهة.

٢- في حال غياب وجود أسعار جارية في سوق نشطة، فإن المشروع يأخذ في الاعتبار المعلومات من مصادر مختلفة:

أ- الأسعار الجارية في سوق نشط لممتلكات مختلفة من حيث الطبيعة والموقع (أو خاضعة لعقود إيجار أو عقود أخرى مختلفة) معدلة لتعكس هذه الاختلافات.

ب- الأسعار الأخيرة في سوق أقل نشاطاً، مع تعديلات عليها لتعكس التغيرات التي حدثت على الأسعار.

^١ - مجلس معايير المحاسبة الدولية، " المعايير الدولية إعداد التقارير المالية "، ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٩٦٢

ج- توقعات التدفقات النقدية المستقبلية معززة بالشروط لأي عقود إيجار قائمة حالياً أو عقود أخرى (أينما كان ممكناً) وبالدليل الخارجي، مثل إيجار السوق الحالية لممتلكات مشابهة في نفس المنطقة والحالة، وباستخدام معدلات خصم تعكس تقييم السوق لعدم التأكد في المبالغ والتوقيت لتلك التدفقات النقدية.

وجاء في المعيار IAS 40 أنه في الحالات التي تصبح فيها المنشأة قادرة على أن تقيس القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بشكل موثوق، فينبغي عليها قياس تلك العقارات بقيمتها العادلة. وإن لم يكن هذا هو الحال فينبغي محاسبة العقارات باستخدام نموذج التكلفة وفقاً للمعيار IAS 16 .

وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي IAS No.41 بعنوان: " الزراعة " أسس تحديد القيمة العادلة للأصل البيولوجي والمحاصيل الزراعية وعلى النحو التالي^١:

١- يعتبر السعر المعروض في سوق نشطة الأساس المناسب لتحديد القيمة العادلة لذلك الأصل. وفي حال توفر للمشروع إمكانية الوصول إلى أكثر من سوق نشطة فإنه يجب استخدام السعر في السوق المتوقع استخدامه.

٢- إذا لم يوجد سوق نشط على المشروع استخدام واحد أو أكثر مما يلي عند توفره لتحديد القيمة العادلة:

أ- سعر آخر معاملة في السوق، شريطة ألا يكون هناك تغير كبير في الظروف الاقتصادية بين تاريخ تلك المعاملة وتاريخ إعداد التقارير.

ب- أسعار السوق للأصول المماثلة مع تعديل لإظهار الفرق.

ج- مراجع قياس للقطاعات (مثل قيمة البستان معبر عنها بمكيال القمح ، وقيمة الماشية معبر عنها بالكيلو غرام من اللحم).

ويجب مراعاة الاختلافات بين القيم المستخرجة للقيمة العادلة للأصل أو المحصول الزراعي من أجل التوصل إلى التقدير الأكثر موثوقية للقيمة العادلة.

٣- القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة من الأصل مخصومة بسعر حالي محدد من قبل السوق.

٤- عندما لا يكون هناك سوق منفصل للأصول البيولوجية المرتبطة بالأرض (مثل الأشجار) ولكن يكون هناك سوق نشط للأصول مجتمعة، فيمكن تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات البيولوجية بالفرق بين القيمة العادلة للأرض وهذه الموجودات مجتمعة والقيمة العادلة للأرض وحدها.

١- المرجع السابق، ص ٩٨١

وقد توسّع مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في قياس عناصر الأصول والالتزامات المالية على أساس القيمة العادلة فلم يتوقف عند قياس هذه البنود المالية باستخدام الأسعار المتاحة في السوق، بل توسع في القياس ليشمل تقديرات القيمة العادلة من خلال نماذج وطرق تقييم. وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS No.9) في نوفمبر ٢٠٠٩ سعياً في تقديم معلومات أكثر فهماً لمستخدمي البيانات المالية، ومحاولة تحسين وتبسيط إجراءات محاسبة الأدوات المالية باستخدام القيمة العادلة، وقد وضع المعيار مجموعة من الاعتبارات المتعلقة بقياس القيمة العادلة وكما يلي^١:

١- في حال توفر أسعار معروضة في سوق نشطة للأصل المالي أو الالتزام المالي المراد قياسه بالقيمة العادلة، يجب إتباع الأسس التالية:

- قياس القيمة العادلة من خلال السعر المعروض في سوق نشط، وتعتبر الأداة المالية على أنّها مسعرة في السوق النشط إذا كانت الأسعار المعلنة متوفرة بسهولة وبشكل منتظم، وكانت تلك الأسعار تمثل معاملات السوق الفعلية والتي تحدث بشكل منتظم على أساس تجاري.
- إنّ وجود عروض أسعار معلنة في السوق النشط هو أفضل دليل على القيمة العادلة، ويتم استخدامها متى كانت موجودة لقياس الأصل المالي أو الالتزام المالي.
- يكون سعر السوق المعلن المناسب للأصل المحتفظ به أو الالتزام الذي سيتم إصداره هو عادةً سعر العرض الحالي، وبالنسبة للأصل الذي سيتم شراؤه أو الالتزام المحتفظ به فيكون السعر المطلوب.
- عندما تكون أسعار العرض والأسعار المطلوبة غير متوفرة، يقدّم سعر أحدث معاملة دليلاً على القيمة العادلة الحالية طالما أنّه لم يحدث تغيير جوهري في الظروف الاقتصادية منذ وقت المعاملة، وعند تغيير الظروف الاقتصادية تعكس القيمة العادلة التغير في الظروف من خلال الرجوع إلى الأسعار أو المعدلات الحالية للأدوات المالية المشابهة، حيثما يكون مناسباً.
- إنّ القيمة العادلة لمحفظ من الأدوات المالية تنتج عن عدد من وحدات الأداة وسعر السوق المعلن الخاص بها. وإذا كان عرض الأسعار المعلن في سوق نشط غير موجود لأداة مالية بمجملها، لكن يوجد سوق نشط لأجزائها المكونة، يتم تحديد القيمة العادلة على أساس أسعار السوق ذات العلاقة لأجزائها المكونة.

^١- مجلس معايير المحاسبة الدولية، " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "، مرجع سابق، ص ٩٢٧-٩٢٩

- إذا تمّ الإعلان عن معدل ما (بدلاً من السعر) في سوق نشطة، تستخدم المنشأة ذلك المعدل المعلن عنه في السوق على أنه أحد معطيات أسلوب التقييم لتحديد القيمة العادلة. وإذا لم يتضمن المعدل المعلن عنه في السوق مخاطر الائتمان أو العوامل الأخرى التي يشملها المشاركون في السوق في تقييم الأداة، تقوم المنشأة بالتعديل لاستيعاب تلك العوامل.

٢- في حال عدم توفر سوق نشط للأدوات المالية المراد قياسها بالقيمة العادلة، تقوم المنشأة باستخدام أسلوب تقييم معين، وفي هذه الحالة يجب مراعاة الأسس التالية:

- يجب أن تتضمن أساليب التقييم استخدام أحدث معاملات السوق على أساس تجاري بين الأطراف الراغبة والمطلعة إذا توفرت.

- إذا كان هناك أسلوب تقييم مستخدم بشكل شائع من قبل المشاركين في السوق لتسعير الأداة المالية، وتبين أنّ ذلك الأسلوب يقدم تقديرات موثوقة للأسعار التي يتم الحصول عليها في معاملات السوق الفعلية، تستخدم المنشأة ذلك الأسلوب.

- يتم تقدير القيمة العادلة على أساس نتائج أسلوب التقييم الذي يستفيد من معطيات السوق إلى أقصى حد، ويعتمد بأقل ما يمكن على المعطيات الخاصة بالمنشأة. ومن المتوقع أن يصل لأسلوب التقييم إلى تقدير واقعي للقيمة العادلة في حال:

أ- كان يعكس بشكل معقول كيف يمكن أن يتوقع من السوق تسعير الأداة.

ب- كانت معطيات أسلوب التقييم تمثل على نحو معقول توقعات السوق ومقاييس عوامل المخاطر المتعلقة بالعائد المتأصلة في الأداة المالية.

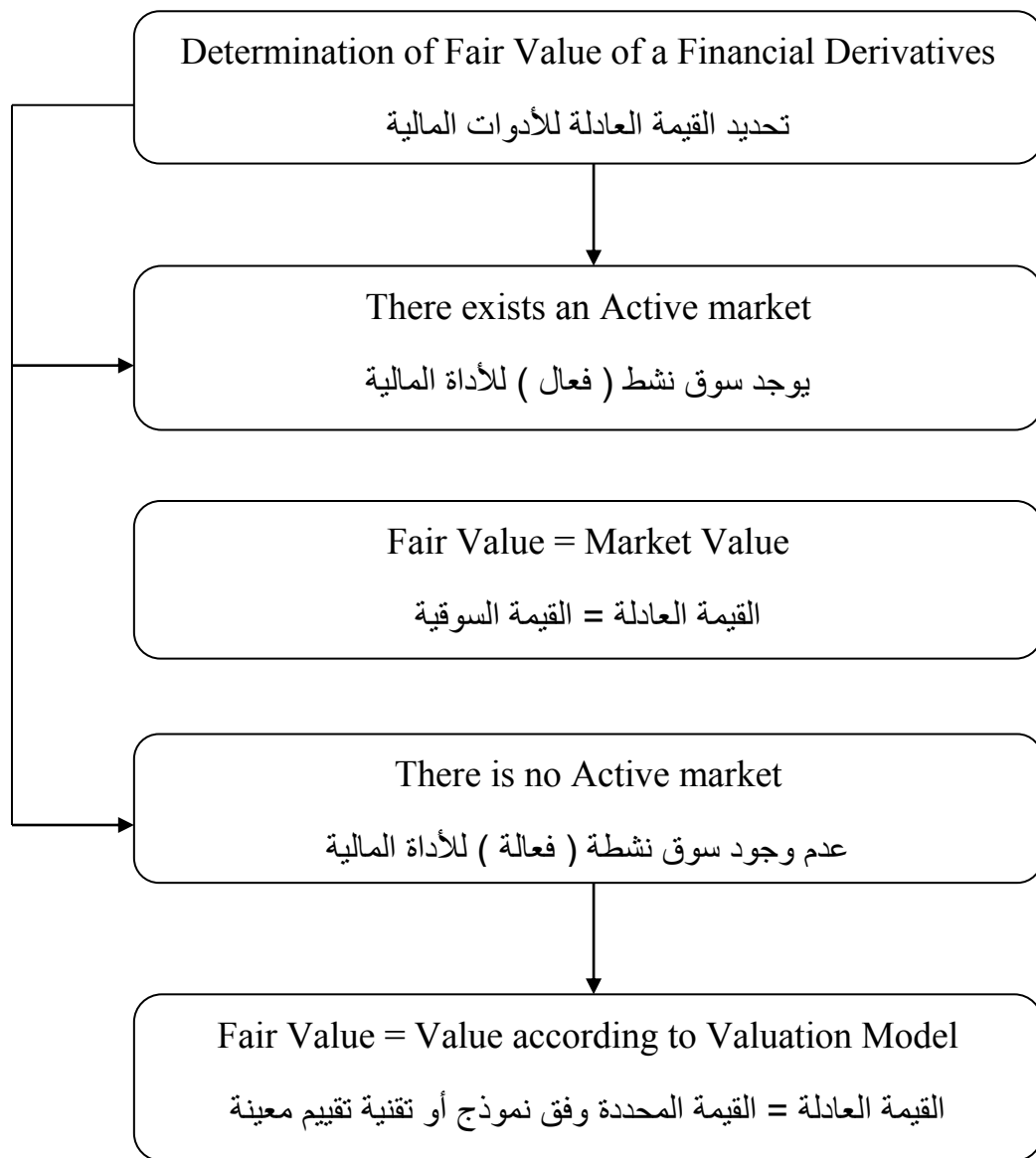
- يجب أن ينسجم أسلوب التقييم مع المنهجيات الاقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية ويشمل جميع العوامل التي يدرسها المشاركون في السوق أثناء تحديد السعر.

- إنّ أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف الأولي هو سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للمقابل المستلم أو المدفوع) ما لم يتم إثبات القيمة العادلة لتلك الأداة من خلال المقارنة مع معاملات السوق الحالي الملحوظة الأخرى في نفس الأداة.

- يمكن للمنشأة أن تستخدم سعر الشراء أو الإنشاء الأولي للأصل أو الالتزام المالي كأساس لتقدير القيمة العادلة، وبشكل خاص إذا كانت الأداة المالية هي أداة دين (مثل قرض معين) يمكن تحديد قيمتها العادلة بالرجوع إلى ظروف السوق التي كانت موجودة في تاريخ شرائها أو إنشائها وظروف السوق الحالية أو أسعار الفائدة التي تحملتها المنشأة حالياً أو من قبل الآخرين لأدوات الدين المشابهة، وأخذ أي تغيرات في الحسابان.

- عندما تستخدم المنشأة أسلوب تحليل التدفق النقدي المخصوم لتقدير القيمة العادلة، يجب أن تستخدم واحد أو أكثر من معدلات الخصم المساوية لنسب العائد السائد للأدوات المالية التي يكون لها بشكل أساسي نفس الشروط والخصائص، بما في ذلك جودة ائتمان الأداة، والمدة المتبقية التي يتم خلالها تحديد سعر الفائدة التعاقدي، والمدة المتبقية لتسديد المبلغ الأصلي والعمللة التي ينبغي بها تسديد الدفعات.

وفيما يلي مخطط يوضح كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية حسب معيار المحاسبة الدولي IAS 39 ، (الشكل رقم ٣)^١:



¹- Beate, Juetter-Nauroth , " Problems Associated With The Value-Relevance of Financial Derivatives Accounting to IAS 39", working paper series in business administration, university of applied sciences of the Deutsche Bundesbank, Hachenburg, Germany, 2004, p.21

٢-٢-١-٢ أسس قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية وفق معايير المحاسبة الأمريكية

بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB فقد تطلب أيضاً استخدام القيمة العادلة، ووضع تدرجاً لتقديرات القيمة العادلة في البيان الصادر عنه رقم SFAS 140، وقد تضمن هذا التدرج ما يلي^١:

١- الأسعار المأخوذة من الأسواق النشطة هي أفضل دليل على القيمة العادلة، وسوف تستخدم كأساس للقياس إذا كانت متاحة، وبالتالي يمكن التعبير عن القيمة العادلة للأدوات المالية باستخدام أسعار السوق المتوفرة.

٢- إذا لم تكن أسعار السوق متاحة، فإنّ تقدير القيمة العادلة سوف يعتمد على أساس أفضل المعلومات المتوفرة ضمن الظروف الحالية، ويعتمد تقدير القيمة العادلة في هذه الحالة على أسعار الأصول والالتزامات المماثلة ونتائج الأساليب الفنية المستخدمة في التقييم. ومن أمثلة الأساليب الفنية في التقييم:

■ القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة (Present Value of Estimated Future Cash Flows).

■ نماذج تسعير الخيارات (Option- Pricing Models).

■ مصفوفة التسعير (Matrix Pricing).

■ التحليل الأساسي (Fundamental Analysis).

يستخدم المشاركون في السوق في تقديراتهم قيم الإيرادات والنفقات المستقبلية متضمنة افتراضات التغير في معدلات الفائدة السوقية. ويجب أن تكون أساليب القياس المستخدمة لقياس الأصول والالتزامات المالية متسقة مع هدف القياس لهذه البنود بالقيمة العادلة، حيث أنّ الهدف من تقييم الالتزامات المالية بالقيمة العادلة هو تقدير قيمة الأصول المالية المطلوبة حالياً من أجل تسوية هذه الالتزامات مع مالكيها.

ونتيجة للجدل الكبير المتعلق بقياس القيمة العادلة للأدوات المالية، وقلة الإرشادات العملية المتعلقة ببدايل القياس المحاسبي للقيمة العادلة، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالي الأمريكي FASB معيار المحاسبة الأمريكي SFAS No.157، بعنوان: قياس القيمة العادلة (Measurement Fair Value) والذي تضمن تعديل للبيان المالي SFAS No.140، والبيان المالي SFAS No.133 بعنوان: المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط (Derivatives Recognition and Hedge Accounting Treatment -) فيما يتعلق بأسس وقواعد تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

¹ - Financial Accounting Standards Board, " Statement of Financial Accounting Statement No.140 ", Accounting for Transfers and Servicing of Financial Assets and Extinguishment of Liabilities-a replacement of FASB Statement No.125, September 2000, p.41

ولقد تمّ اعتماد هذا المعيار على أساس أنّ الأسواق لديها القدرة على تقديم أفضل قياس للأصول وأكثرها استقلالاً وعدالة. وحتى يتفادوا التلاعب بالقيمة العادلة قاموا بوضع أسس وقواعد لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس وجود أسعار سوقية من مصادر مختلفة ومستقلة وذلك على النحو التالي^١:

■ القيمة العادلة بتقدير الأسواق: يتم استخلاص القيمة استناداً إلى تعاملات الأسواق ويجب الحصول عليها من مصادر مستقلة عن الإدارة.

■ القيمة العادلة بتقدير الإدارة: ويجب أن تكون وفقاً لمبدأ أسعار السوق واعتماداً على أفضل المعلومات المتاحة لها، آخذين بعين الاعتبار أسعار الفائدة والمخاطر التي تحيط بعملية البيع في حالة عدم وجود أسواق نشطة أو مصادر مستقلة يمكن الاعتماد عليها.

وقد حدّد المعيار الأمريكي SFAS No.157 ثلاثة أساليب لقياس القيمة العادلة، وفقاً لمدخل السوق ووفقاً لمدخل الدخل، بالإضافة للقياس وفقاً لمدخل التكلفة^٢:

١- مدخل السوق (Market Approach)

يستخدم هذا المدخل أسعار السوق الممكن ملاحظتها والحصول عليها من السوق، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى ذات العلاقة والتي تنشأ عن معاملات السوق بما فيها الأصول والالتزامات المشابهة أو المقارنة.

٢- مدخل الدخل (Income Approach)

يستخدم هذا المدخل تقنيات التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية (مثل التدفقات النقدية أو العوائد) إلى قيم حالية، اعتماداً على افتراض أنّ المشاركين في السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية.

ومن أمثلة تقنيات التقييم المستخدمة في هذا المدخل:

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

- نماذج تسعير الخيارات المختلفة المستخدمة لتقييم عقود الخيارات.

٣- مدخل التكلفة (Cost Approach)

^١ - المعموري، علي محمد، الصوفي، فارس جميل، "مدى تأثير القيمة العادلة على تداعيات الأزمة المالية العالمية"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، ٢٨-٢٩ نيسان ٢٠٠٩،

^٢ - Ernst and Young LLP, " Summary of FASB statement No.157 - Fair Value Measurements ", October 2006, p.26

يقوم هذا المدخل على أساس تحديد القيمة العادلة من خلال التكلفة التي تتحملها المنشأة لاستبدال أصل بآخر يولد نفس المنافع التي يولدها الأصل المستبدل. وبالتالي يعتمد على المبلغ المطلوب حالياً لإحلال المقدرة الخدمية لأصل ما.

وطبقاً للمعيار الأمريكي SFAS 157 فإن استخدام مدخل واحد للقياس يكون مناسباً في بعض المواقف باستخدام أسعار استرشادية (Quoted Prices) في سوق نشط لأصول أو التزامات مماثلة. وفي مواقف أخرى فإن استخدام مداخل متعددة للقياس يكون مناسباً لأن نظام التقارير بالشركات يتطلب تماسكاً وترابطاً Consistently كل قدرات أساليب التقييم واستخدامها للوصول لقياس مناسب للقيمة العادلة^١.

وقد وضع المعيار SFAS No.157 تسلسل يحدد فيه أولوية الاعتماد على الطرق المناسبة لإيجاد القيمة العادلة، وفق ثلاث مستويات كما يلي^٢:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعروضة (Quoted Market Prices)

إن الأسعار المأخوذة من الأسواق النشطة للأصول والالتزامات موضوع القياس والتي يمكن للمنشأة أن تحصل عليها في وقت القياس لها تشكل أفضل وسيلة للحصول على القيمة العادلة في حال توفرها.

المستوى الثاني: يشمل هذا المستوى جميع الطرق والأساليب غير المباشرة للحصول على الأسعار السوقية كدليل للقيمة العادلة ويسمى (Other Observable Inputs)، حيث يقوم على أساس ملاحظة الأسعار السوقية للأصول والالتزامات موضوع القياس بشكل غير مباشر (Indirectly) وذلك عن طريق الاعتماد على الأسعار السوقية المقتبسة من السوق النشطة للأصول والالتزامات المشابهة للأصول والالتزامات موضوع القياس، أو بالاعتماد على الأسعار المأخوذة من الأسواق غير النشطة نسبياً للأصول والالتزامات ذات العلاقة، أو الأسعار المشتقة بشكل غير مباشر من مؤشرات الأسواق المختلفة أو أسعار معدلات الفائدة.

^١ - صالح، رضا إبراهيم، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية

العالمية"، مرجع سابق، ص ٢٥

^٢ - Wayne R. Landsman, "Fair Value Accounting for Financial Instruments: Some Implications for Bank Regulation", working paper presented and discussed at the workshop on Accounting Risk Management and Prudential Regulation, Bank of International Settlement, Basel, Switzerland, September 2005, p.8

المستوى الثالث: يسمى هذا المستوى (Unobservable Input) أي مدخلات نظام تحديد القيمة العادلة التي لا يمكن ملاحظتها في السوق. يقوم هذا المستوى على أساس الاعتماد على الافتراضات والتقديرية المناسبة للمنشأة ذاتها في تحديد القيمة العادلة، عن طريق محاولة استخدام الافتراضات ذاتها التي يستخدمها المتعاملون في السوق من أجل تحديد السعر السوقي.

وبحسب ما جاء في معيار المحاسبة الأمريكي SFAS NO.157 فإنّ قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية يتضمن مجموعة من المبادئ هي¹:

- ١- القيمة العادلة هي السعر الذي يجب الحصول عليه نتيجة لبيع أصل أو الذي يجب دفعه لتحويل التزام في صفقة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.
- ٢- إنّ أي بند من بنود الأصول والالتزامات المالية يجب أن يتم تحديده بما ينسجم مع البنود المحاسبية الأخرى التي تنص عليها إصدارات المعايير الأمريكية الأخرى.
- ٣- أي مقياس للقيمة العادلة يفترض بأن يتم تبادل الأصول والالتزامات في صفقة منظمة بين مشاركي السوق، لبيع الأصل أو تحويل الالتزام في تاريخ القياس.
- ٤- عندما يتواجد هناك أسواق متعددة للأصول والالتزامات، فإنّ القيمة العادلة لها تحدد وفقاً للسوق الرئيسية لهذه الأصول والالتزامات. وفي حال عدم توفر سوق رئيسية، يتم استخدام السوق ذات المنفعة الأكبر كمقياس على القيمة العادلة.
- ٥- يفترض قياس القيمة العادلة للأصول من خلال الأخذ بالاعتبار الاستخدام الأفضل للأصل من قبل مشاركي السوق في تاريخ القياس، كما يفترض قياس القيمة العادلة للالتزام بأن يتم تحويله إلى مشاركي السوق في تاريخ القياس.
- ٦- قياس القيمة العادلة يجب أن يستند إلى منافع الأصول والالتزامات التي تتعلق بالخصائص المحددة للأصول والالتزامات.
- ٧- تكلفة إتمام الصفقات يجب أن تستثنى من جميع مقاييس القيمة العادلة، أي إنّ تكلفة الصفقات يجب أن تستبعد عند تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات.

¹- Real Estate Information Standards Council, " Fair Value Measurement and Disclosure: Implementation Guidance for Real Estate Investments ", FASB ASC Topic 820 Implementation Guidance, 2009, P.5

نجد من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي أنّ تقدير القيمة العادلة يقوم على مبدئين أساسيين^١:

- أ- إذا أمكن ملاحظة القيمة العادلة مباشرةً من خلال الأسعار السوقية، فيتم الاعتماد عليه كأساس في قياس القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية.
- ب- إذا لم تكن أسعار السوق متوفرة، يتم في هذه الحالة استخدام أفضل الأساليب المتاحة والتي تعطي أفضل تقريب للقيمة العادلة (أي الأساليب الأقرب إلى السوق) وهنا يمكن أن تكون أسعار السوق المقارنة لأدوات مالية مماثلة، أو القيمة الحالية، وغيرها.

٢-١-٣ العوامل المؤثرة في قياس القيمة العادلة

توجد بعض العوامل التي تؤثر في تحديد القيمة العادلة، وهذا يستوجب أن يكون هناك اهتمام من الشركات بإجراء التقويم والقياس لأصولها أو حتى التي لديها محفظة أوراق مالية وذلك لتحري الدقة عند المحاسبة عن القيمة العادلة، مثل تسعير الأصول في سوق يتغلب عليه الاحتكار ولا توجد فيه نماذج للتسعير والتقويم أو الأسعار المرجحة أو سوق غير نشطة، وبالتالي فالمهم عند قياس القيمة العادلة أن تكون السوق نشطة وليست ثانوية وتوجد الرغبة لدى أطراف السوق في البيع والشراء في ظل الشفافية. ولقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS No.9) إلى مجموعة من العوامل التي تؤثر في قياس القيمة العادلة للأدوات المالية هي^٢:

- ١- القيمة الزمنية للأموال (أي الفائدة بالسعر الأساسي أو السعر الخالي من المخاطر).
- ٢- مخاطر الائتمان: حيث يمكن اشتقاق الأثر على القيمة العادلة لمخاطر الائتمان (أي العلاوة على سعر الفائدة الأساسي لمخاطر الائتمان) من أسعار السوق الملحوظة للأدوات المتداولة ذات الجودة الائتمانية المختلفة، أو من أسعار الفائدة الملحوظة التي يحملها المقترضون عن القروض التي تختلف في ملاءتها الائتمانية.
- ٣- أسعار صرف العملة الأجنبية.
- ٤- أسعار السلع: حيث يوجد أسعار سوق ملحوظة للعديد من السلع.

^١ - رفاعة، تامر، " متطلبات المحاسبة عن المشتقات المالية حسب معايير المحاسبة الدولية وإمكانية تطبيقها في سورية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية، ٢٠٠٩، ص ١٥٧

^٢ - مجلس معايير المحاسبة الدولية، " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "، ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٩٣٠-٩٣١

٥- أسعار حقوق الملكية: تكون أسعار (ومؤشرات أسعار) أدوات حقوق الملكية المتداولة سهلة الملاحظة في بعض الأسواق. ويمكن استخدام الأساليب التي تقوم على أساس القيمة الحالية لتقدير سعر السوق الحالي لأدوات حقوق الملكية التي ليس لها أسعار ملحوظة.

٦- التقلبات والتغيرات في أسعار الأدوات المالية والتي يمكن تقديرها وبشكل معقول على أساس بيانات السوق التاريخية، أو من خلال استخدام التقلبات المتضمنة في أسعار السوق الحالية.

٧- مخاطر الدفع المسبق ومخاطر التنازل: يمكن تقدير أنماط الدفع المسبق المتوقعة للأصول المالية، وأنماط التنازل المتوقعة للالتزامات المالية على أساس البيانات التاريخية.

٨- تكاليف خدمة الأصل المالي أو الالتزام المالي، والتي يمكن تقديرها باستخدام المقارنات مع الرسوم الحالية التي يتحملها المشاركون الآخرون في السوق.

ولقد أوصت المؤسسات المالية والتنظيمات المهنية الشركات بضرورة إتباع الأسس العلمية عند حساب القيمة العادلة، والمتمثلة في أربعة معايير يراعى الالتزام بها والاعتماد عليها عند عزمها على إخراج حساب للقيمة العادلة لأي أداة من الأدوات المالية للشركات المستثمر فيها وهي^١:

١- التوزيعات النقدية:

تعتبر التوزيعات النقدية التي تعلنها الشركات من أبرز المعايير التي يتعين الالتزام بها عند حساب القيمة العادلة للأدوات المالية للمنشآت.

٢- نمو التوزيعات:

من الضروري الأخذ في الحسبان معدل النمو في التوزيعات، إذا كانت تسير وفق خط منتظم رسمته الشركة في خططها، إما إذا كان النمو في التوزيعات متذبذباً وغير مستقر على منهج معين، فحينئذ هذا الأمر يُصعب من مهمة القائمين بحساب القيمة العادلة للسهم.

٣- درجة المخاطرة:

تقيس درجة المخاطرة في المنشأة درجة المخاطرة وفق أمور عديدة أبرزها سعر السهم في السوق وعلاقته بمؤشر السوق أو ما يقال عنه اصطلاح « معامل بيتا في قياس المخاطرة » ومن الناحية العملية يعتبر هذا النمط من القياس مختصراً لجميع أنواع المخاطر التي تتعرض لها الشركات، وحينئذ فإن سعر السهم هو الذي يعكس تلك المخاطر.

^١ - Security Exchange Commission (SEC) in USA.. www.sec.org and www.asb.uk.com

٤- أسعار الفائدة:

تتناسب أسعار الفائدة عكسياً مع انخفاض القيمة العادلة لأسعار السهم .

ويتعلق بقياس القيمة العادلة بعض من المخاطر تتمثل في ما يلي^١:

- مخاطر الائتمان.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر السوق.

وحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية في الفقرة (١٠) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS

No.7 التغيرات في ظروف السوق التي تتسبب في نشوء مخاطرة السوق على النحو التالي^٢:

أ- التغيرات في سعر الفائدة الأساسي Benchmark .

ب- أو التغيرات في سعر الأدوات المالية لمنشأة أخرى.

ج- أو التغير في أسعار السلع أو مؤشر الأسعار .

في حين أوضح الإصدار رقم SFAS 157 من إصدارات معايير المحاسبة الأمريكية FASB، الذي روعي فيه توفير المعلومات المالية للمستثمرين بشكل موسّع حول المدى الذي تقوم فيه الوحدات الاقتصادية بقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة، أنّ المعلومات التي تستخدم لقياس القيمة العادلة تؤثر بشكل مباشر على قياس القيمة العادلة المتعلقة بقياس الدخل المحاسبي بشكل موضوعي^٣.

كما يتطلب الإصدار SFAS 157 الاستفادة من الأسعار المعروضة في السوق وحجم ومستوى النشاط وهل الأدوات المطلوب تقييمها في سوق رئيسية أم في سوق فرعية لا تتوافر فيه عوامل المنافسة الكاملة. إنّ توفير بعض من المعلومات من صناع القرار تتطلب شفافية عن الاستثمارات والأصول المطلوب تقييمها من إدارة تلك الشركات بحيث أنّ القيمة العادلة لتلك الاستثمارات تكون مساوية لذات القيمة كما لو كانت ستباع اليوم.

ويرى الباحث أنّ القياس العادل للقيمة يجب أن يأخذ بالاعتبار جميع العوامل التي من المتوقع أن تؤثر في تحديد الأسعار بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية التي يتوقع أن تؤثر على عملية

^١ - إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف، " دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة "، مرجع سابق، ص ٢٠

^٢ - مجلس معايير المحاسبة الدولية، " المعايير الدولية إعداد التقارير المالية "، ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٢١١

^٣ - Howard Altman, SFAS No. 157, " Fair Value Measurements ". CAP Journal, December 12, 2007

القياس المطلوبة، وذلك وصولاً إلى أسعار أكثر دقة عند تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية للمنشأة.

٢-٢-٢ أسس الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

يعتبر العديد من مستخدمي البيانات المالية معلومات القيمة العادلة على أنها مفيدة وذات ملاءمة وموثوقية، لأنها تقدم تقييماً مبني على أساس السوق لقيمة الأدوات المالية التي لا تعتمد على تكلفة الأدوات المالية عندما يتم الاعتراف بها في البداية من قبل المنشأة أو الفئة التي صنفت ضمنها من قبل المنشأة^١. لذلك فإن معايير المحاسبة الدولية (IFRS) ومعايير المحاسبة الأمريكية (SFAS No. 133, 119) نادت بضرورة الإفصاح عن كافة المخاطر الكامنة في الأدوات المالية المشتقة والتي يطلق عليها المشتقات المالية (Financial Derivatives) ، وتوصي هذه المعايير بالاعتماد على الإفصاح الوصفي Qualitative أو الكمي Quantitative للإفصاح عن هذه المخاطر^٢.

❖ وفيما يلي عرض لأسس الإفصاح عن القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية والأمريكية:

٢-٢-٢-١ أسس الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في عام ٢٠٠٥ نسخة معدلة للمعيار (IAS No.39) الاعتراف والقياس وخيار القيمة العادلة Fair Value Option (FVO)، يقيد خيار القيمة العادلة التي خضعت في التطبيق لمتطلبات إفصاح واسعة، ولقد استغاد المعيار المعدل من الدعم من صناعة الخدمات المالية، بالإضافة إلى البنك المركزي الأوروبي وكذلك لجنة بازل، وقد وافق على المعيار المعدل العديد من الدول في العالم^٣.

كما قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) "الأدوات المالية: الإفصاحات" والذي تضمن بعض متطلبات الإفصاح التي وردت سابقاً ضمن معيار

- A.A. Mirza , G.G. Holt , M. Orel , " International Financing Reporting Standards " Wiley and sons, Inc , 2006, P.376

٢- محمد حسن، مصطفى، " القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر المنظمات - دراسة تحليلية لتقييم بيئة الإفصاح المصرية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم (٢)، المجلد رقم (٤٤)، ٢٠٠٧، ص ٩

٣- صالح، رضا إبراهيم، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية "، مرجع سابق، ص ٢٩.

المحاسبة الدولي رقم (٣٠) "الإفصاحات في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة" ومعيار المحاسبة الدولي (٣٢) "الأدوات المالية: العرض والإفصاح"، وقد حلّ المعيار IFRS No.7 محل متطلبات الإفصاح المتبقية التي ورد نصها في معياري المحاسبة (٣٠ و ٣٢)، حيث تضمن هذا المعيار متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها، بما في ذلك القيمة العادلة. وقد وضع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS No.7 مجموعة من الاعتبارات المتعلقة بالإفصاح عن القيمة العادلة، حيث حددت الفقرات (٢٥-٢٨) من المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية (٧) مجموعة من الحالات التي يتوجب بها الإفصاح عن القيمة العادلة وهي^١:

أ- الإفصاح عن القيمة العادلة لكل صنف من الأصول المالية والالتزامات المالية، بطريقة تسمح بمقارنة المعلومات مع المبلغ المسجل المقابل في الميزانية العمومية.

ب- لاستكمال معلومات القيمة العادلة، يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي:

- الأساليب والافتراضات المطبقة في تحديد القيمة العادلة (مثل الافتراضات المتعلقة بمعدلات الدفع المسبق، ومعدلات خسائر الائتمان المقدرة، وأسعار الفائدة أو معدلات الخصم).

- بيان فيما إذا تمّ تحديد القيمة العادلة مباشرة، بشكل كامل أو جزئي من خلال الرجوع إلى عروض الأسعار المنشورة في سوق نشط أو يتم تقديرها باستعمال أسلوب تقييم.

- بيان فيما إذا تتضمن بياناتها المالية أدوات مالية مقاسة بالقيم العادلة التي يتم تحديدها بشكل كامل أو جزئي باستعمال أسلوب تقييم على أساس افتراضات لا تدعمها معاملات السوق الحالية التي يمكن ملاحظتها في الأداة نفسها، ولا تستند إلى بيانات السوق المتوفرة التي يمكن ملاحظتها، بما في ذلك المعلومات حول حساسية تقديرات القيمة العادلة للتغيرات في الافتراضات.

- المبلغ الإجمالي للتغير في القيمة العادلة المقدّر باستعمال أسلوب تقييم معين والذي تمّ الاعتراف به في حسابات الربح أو الخسارة خلال الفترة.

ج- الإفصاح عن الفرق بين القيمة العادلة لسعر المعاملة عند الاعتراف الأولي والمبلغ الذي يتم تحديده في ذلك التاريخ باستعمال أسلوب تقييم ما.

^١ - A.A. Mirza , G.G. Holt , M. Orel , " International Financing Reporting Standards " Wiley and sons, Inc , 2006, P.376

د- تفصح المنشأة أيضاً عن سياستها المحاسبية للاعتراف بذلك الفرق في حساب الربح أو الخسارة والفرق الإجمالي الذي سيتم الاعتراف به في حساب الربح أو الخسارة.

وبحسب ما جاء في الفقرات (٢٥-٣٠) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS No.7) تستخدم العديد من المنشآت معلومات القيمة العادلة داخلياً لتحديد مركزها المالي العام واتخاذ قرارات بشأن الأدوات المالية التي تمتلكها، كما أنها مناسبة للعديد من القرارات التي يتخذها مستخدمو البيانات المالية، لأنه وفي الكثير من الحالات تعكس القيمة العادلة تقدير الأسواق المالية بشأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمتعلقة بالأدوات المالية. بالإضافة إلى ذلك تسمح معلومات القيمة العادلة بإجراء مقارنات للأدوات المالية التي لها نفس الخصائص الاقتصادية بشكل أساسي، وقد قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية أنه عندما لا تقيس المنشأة أصلاً أو التزاماً بالقيمة العادلة فإنه يجب عليها تقديم معلومات حول القيمة العادلة من خلال إفصاحات ملحقاً لمساعدة المستخدمين في إجراء مقارنات بين المنشآت على أساس ثابت^١.

وقد وضع المعيار الدولي لإعداد التقارير (IFRS No.7) المالية تسلسلاً هرمياً لتصنيف قياسات القيمة العادلة، والذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في عملية القياس، بحيث يكون للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة المستويات التالية^٢:

❖ **المستوى الأول:** الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المتطابقة.

❖ **المستوى الثاني:** مدخلات أخرى غير الأسعار المعلنة ضمن المستوى الأول، والملاحظة بالنسبة إلى الأصل أو الالتزام بصورة مباشرة كالأسعار، أو غير مباشرة كتلك المشتقة من الأسعار.

❖ **المستوى الثالث:** (مدخلات غير ملحوظة)، وهي مدخلات الأصل أو الالتزام غير القائمة على بيانات السوق الملحوظة.

٢-٢-٢-٢ أسس الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية وفق معايير المحاسبة الأمريكية

^١ - International Accounting Standard Board, " International Financial Reporting Standards ", 2009, p.799

^٢ - مجلس معايير المحاسبة الدولية، " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "، ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٢١٧

وضع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB مجموعة من الإرشادات المقبولة عموماً GAAP المتعلقة بالإفصاح عن القيمة العادلة استخدمت في العديد من المعايير الأمريكية منها: البيان المالي SFAS.107 المتعلق بالإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، والبيان المالي SFAS.133 المتعلق بالمحاسبة عن المشتقات والأدوات المالية والمشتقات الهجينة، بالإضافة إلى البيان المالي SFAS.140 المتعلق بالمحاسبة عن عمليات التحويل وتمويل الأصول وإطفاء الالتزامات والبيان المالي SFAS.157 المتعلق بمقاييس القيمة العادلة، وأخيراً البيان المالي SFAS.159 بعنوان القيمة العادلة كبديل لتمويل الأصول والالتزامات المالية^١.

حيث أشار المعيار SFAS No.157 إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأصول والالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في تاريخ لاحق لتاريخ الاعتراف الأولي للأصل المالي أو الالتزام المالي، وعرض هذه المعلومات في التقارير المالية ليتمكن مستخدمو هذه التقارير من الاستفادة الحقيقية من هذه المعلومات. وبشكل عام فإن على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التالية ولكل فترة زمنية وبشكل منفصل لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية^٢:

١- القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية.

٢- الإفصاح عن الطرق المتبعة في إيجاد القيمة العادلة وفق تسلسل الأولويات المحددة بحسب المعيار وكما يلي:

أ- الأسعار السوقية المعروضة في سوق نشطة (Quoted Market Prices).

ب- جميع الطرق والأساليب غير المباشرة للحصول على الأسعار السوقية كدليل للقيمة العادلة ويسمى (Other Observable Inputs).

ج- مدخلات نظام تحديد القيمة العادلة التي لا يمكن ملاحظتها في السوق (Unobservable Input).

٣- إجمالي مبلغ الأرباح أو الخسائر خلال الفترة متضمنة الأرباح (أو التغيرات في صافي الأصول) والتي تعود إلى التغير في الأرباح أو الخسائر غير المحققة المتعلقة بالأصول والالتزامات المالية، والإفصاح عن الأرباح والخسائر غير المحققة والمعتترف بها في قائمة الدخل.

٤- الإفصاح عن تقنيات التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة.

¹- Ernst and Young LLP , US GAAP vs. IFRS , The basics , January 2009 , P.20

²- Ernst and Young LLP, " Summary of FASB statement No.157 - Fair Value Measurements ", October 2006, P.37-38

إنّ البيان المالي SFAS No.157 يتطلب التوسع في الإفصاح عن مقاييس القيمة العادلة لتزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات محاسبية أكثر شفافية فيما يتعلق بما يلي:

- المدى التي تستخدم فيه القيمة العادلة في قياس عناصر الأصول والالتزامات المالية للمنشأة.
- المدخلات والافتراضات المستخدمة في قياس القيمة العادلة.
- تأثير القيمة العادلة في الأرباح.

وبشكل عام فإنّ متطلبات الإفصاح الواردة في البيان المالي الأمريكي SFAS 157 تركّز على قياس القيمة العادلة في الفترات اللاحقة لتاريخ الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالي، حيث أنّ المعيار لا يتطلب أي إفصاحات تتعلق بقياس القيمة العادلة في تاريخ الاعتراف الأولي للأصول والالتزامات المالية.

مما سبق نلاحظ أن هناك توافقاً وانسجاماً بين كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ، فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة الواردة في كل من معيار المحاسبة الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS.7 ، ومعيار المحاسبة المالي SFAS.157 حيث أنّ كلا المعيارين وضع تسلسلاً هرمياً لتصنيف قياسات القيمة العادلة والإفصاح عنها، بالإضافة إلى ضرورة الإفصاح عن القيمة العادلة لكل صنف من الأصول المالية والالتزامات المالية في القوائم المالية وبما يسهم في جعل المعلومات المقدمة أكثر وضوحاً وقدرة على الفهم من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية .

ويرى الباحث أنّ المعلومات التي يوفرها استخدام القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول والالتزامات المالية يسهم في زيادة مستوى الشفافية والتفسير في القوائم المالية بالإضافة إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدّمة لمختلف فئات المستخدمين، وبما يحقق قدراً كبيراً من الفائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، ويمكن من استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بمجالات اهتمامهم بالمنشأة.

٢-٣ المبحث الثالث

المستجدات على معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة

مقدمة

في إطار السعي المستمر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لتطوير بيئة الإفصاح المحاسبي وتزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وبما يسهم في عكس الواقع الحالي للمنشأة، ويساعد متخذي القرارات على التنبؤ بالأداء المستقبلي للمنظمات Forward – Looking ، توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو إصدار العديد من معايير المحاسبة المبنية على أساس القيمة العادلة لتستخدم كبديل مقبول للقياس المحاسبي ولتلافي عيوب القياس المستند إلى التكلفة التاريخية، ورغبة في أن تكون المعلومات المحاسبية مفهومة ومقبولة من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية، فالغرض من القوائم المالية هو عرض وإيضاح الأصول والالتزامات المالية، وإظهار أثر التغيرات الاقتصادية في بنود القوائم المالية.

وفي هذا السياق بدأت لجنة معايير المحاسبة الدولية منذ العام ١٩٨٧ بالعمل على تحسين معاييرها وتقليص عدد الخيارات فيها، وتحديد المعاملات المحاسبية المفضلة من أجل إتاحة قابلية أكبر للمقارنة في البيانات المالية التي توفرها^١.

واستمرت هذه الجهود خلال السنوات الأخيرة حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار العديد من المعايير الموجهة نحو القيمة العادلة ومن أهم هذه المعايير:

✓ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS No.7 بعنوان: "الأدوات المالية: الإفصاحات".

✓ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS No.9 بعنوان: "الأدوات المالية".

وسيتم التطرق خلال هذا المبحث إلى بيان أسباب إصدار هذه المعايير، وبيان أهم النقاط التي تضمنتها والمتعلقة بتطبيق القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى بيان أهم التعديلات على معايير المحاسبة الدولية السابقة التي تضمنتها هذه المعايير.

٢-٣-١ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS No.7 (الأدوات المالية: الإفصاحات)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS No.7 بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٨، حيث تضمن هذا المعيار توحيد متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية والمخاطر

^١ A.A. Mirza , G.G. Holt , M. Orel , " International Financing Reporting Standards " Wiley and sons, Inc , 2006, P.3

المرتبطة بها، الواردة في المعيارين (IAS No. 30-32)، وقد وضع المعيار قيد التنفيذ اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١. كما حلّ هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي IAS 30 ومتطلبات الإفصاح لمعيار المحاسبة الدولي IAS 32، وبقية متطلبات العرض لمعيار المحاسبة الدولي IAS 32 بدون تغيير.

هدف المعيار

هدف المعيار إلى الطلب من المنشآت ضرورة توفير الإفصاحات المناسبة في بياناتها المالية، والذي يعزّز القدرة للمستخدمين على فهم وإدراك مدى تعرّض المنشأة للمخاطر المالية وطرق إدارتها. ولتحقيق هذا الهدف يتوجب على المنشأة الإفصاح عما يلي^١:

١- الإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم أهمية (Significance) الأدوات المالية بالنسبة لمركزها المالي.

٢- الإفصاح عن فئات الأصول والالتزامات المالية:

يجب الإفصاح عن المبالغ المسجلة لكل فئة من فئات الأصول والالتزامات المالية كما هي محددة في معيار المحاسبة الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS NO.9، وذلك إما في بيان المركز المالي، أو في الإيضاحات التفسيرية كما يلي:

أ- الأصول المالية التي تمّ قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، مع بيان الأصول المحددة عند الاعتراف الأولي، وكذلك الأصول التي يتم قياسها بصورة إلزامية بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS NO.9.

ب- الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مع تصنيفها إلى (الالتزامات محددة عند الاعتراف الأولي، والالتزامات محتفظ بها للمتاجرة) وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS 39.

ج- الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة.

د- الالتزامات المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة.

ن- الأصول المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.

متطلبات الإفصاح للأصول المالية والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

في حال حددت المنشأة أصلاً مالياً (أو مجموعة من الأصول المالية) على أنّه تمّ قياسها بالقيمة العادلة فعليها الإفصاح عما يلي:

^١ - مجلس معايير المحاسبة الدولية، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٢١٠-٢١١

- ١- أقصى تعرض لمخاطرة الائتمان للأصل المالي في نهاية فترة إعداد التقارير.
- ٢- مبالغ أية مشتقات ائتمان Credit Derivatives أو أية أدوات مالية مشابهة تقلل الحدود القصوى للتعرض لمخاطر الائتمان.
- ٣- مقدار التغير خلال الفترة وبشكل تراكمي في القيمة العادلة للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) والذي يعزى للتغيرات في مخاطرة الائتمان للأصل المالي.
- ٤- مقدار التغير في القيمة العادلة الذي حدث لأية مشتقات ائتمان ذات علاقة أو أدوات مماثلة خلال الفترة وبشكل تراكمي منذ أن تم تحديد الأصل المالي.
- وفي حال حددت المنشأة التزاماً مالياً بقيمته العادلة من خلال الربح والخسارة حسب الفقرة (٩) من معيار المحاسبة الدولي IAS No.39 فإنّ عليها الإفصاح عما يلي:
- ١- مقدار التغير خلال الفترة وبشكل تراكمي في القيمة العادلة للالتزام المالي الذي ينسب إلى التغيرات في مخاطرة الائتمان لذلك الالتزام.
- ٢- الفرق بين المبلغ المسجل للالتزام المالي والمبلغ الذي سيطلب من المنشأة تعاقدياً دفعه عند الاستحقاق لصاحب الالتزام^١.
- مثال: تتكبد المنشأة (أ) التزاماً مالياً من خلال إصدار سندات بالقيمة الاسمية (أي أن العوائد المستلمة من قبل المنشأة (أ) تساوي المبلغ الأصلي أو مبلغ التسوية)، وفي وقت لاحق تواجه المنشأة (أ) صعوبات مالية كأن تتدهور ملاءتها المالية ونتيجة لذلك فقد تنخفض القيمة العادلة للالتزام وتصبح أقل بكثير من المبلغ الأصلي أو مبلغ التسوية في تلك الفترة اللاحقة، وفي هذه الحالة يشير الإفصاح عن الفرق بين المبلغ المسجل ومبلغ التسوية إلى أن المبلغ المسجل أقل من ذلك المبلغ الذي يطلب من المنشأة (أ) دفعه بموجب العقد من أجل تسوية الالتزام^٢.

متطلبات الإفصاح للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

عندما تقوم المنشأة بتعيين الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية ليتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، فإنّ عليها الإفصاح عما يلي^٣:

^١- المرجع السابق، ص ٢١١-٢١٢

^٢- A.A. Mirza , G.G. Holt , M. Orel , " International Financing Reporting Standards " Wiley and sons, Inc , 2006, P.373

^٣- مجلس معايير المحاسبة الدولية، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٢١٢

- ١- الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تم تصنيفها كاستثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- ٢- أسباب استخدام هذا البديل للعرض.
- ٣- القيمة العادلة لكل استثمار في نهاية فترة إعداد التقارير.
- ٤- أرباح الأسهم المعترف بها خلال الفترة، مع إظهار أرباح الأسهم ذات العلاقة بالاستثمارات التي تم إلغاء الاعتراف بها خلال فترة إعداد التقارير وتلك التي لها علاقة بالاستثمارات المحتفظ بها في نهاية فترة إعداد التقارير.
- ٥- أي تحويلات للربح أو الخسارة المتراكمة ضمن حقوق الملكية خلال الفترة بما فيها سبب التحويلات.

الإفصاح عن القيمة العادلة

تطلب المعيار الإفصاحات التالية عن القيمة العادلة^١:

- ١- الإفصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية بطريقة تتيح إمكانية مقارنة تلك القيمة مع القيم المسجلة بالدفاتر لتلك الأصول والالتزامات.
- ٢- عند الإفصاح عن القيمة العادلة، على المنشأة تبويب الأصول والالتزامات المالية ضمن فئات.
- ٣- على المنشأة الإفصاح لكل فئة من الأدوات المالية عما يلي:
 - طرق تحديد القيمة العادلة، وعند استخدام أساليب تقييم معينة يتم الإفصاح عن الافتراضات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة لكل فئة من فئات الأصول والالتزامات المالية (مثل الإفصاح عن تقديرات المعدلات والنسب المستخدمة في تقدير خسائر الائتمان ومعدل الخصم المستخدم).
 - بيان فيما إذا كانت القيم العادلة قد تم تحديدها بشكل كامل أو جزئي من خلال الأسعار المنشورة في سوق مالي نشط، أو أنها حددت من خلال أساليب التقييم المحددة في المعيار . IAS No.39

- إذا حددت القيمة العادلة للأدوات المالية المعترف بها في القوائم المالية من خلال أساليب التقييم المبنية على فرضيات محددة، فإذا حدث أي تغييرات على فرضية أو أكثر من تلك الفرضيات

^١ - أبو نصار، محمد ، وحميدات، جمعة، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية"، مرجع سابق، ص ٨١٩

وأدى ذلك إلى تعديل في القيمة العادلة، فإنَّ على المنشأة بيان تلك الحقيقة والإفصاح عن الأثر الجوهرى لهذه التغيرات على القيمة العادلة.

الإفصاحات غير المطلوبة للقيمة العادلة

هنالك بعض الإفصاحات غير المطلوبة للقيمة العادلة، تشمل الحالات التالية^١:

١- عندما تكون المبالغ المسجلة للأصول والالتزامات المالية متقاربة مع القيمة العادلة لها بشكل معقول.

٢- الاستثمار في أدوات حقوق الملكية التي ليس لها سعر سوق معروض، أو المشتقات المرتبطة بأدوات حقوق الملكية التي تمَّ قياسها بالتكلفة لأن قيمتها العادلة لا يمكن قياسها بشكل موثوق.

٣- العقود التي لها صيغة تشاركية (كما هو مبين في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS No.4) إذا كانت القيمة العادلة لهذه الخاصية لا يمكن قياسها بشكل موثوق.

وفي كلا الحالتين (٢-٣) فإن على المنشأة الإفصاح عن معلومات تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ أحكامهم الخاصة بهم بشأن مدى الفروقات الممكنة بين المبلغ المسجل لهذه العقود وقيمتها العادلة بما في ذلك:

أ- حقيقة أنه لم يتم الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة لهذه الأدوات لأنه لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق.

ب- وصف للأدوات المالية ومبلغها المسجل وإيضاح أسباب عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بشكل موثوق به.

ج- معلومات حول سوق الأدوات المالية.

د- معلومات حول ما إذا كانت المنشأة تنوي التصرف بالأدوات المالية وكيفية ذلك.

ن- إذا لم يتم الاعتراف بالأدوات المالية التي لم يمكن في السابق قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به يجب الاعتراف بهذه الحقيقة ومبلغها المسجل في وقت إلغاء الاعتراف ومبلغ المكسب أو الخسارة المعترف بها.

الإفصاح عن طبيعة ونطاق المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية

^١ - مجلس معايير المحاسبة الدولية، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٢١٨-٢١٩

على المنشأة أن تقوم بالإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم طبيعة المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها المنشأة، وكيف يتم إدارتها في فترة إعداد التقارير. ويعتمد نطاق الإفصاح على مدى تعرض المنشأة للمخاطر الناتجة عن الأدوات المالية. ويتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS No.7 من المنشأة أن تفصح لكل نوع من المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية عن المعلومات التالية^١:

أ- الإفصاحات النوعية:

لكل نوع من المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية، على المنشأة الإفصاح عن المعلومات النوعية التالية:

- ١- التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها.
- ٢- أهداف المنشأة وسياساتها وعملياتها لإدارة المخاطر وأساليبها في قياس المخاطر.
- ٣- أي تغييرات عن الفترة السابقة في التعرض أو أهدافها وسياساتها وعملياتها وأساليبها.

ب- الإفصاحات الكمية:

لكل نوع من المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية، على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التالية:

- ١- بيانات كمية مختصرة حول تعرضها لتلك المخاطر في تاريخ إعداد التقرير.
 - ٢- تركيزات المخاطر.
- ومن أمثلة الإفصاح عن تركيزات المخاطر، عرض المنشأة لجدول يبين القطاعات التي تستثمر بها المنشأة في الأسهم من حيث شراء أسهم شركات صناعية أو مالية أو خدمات، وكذلك إفصاحات البنوك عن توزيع محفظة القروض على القطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل قروض ممنوحة للأفراد أو للشركات الصناعية أو الزراعية^٢.

- ٣- إذا كانت البيانات الكمية المفصّل عنها في فترة إعداد التقارير المالية غير ممثلة لتعرض المنشأة للمخاطر خلال الفترة، فإن على المنشأة تقديم مزيد من المعلومات توضّح التعرض للمخاطرة من قبل المنشأة.

^١- A.A. Mirza , G.G. Holt , M. Orel , " International Financing Reporting Standards " Wiley and sons, Inc , 2006, P.377

^٢- أبو نصار، محمد ، وحميدات، جمعة، " معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي - الجوانب النظرية والعملية "، مرجع سابق، ص ٨٢٢

مخاطر الأدوات المالية

بحسب المعيار IFRS 7 فإن المنشأة تتعرض لثلاثة أنواع من المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية:

١- مخاطرة الائتمان:

وتشمل الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار IFRS 7 ما يلي:

- أ- المبلغ الذي يمثل أقصى درجة تعرض لمخاطرة الائتمان في تاريخ إعداد التقارير المالية بدون الأخذ بالاعتبار أي ضمان محتفظ به أو تحسينات الائتمان الأخرى.
- ب- وصف للممتلكات المحتفظ بها كضمان وتحسينات الائتمان الأخرى المفصّل عنها في البند (أ).
- ج- معلومات حول نوعيّة الائتمان للأصول المالية التي لم تنتضي فترة استحقاقها ولم تنخفض قيمتها.

- د- المبلغ المسجل للأصول المالية التي ستنتضي فترة استحقاقها أو تنخفض قيمتها، والتي أعيد التفاوض بشأن شروطها.

2- مخاطرة السيولة:

على المنشأة الإفصاح عما يلي:

- أ- الإفصاح عن تحليل الاستحقاق الخاص بالالتزامات المالية غير المشتقة.
- ب- الإفصاح عن تحليل الاستحقاق الخاص بالالتزامات المالية المشتقة.
- ج- وصف كيفية التعامل مع مخاطر السيولة الأساسية في البندين (أ - ب).

٣- مخاطرة السوق:

يقتضي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 7 من المنشأة أن تفصح عن مخاطر السوق:

- أ- تحليل الحساسية لكل نوع من مخاطر السوق التي تتعرض لها المنشأة في فترة إعداد التقارير المالية، وبيان التغيرات في الربح والخسارة وحقوق الملكية التي تتأثر بسبب التغيرات في عوامل مخاطر السوق.

- ب- الأساليب والافتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

- ج- التغيرات عن الفترة السابقة في الأساليب والافتراضات المستخدمة، وأسباب هذه التغيرات.

٢-٣-٢ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS No.9 (الأدوات المالية)^١

بدء مجلس معايير المحاسبة الدولية منذ عام ٢٠٠٥ بإعداد مشروع لإصدار معيار دولي يكون بديلاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS No.39 (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس)، وذلك استجابة لمطالب العديد من الجهات المعنية بضرورة تحسين محاسبة الأدوات المالية. وقد نتج عن هذا العمل نشر ورقة نقاش بعنوان (تقليص التعقيد في إعداد تقارير الأدوات المالية) في مارس ٢٠٠٨، وفي أبريل ٢٠٠٩ وعقب النتائج التي توصل إليها قادة مجموعة العشرين وتوصيات الهيئات الدولية مثل مجلس الاستقرار المالي، أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية جدولاً زمنياً متسارعاً لاستبدال معيار المحاسبة الدولي IAS 39، نتيجة لذلك نشر المجلس في يوليو ٢٠٠٩ مسودة عرض بعنوان "الأدوات المالية: التصنيف والقياس"، تتبعها إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS No.9 بعنوان "الأدوات المالية" في نوفمبر ٢٠٠٩ ويكون تاريخ نفاذه هو ٢٠١٣/١/١.

هدف المعيار

إنّ الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية للأصول المالية من شأنها أن تعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي البيانات المالية لتقييم مبالغ وتوقيت وشكل التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة.

خيار تحديد الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يمكن للمنشأة عند الاعتراف الأولي بالأصل المالي أن تحدد قيمته بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلل بشكل كبير من حالات التضارب في القياس أو الاعتراف والذي يشار إليه أحياناً (بعدم التطابق المحاسبي).

قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة

- يتوجب على المنشأة أن تقيس الأصل المالي عند الاعتراف المبدئي بقيمته العادلة، وكما هو وارد ضمن معيار المحاسبة الدولي IAS 39 (الفقرات ٤٨ و ٤٨ أ، والتطبيق ٦٩-٨٢) ويضاف إلى قيمة الأصل تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرةً إلى امتلاك الأصل المالي في حال لم يكن الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

^١ - مجلس معايير المحاسبة الدولية، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٢٥٨-٢٦٣

- بعد الاعتراف المبدئي للأصول، ينبغي على المنشأة أن تقيس الأصل المالي بالقيمة العادلة وكما هو وارد ضمن معيار المحاسبة الدولي IAS 39 (الفقرات ٤٨ و ٤٨أ ، والتطبيق ٦٩-٨٢) أو بالتكلفة المطفأة.

وينبغي الاعتراف بالربح أو الخسارة من الأصل المالي المقاس بالقيمة العادلة والذي لا يكون جزءاً من علاقة التحوط في حساب الأرباح والخسائر، ما لم يكن الأصل المالي عبارة عن استثمار في أداة حق ملكية واختارت المنشأة عرض الأرباح والخسائر على ذلك الاستثمار في دخل شامل آخر.

إعادة التصنيف

إذا أعادت المنشأة تصنيف أصل مالي بحيث يقاس بالقيمة العادلة، تحدد قيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف، ويعترف بأي ربح أو خسارة ناتجة عن الفرق بين المبلغ المسجل السابق والقيمة العادلة في حساب الأرباح والخسائر.

❖ يرى الباحث في نهاية هذا الفصل أنّ نموذج القيمة العادلة يركّز بصورة أساسية على تقديم معلومات تعكس بدقة ووضوح جميع الأحداث والظروف والحقائق المالية الجوهرية التي تؤثر في قيمة الأصول والالتزامات موضوع عملية القياس وبما يساهم في تحديد الأسعار ويساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في تقييم أداء المنشأة بشكل حقيقي، واتخاذ القرارات التي تتعلق بجوانب اهتماماتهم المختلفة، وبالرغم من أنّ مبدأ التكلفة التاريخية ينطبق إلى حد كبير مع خاصية الموضوعية إلا أنّ اعتماد هذا المبدأ في القياس لا يساعد في تحديد القيمة الاقتصادية للأصول والالتزامات المالية وهذا بدوره يؤثر على إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل مستخدمي هذه المعلومات. فالموضوعية في القياس المحاسبي تقتضي أن يكون القياس منسجماً مع الهدف منه في تقديم معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات من قبل المستخدمين المختلفين لهذه المعلومات.

كما يرى الباحث أنّ تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو استخدام القيمة العادلة يساعد في تحديد الطرائق السليمة لقياس وعرض وإيضاح عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف الاقتصادية على المركز المالي للمنشأة. وتساهم في تحسين نوعية المعلومات المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية وبما يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات المحاسبية للمنظمات الأخرى، وبين المعلومات المحاسبية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة.

٣- الفصل الثاني

تحسين جودة المعلومات المحاسبية باستخدام القيمة العادلة

٣-١ المبحث الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

٣-٢ المبحث الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المؤثرة في

جودة المعلومات المحاسبية

٣-٣ المبحث الثالث: تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال

تطبيق القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية

٣-١ المبحث الأول

مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

مقدمة

تعد المحاسبة وسيلة لقياس وتوصيل المعلومات المالية التي تعكس أداء المشروعات وتبين مركزها المالي، والمحاسبة كغيرها من المجالات العلمية تأثرت بالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة، حيث شهدت بيئة العمل المحاسبي مؤخراً تحولاً كبيراً في بنيتها. وبدأت نظم المعلومات المحاسبية (Accounting Information System) في المنشآت الاقتصادية تمارس دوراً أكثر فاعلية في توفير المعلومات المحاسبية المناسبة لصنع القرارات. وقد كان لذلك التحول أثر كبير على بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل مبدأ الإفصاح (Disclosure) والملاءمة (Relevance)، والموثوقية (Reliability)، والقابلية للمقارنة (Comparability) والموضوعية (Objectivity)، والقابلية للتحقق (Verifiability). كما صاحب هذا التطور انفتاح المحاسبة على فروع المعرفة الأخرى كانفتاحها مثلاً على النظرية الحديثة للمعلومات وهي التي قدمت للمحاسبين كثيراً من المفاهيم والأدوات التي عززت من أهمية مبدأ الإفصاح المحاسبي. كما كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة كنظام للمعلومات، الذي كان لا بدّ من أن يتلاءم مع المتغيرات والأساليب التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق وما يتفرع عنها من فرضيات كفرضية السوق المالي الكفاء^١.

وكنتيجة لهذه التطورات فقد بدأ الاهتمام بالمعلومات التي توفرها نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الاقتصادية كأحد المقومات الرئيسية التي تستند عليها عملية اتخاذ القرارات، كما بدء الاهتمام بطبيعة هذه المعلومات ومستوى جودتها وملاءمتها لاحتياجات المستخدمين المختلفين، حيث أنّ مستخدمي البيانات المالية يتوقعون أن تكون المعلومات المحاسبية المنشورة والمفصح عنها في القوائم المالية متصفة بالصحة والدقة والموثوقية حتى تكون ملائمة لاحتياجاتهم وذلك لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

ويحاول الباحث من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وأهم المقومات التي تساعد في تحسين مستوى جودة وخصائص هذه المعلومات، بالإضافة إلى التعرف على أهمية جودة المعلومات المحاسبية.

¹ - www.ao-academy.org

٣-١-١ مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات المحاسبية: " تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والقواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية "، حيث أنّ هناك بعض الخصائص والصفات التي يجب أن تحتويها المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة لاتخاذ القرارات، وتعرّف هذه الخصائص بأنها خصائص نوعية تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية^١. وتعتبر هذه الخصائص ذات أهمية وفائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المحاسبية الدولية والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحاً ضرورياً وما لا يعتبر كذلك بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية^٢.

بعبارة أخرى فإن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يحدد الخصائص الأساسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة لحاجات ورغبات مستخدمي المعلومات المحاسبية، ويميز بين الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية، بحيث يتم الإفصاح عن كافة المعلومات الهامة والضرورية المرتبطة بعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة^٣.

وفي إطار تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، يرى بعض الباحثين أنّ تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية لتطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين فالمعلومات المحاسبية الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات بالإضافة إلى ذلك فإنّ هناك علاقة واضحة بين مدخل اتخاذ القرارات ومعايير جودة المعلومات المحاسبية، حيث أنّ مدخل اتخاذ القرارات يهدف إلى إنتاج المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات استناداً إلى أنّ الهدف من المحاسبة هو تقديم معلومات مفيدة ولها من الخصائص ما يحقق لها النفعية، كما يتطلب العمل من خلال هذا المدخل على تحديد النوعيات المختلفة من مستخدمي المعلومات المحاسبية وتحديد نوعية المعلومات

^١- صالح، رضا إبراهيم، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية "، مرجع سابق، ص ٣٢

^٢- <http://www.socpa.org.sa>

^٣- الرفاعي، مزنة عبد اللطيف، " دراسة أثر الخدمات الأخرى لمراجع الحسابات على جودة المعلومات المحاسبية "، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية، ٢٠٠٨، ص ٦٢

الخاصة بكل فئة من تلك الفئات المختلفة وبما يؤدي إلى زيادة فعالية المعلومات المحاسبية في مجال ترشيد القرارات^١.

وبالاستناد إلى مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، نلاحظ أنّ أساس المفاضلة بين الخيارات المحاسبية هو اعتماد الخيار الذي يزود بمعلومات أكثر فائدة لعملية صنع القرارات. وعليه فإنّ تحديد هذه الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي.

وبالاعتماد على نظرية المحاسبة أخذت العديد من المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ، ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) على عاتقها مسؤولية إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية التي تُوجّه وتُلزم القائمين على إعداد القوائم المالية في المنشآت الاقتصادية بالتقيد بها في عملية القياس والإفصاح عن البيانات المالية، وصولاً إلى قوائم مالية يتوفر فيها مجموعة من الخصائص الأساسية التي تؤدي إلى توفير معلومات محاسبية مفيدة لمتخذي القرارات، وبذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك المعلومات والاستفادة منها لتحقيق المنافع المرجوة من عملية اتخاذ القرارات^٢.

ويرى الباحث أنه ل يتم تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية فإنه من الضروري بدايةً تقييم فائدة المعلومات على أساس أهداف القوائم المالية التي تركز على مساعدة المستخدمين المختلفين لهذه القوائم في اتخاذ القرارات المتعلقة بجوانب اهتمامهم بالمنشأة، كما يجب أن تتسم المعلومات المحاسبية التي توفرها البيانات المالية بالدقة لتقييم نوعيتها. ولابد في السياق ذاته من تحديد خصائص المعلومات التي يمكن أن تؤثر في تحسين مستوى جودة المعلومات المحاسبية، وبما يتلاءم مع احتياجات كافة الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية.

^١ - المرجع السابق، ص ٦٣

^٢ - القشي، ظاهر، الخطيب، حازم، " توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد "، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، ٢٠٠٤، ص ٦

٣-١-٢ مقومات جودة المعلومات المحاسبية

يعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية كغيره من المفاهيم النظرية التي تحتاج إلى أسس ومعايير عملية لتطبيقها، ولما كانت المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية تشكل مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الاقتصادية، كان لا بدّ من السعي وبشكل مستمر لتحسين مستوى جودة هذه المعلومات وبشتى الوسائل والطرق الممكنة لتلبي احتياجات مستخدمي المعلومات المتعلقة باتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة والمبنية على أسس علمية وسليمة، والتي بدأت تتعاظم مع التطورات الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها أسواق رأس المال العالمية، واشتداد حدة المنافسة بين المنشآت الاقتصادية فيما بينها. ويتعلق مفهوم جودة المعلومات المحاسبية بمجموعة من المقومات التي تساعد في تحسين مستوى جودة وخصائص هذه المعلومات. ويحاول الباحث التعرف على أهم هذه المقومات، وتحديد مدى إمكانية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. وهي:

٣-١-٢-١ تكنولوجيا المعلومات

إن النظام المحاسبي كغيره من أنظمة المعلومات الأخرى مكون من المدخلات والمعالجات والمخرجات بالإضافة إلى توفير التغذية العكسية، إلا أن لنظام المعلومات المحاسبي مواصفات مميزة عن باقي نظم المعلومات، وهذه المميزات ترتبط بوظيفة المحاسبة، فنظام المعلومات المحاسبي يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة من العمليات الداخلية أو الأحداث الخارجية المعبر عنها بصيغة مالية أو ستترجم إلى صيغة مالية، وفي جانب المخرجات فإن النظام المحاسبي ينتج تقارير وقوائم وبعض المعلومات الأخرى المعبر عنها بصورة مالية^١.

ومع التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال اتجهت المحاسبة نحو تبني هذا التطور والاستفادة منه. حيث ساعدت هذه التطورات في تصميم نظم معلومات محاسبية متطورة ذات كفاءة عالية تسهم بشكل كبير في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لاحتياجات مستخدمي هذه المعلومات على

^١ - القشي، ظاهر، العبادي، هيثم، " أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد ٧٢، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩، ص ٨.

اختلاف مواقعهم، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن لنظم المعلومات المحاسبية المصممة وفقاً لتكنولوجيا المعلومات الحديثة دور مهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال ما يلي^١:

أ- تسهم نظم المعلومات المحاسبية الآلية في جعل مخرجاتها من المعلومات أكثر قابلية للفهم من قبل متخذي القرارات، حيث تعرض نظم المعلومات الآلية مخرجاتها من المعلومات المفيدة بصورة سلسلة تمكن متخذي القرارات من اتخاذ قراراتهم بصورة أكثر رشداً.

ب- تسهم نظم المعلومات المحاسبية الآلية في جعل مخرجاتها من المعلومات أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات، حيث تقدم المعلومات لمستخدميها بالوقت الملائم وبدرجة عالية من الصحة.

ج- تسهم نظم المعلومات المحاسبية الآلية في جعل مخرجاتها من المعلومات أكثر مصداقية، حيث تتسم هذه المخرجات بالصدق والموضوعية والحيادية وبعدها عن التحيز، وتتسم بأنها مكتملة ويمكن الاعتماد عليها.

د- تسهم نظم المعلومات المحاسبية الآلية في جعل مخرجاتها من المعلومات أكثر قابلية للمقارنة حيث تتسم المخرجات بالاختصار وتشابه هيكلها من سنة لأخرى، مما يسهل عملية المقارنة بشكل دقيق.

ويرى الباحث أن تطوير نظم المعلومات المحاسبية يجب أن يشمل توفير معلومات محاسبية أكثر دقة وسرعة ومصداقية ومؤشرات مالية أكثر قدرة على تطوير عملية الرقابة لتقييم الأداء والوصول به إلى المستوى المطلوب، معتمدةً بذلك على النظم الإلكترونية وتكنولوجيا الاتصالات. حيث أصبح لاستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة أثر واضح في تطوير بنية نظم المعلومات المحاسبية، فأصبحت عملية إعداد المعلومات المحاسبية أكثر سرعة ودقة وذات ملاءمة وموثوقية كبيرة.

٣-١-٢-٢ إصدارات المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية

تسعى المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية، من خلال تحسين نوعية المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية، وزيادة مستوى الملاءمة والموثوقية في البيانات المالية، وهذا أدى إلى تركيز الاهتمام على نوعية المعلومات المحاسبية والصفات التي يجب توافرها فيها. ولقد توجهت المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية

^١ - رحاحلة، محمد ياسين، صيام، وليد، "مدى ملاءمة مخرجات النظم المحاسبية الآلية لمتطلبات متخذي القرارات في البنوك التجارية الأردنية"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٣٣، العدد ٢، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، ص ٢٧٩

(IASB)، ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نحو إصدار العديد من المعايير المحاسبية التي توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) وذلك حين قام بإصدار بيان المفاهيم المالي رقم (٢) بعنوان: (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية)، " الذي جاء لسد الفجوة بين بيان المفاهيم المالي رقم (١)، والمفاهيم الأخرى اللاحقة، حيث قام بتغطية شاملة لآلية الاعتراف والقياس والإفصاح لعناصر القوائم المالية. محاولاً الإجابة على السؤال التالي: " ما هي الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح مفيدة "¹.

ويرى (الوقاد، ٢٠١١)² أن تبني المعايير المحاسبية الدولية يعتبر مقياساً ضرورياً لتسهيل الشفافية والتفسير الملائم للقوائم المالية. بالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يسهم في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما أنها تسهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة³.

ولكي نختار الطريقة المحاسبية المقبولة ومقدار ونوع المعلومات التي يتم الإفصاح عنها والصيغة التي يتم عرض المعلومات بها، فإنه لا بدّ من تحديد البديل الذي يقدم أكثر المعلومات فائدة لأغراض اتخاذ القرارات، ومن خلال هذه الخصائص فإنه يتم التفريق بين المعلومات الأفضل (الأكثر فائدة) والمعلومات الأدنى (الأقل فائدة) لاتخاذ القرارات⁴.

ويرى الباحث أنّ إصدارات معايير المحاسبة الدولية توفر بدائل قياس محاسبية تسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث أنها تساعد القائمين على إعداد التقارير المالية في المنشآت الاقتصادية في اختيار طريقة المعالجة المحاسبية أو أساليب الإفصاح المناسبة والقائمة على أساس منفعة المعلومات الناتجة. وهذا بدوره يجعل المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة والتي تشمل كافة نواحي الاهتمام بأنشطة المنشآت الاقتصادية.

¹- Richard G. Schroeder; Myrtle W. Clark; and Jack M. Cathey; Accounting Theory and analyses, John Wiley & Sons, Inc. 2001. P.19

²- الوقاد، سامي محمد، " نظرية المحاسبة "، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠١١، ص ٢٠٥
³- لايقة، رولا، " الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار الحاسبي الدولي رقم (٣٠) -حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٨) العدد (٢)، سورية، ٢٠٠٦، ص ١٩٧

⁴- الشامي، أكرم يحيى، "أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، ٢٠٠٩، ص ٢٧

٣-٢-١-٣ الرقابة الإدارية (التحكم المؤسسي)

يؤدي وجود نظم معلومات محاسبية كفوءة في المنشآت الاقتصادية إلى تحقيق نوع من الرقابة على كافة أنشطتها التشغيلية، وتهدف هذه الرقابة كما يرى (Hilton, 2005) إلى التأكيد بأن المنظمة تعمل وفقاً للأسلوب المخطط وتبلغ أهدافها^١. وتزداد أهمية الرقابة المؤسسية من أجل تخفيض حدة التأثيرات المالية السلبية التي قد تتعرض لها المنشأة، وبالتالي حتى تتمتع نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية بالكفاءة يجب عليها تأمين الحماية لأصول المنشأة والمساهمة في استخدام موارد المنشأة المتاحة بكفاءة، ويتم ذلك من خلال توفير كافة الإجراءات والأنشطة الرقابية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والمتمثلة في مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لمواجهة التأثيرات والتحديات المحيطة بالمنشأة والتي تؤكد تنفيذ عمليات المنشآت الاقتصادية بكفاءة وفاعلية. ويوضح (Garrison, 2006) هذه الإجراءات بأنها^٢: عملية تنفيذ الوظائف الرقابية للتأكد بأن الخطة تنفذ. وعندئذ يتم الحصول على التغذية العكسية لضمان أن كل أجزاء المنظمة تعمل بفعالية وتتحرك نحو الأهداف المرجو تحقيقها حيث تشكل التغذية العكسية مفتاح الرقابة الفعالة.

وتشكل نظم المعلومات المحاسبية أداة رقابية فعالة حيث يبين (Bodner, & William, 2000)^٣ بأن نظم المعلومات المحاسبية لم تصمم من أجل توفير معلومات عن أرصدة الحسابات التي يمكن تقديمها عبر القوائم المالية فحسب بل صممت لتقدم رقابة إدارية ومعلومات عن العمليات التشغيلية.

ويرى الباحث بأن وجود نظام رقابي على مستوى من الكفاءة اللازمة لن يتحقق إلا بوجود نظم معلومات محاسبية قادرة على المساعدة في إيجاد نظام رقابة فعال وكفء يسهم في تأمين درجة الثقة المطلوبة في التقارير المالية المعدة والتي تمثل هذه النظم، وبالتالي زيادة مستوى الجودة في المعلومات المحاسبية المقدمة مما يُمكن من استخدام هذه المعلومات في اتخاذ القرارات المختلفة ذات العلاقة بنواحي الاهتمام بنتيجة أعمال المنشأة وأنشطتها التشغيلية.

¹- Hilton, Ronald W, "Managerial Accounting", Sixth Edition, Mc Crew- Hill Inc, New York, USA, 2005, P.6

²- Garrison, Ray H. & Noreen, Eric E. & Brewer, Peter C ., " Managerial Accounting", Eleventh Edition Crew-Hill Inc, New York, USA, 2006, P.28

³- Bodner, George H. & William, Hopwood S., "Accounting Information Systems", Prentice Hall International Inc, New Jersey, USA, 2000, P.182

٣-١-٣ أهمية جودة المعلومات المحاسبية

تسعى نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الاقتصادية إلى معالجة البيانات والأحداث الاقتصادية والتقارير عنها بصورة قوائم مالية تستخدم في عملية اتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بالمنشأة، حيث تزود التقارير المالية التي تنتجها الأنظمة المحاسبية في المنشآت الاقتصادية متخذي القرارات الاقتصادية بالمعلومات الضرورية حول الأحداث المالية التي تعتبر وسيلة أساسية تمكن من وضع التقديرات والتنبؤات المستقبلية المتعلقة بالمنشأة، بالإضافة إلى كونها تساعد في تقييم أداء الإدارة والتخلص من مشكلة تضارب المصالح المختلفة المرتبط بعملية تزويد المعلومات^١.

وتعرف المعلومات المحاسبية بأنها^٢: المعلومات الكمية وغير الكمية التي تتم معالجتها والتقارير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً.

وبحسب ما جاء في معيار المحاسبة الدولي IAS No.1 فإنّ البيانات المالية تمثل عرضاً منظماً لمركز وأداء المنشأة الماليين فههدف البيانات المالية هو توفير المعلومات حول المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة التي تفيد شريحة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية. وتبين البيانات المالية المعلومات حول ما يخص المنشأة من حيث^٣:

أ- الأصول ؛

ب-الالتزامات ؛

ج- حقوق الملكية ؛

د- الدخل والمصروفات، بما فيها المكاسب والخسائر ؛

ن- مساهمات المالكين وتوزيع الحصص عليهم بصفتهم مالكين ؛

و- التدفقات النقدية.

حيث تساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى في الملاحظات، مستخدمي البيانات المالية في التنبؤ بتدفقات المنشأة النقدية المستقبلية وتحديداً توقيتها ومدى مصداقيتها.

^١- Palepu, Healy Bernard, " Business Analysis and Valuation- Using Financial Statements ", Second Edition, 2008, P.688

^٢- يحيى، زياد هاشم، والحبيطي، قاسم محسن، " نظام المعلومات المحاسبية "، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، كلية الحداثة الجامعة، الموصل، العراق، ٢٠٠٣، ص ٢٥

^٣- مجلس معايير المحاسبة الدولية، " معايير المحاسبة الدولية "، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)، عمان، الأردن، ٢٠٠١، ص ٢٩٣

وتتكون التقارير المالية من مجموعة من العناصر المالية التي تتعلق بمقاييس الأداء التي تخدم عملية الحكم على أداء المنشأة، بالإضافة إلى مجموعة من العناصر التي تتعلق بقياس الوضع المالي في المنشأة والتي تساعد في الوقوف على طبيعة وحقيقة الوضع المالي لها، وهذه العناصر هي^١:

١- عناصر القوائم المالية التي تتعلق بمقاييس الأداء مباشرة:

أ- الدخل: وهو الزيادات في المنافع الاقتصادية على شكل تدفقات أو تحسينات في الأصول، أو التناقص في الالتزامات والتي تؤدي زيادة في حقوق الملكية (باستثناء الزيادة الناتجة من مساهمات المالكين).

ب- المصروف: وهو التناقص في المنافع الاقتصادية على شكل تدفقات نقدية خارجة، أو استهلاك للأصول والتي تؤدي إلى انخفاض في حقوق الملكية (باستثناء الانخفاضات الناتجة بسبب التوزيعات إلى المالكين).

٢- عناصر القوائم المالية التي تتعلق بقياس الوضع المالي للمنشأة مباشرة:

أ- الأصول: وهي مصادر تسيطر عليها المنشأة نتيجة أحداث ماضية، ومن المتوقع أن تتدفق المنافع الاقتصادية للمنشأة نتيجة حيازتها.

ب- الالتزامات: الالتزامات الحالية للمنشأة تنشأ نتيجة لأحداث سابقة، والتي يتوقع أن يتم تسويتها نتيجة الزيادة في تدفق المنافع الاقتصادية على المنشأة.

ج- حقوق الملكية: وهي ناتج طرح الأصول من الالتزامات (وتعرف بحصة حملة الأسهم).

ويشمل مستخدمي المعلومات المحاسبية كلاً من المستثمرين الحاليين والمتوقعين، الموردين والدائنين التجاريين الآخرين، العملاء، المستشارين الماليين، مدراء الشركات، والموظفين، بالإضافة إلى المنظمات والهيئات الحكومية^٢. ولأنَّ المستثمرين هم من يقدم رأس المال ويتحملون قدراً كبيراً من المخاطر، فإنه من المفترض أنَّ البيانات المالية التي تلبي احتياجاتهم ستلبي أيضاً معظم احتياجات المستخدمين الآخرين^٣.

¹- Hennie van Greuning , " International Financial Reporting Standards-A Practical Guide ", Fourth Edition, The World Bank, Washington, USA, 2006, P.5

²- Jane, Johnson, " Financial Accounting- Reporting and Analysis ", Sixth Edition, United State, 2000, P.٢٠

³- A.A. Mirza , G.G. Holt , M. Orel , " International Financing Reporting Standards " Wiley and sons, Inc, 2006, P.7

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB في البيان المالي SAFS No.1 أن الهدف العام للتقارير المالية هو تزويد مستخدميها بأساس للاختيار بين البدائل المختلفة لاستخدام مواردهم المحدودة، وحتى تكون هذه التقارير فعالة فإنها يجب أن تمكن المستثمرين والمقرضين الحاليين والمتوقعين وباقي المستخدمين مما يلي¹:

١- اتخاذ قرارات استثمارية وائتمانية.

٢- تقدير مؤشرات التدفقات النقدية.

٣- معرفة موارد المنشأة والتزاماتها والتغير فيهما.

٤- معرفة الموارد الاقتصادية والالتزامات وحقوق الملكية.

٥- قياس أداء المنشأة وأرباحها.

٦- تقييم سيولة المنشأة وملاءمتها وتدفق الأموال.

٧- تقييم أداء الإدارة.

٨- تفسير المعلومات المالية وتحليلها.

وبحسب ما جاء في الفقرات (١٠-١٤) من إطار المفاهيم المحاسبي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أن هناك هدف محدد من عملية إعداد المعلومات المحاسبية يتمثل في المساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، إلا أنه وبالرغم من ذلك يمكن للمعلومات المحاسبية أن تستخدم لأغراض أخرى^٢.

وتحتاج نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الاقتصادية إلى مجموعة من العمليات والإجراءات لتزويد المستخدمين بالمعلومات المحاسبية المفيدة وهي^٣:

١- تعريف المعلومات المستخدمة من قبل المستخدمين النهائيين.

٢- تطوير المستندات (مثل فاتورة المبيعات) وذلك لتسجيل البيانات الضرورية.

٣- تخصيص المسؤوليات بحسب المواقع المحددة في المنشأة.

٤- تطبيق تقنيات تكنولوجيا المعلومات لتلخيص البيانات المسجلة.

¹- Schroeder Richard G., Myrtle W. Clark, and Jack M. Cathey, "Accounting Theory and Analysis", Seventh Edition, John Wiley & Sons. Inc., 2001, P18

²- David Alexandar, Christopher Nobes, " Financial Accounting an International Introduction ", Second Edition, Copyright Licensing Agency Ltd, London, United Kingdom, 2004, P48

³- Jane, Johnson, " Financial Accounting- Reporting and Analysis ", Sixth Edition, United State, 2000, P.4

وفي هذا الإطار يرى (Miller, 2002) أنَّ مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يقدم نموذجاً جديداً يحقق الكثير من المنافع الهامة والضرورية لمستخدمي التقارير المالية في المنشأة، وتشير جودة المعلومات المحاسبية إلى ضرورة قيام المنشأة بتغيير سياساتها المتبعة في التقرير عن المعلومات المحاسبية وبما يلبي احتياجات مستخدمي هذه المعلومات ويسهم في تحسين محتوى القوائم المالية وتعزيز التغذية العكسية لهذه المعلومات^١. حيث يؤدي زيادة جودة المعلومات المحاسبية إلى تخفيض درجة تردد متخذ القرار، وبالتالي تمكنه من اتخاذ القرار الأمثل الذي يحقق الهدف المطلوب، ويتحقق هذا التأثير في حالة توافر الإدراك العلمي والخبرة السابقة لمتخذ القرار بما يمكنه من استيعاب المعلومات واستخدامها في صنع القرارات، لكن عندما لا يتوافر هذا الفهم والاستيعاب للمعلومات لدى متخذ القرارات مع توفر درجة عالية من جودة المعلومات المحاسبية تزداد ظاهرة تردد متخذ القرار. بمعنى آخر إن اتخاذ القرار الأمثل لا يتطلب تحسين جودة المعلومات المحاسبية فحسب وإنما يتطلب الاهتمام بمتخذي القرارات ورفع مستواهم العلمي والعملية وتقوية درجة ثقتهم بجودة المعلومات المحاسبية^٢. وقد اهتم الكثير من الباحثين بدراسة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية وأثرها المباشر على المستثمرين الحاليين والمرتبين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة. ويرى (الريدي، ٢٠٠١) أنه يمكن قياس أهمية جودة المعلومات المحاسبية من خلال قدرتها على مساعدة متخذي القرارات في اتخاذ القرارات^٣.

ويرى الباحث أنَّ أهمية جودة المعلومات المحاسبية تتمثل من خلال ما تحققه المعلومات المحاسبية من فائدة لمتخذي القرارات. كما أنَّ فائدة المعلومات لمتخذي القرارات تعتمد على العديد من العوامل التي تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة النموذج المستخدم في اتخاذ القرارات، وطبيعة ومصادر المعلومات المطلوبة، بالإضافة إلى مقدار ونوعية المعلومات المتوفرة والقدرة على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفر لدى متخذي القرارات. حيث أصبح دور المعلومات المحاسبية يتمثل في التقليل من حالة عدم التأكد عند مستخدمي هذه المعلومات، مما يسهم في التقليل من مخاطر اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار في المنشأة. كما أنَّ البيانات المالية لم تعد مجرد تسجيل لنتائج المعاملات في الماضي بل أصبحت تعكس التوقعات الحالية والمستقبلية وهو ما يسعى متخذو القرارات الاقتصادية للوقوف عليه.

^١ - Miller P., " Finding Focus Through The Power of Competition – Quality Financial Reporting ", The Journal of Accounting, AICPA, January 2002

^٢ - الرفاعي، مزنة عبد اللطيف، " دراسة أثر الخدمات الأخرى لمراجع الحسابات على جودة المعلومات المحاسبية " مرجع سابق، ص ٦٣

^٣ - الريدي، محمد علي، " المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية - مدخل النظم "، الطبعة الثانية، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، اليمن، ٢٠٠١، ص ٢٣

٣-٢ المبحث الثاني

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المؤثرة في

جودة المعلومات المحاسبية

مقدمة

تعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية بالغة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتعتبر حجر الأساس في ترشيد هذه القرارات. والمعلومات المحاسبية هي المنتج النهائي للقوائم المالية، لذا فإن نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الاقتصادية تسعى إلى توفير المعلومات المحاسبية المفيدة لاحتياجات متخذي القرارات الاقتصادية. ولكي نتمكن من الحكم على مدى جودة هذه المعلومات يجب أن تتوافر فيها مجموعة من الخصائص والصفات، والتي تم الاتفاق على تسميتها " بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية " حيث تؤثر هذه الخصائص بشكل مباشر في جودة المعلومات المحاسبية. وتعتبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أحد المكونات الأساسية للإطار النظري للمحاسبة المالية، وهي جسر يربط بين أهداف الإبلاغ المالي من ناحية، ومفاهيم الاعتراف والقياس من ناحية أخرى. كما أنها تعد من السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية، وتمثل الصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة كبيرة^١.

والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي^٢: صفات تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، وتجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية. وبحسب ما جاء في إطار المفاهيم المحاسبي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فإن المعلومات المحاسبية يجب أن تمتلك بعض الخصائص لكي تكون مفيدة، هذه الخصائص هي الملاءمة والموثوقية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة. كما أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) من خلال سلسلة المفاهيم المالية الصادرة عنه إلى خصائص مماثلة يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية مع التأكيد على ضرورة اتساق المعلومات المحاسبية^٣.

وسيتم خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم هذه الخصائص المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية، ومعايير المحاسبة الأمريكية.

^١- Kieso, Donald. E , Weygandt, Jerry. J , and Warfield, Terry. D, " Intermediate Accounting ", Twelfth Edition, Wiley & Sons Inc., New York, USA, 2007, P.31

^٢- أبو نصار، محمد ، وحמידات، جمعة، " معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية "، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص٧

^٣- Peter Holgate, " Similarities and Difference A Comparison of IFRS and US GAAP ", Price water house Coopers, United kingdom, October 2006, P.12

٣-٢-١ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية

ورد في معيار المحاسبة الدولي (IAS No. 1) بأنّ الخصائص النوعية للمعلومات هي^١: " صفات تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين ". وبحسب ما جاء في إطار مجلس معايير المحاسبة الدولية فإنّ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي السمات التي تجعل من المعلومات المقدمة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين. ووفقاً لما ورد في هذا الإطار فإنّ الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية هي^٢:

١- القابلية للفهم Understandability

٢- الملاءمة Relevance

٣- الموثوقية Reliability

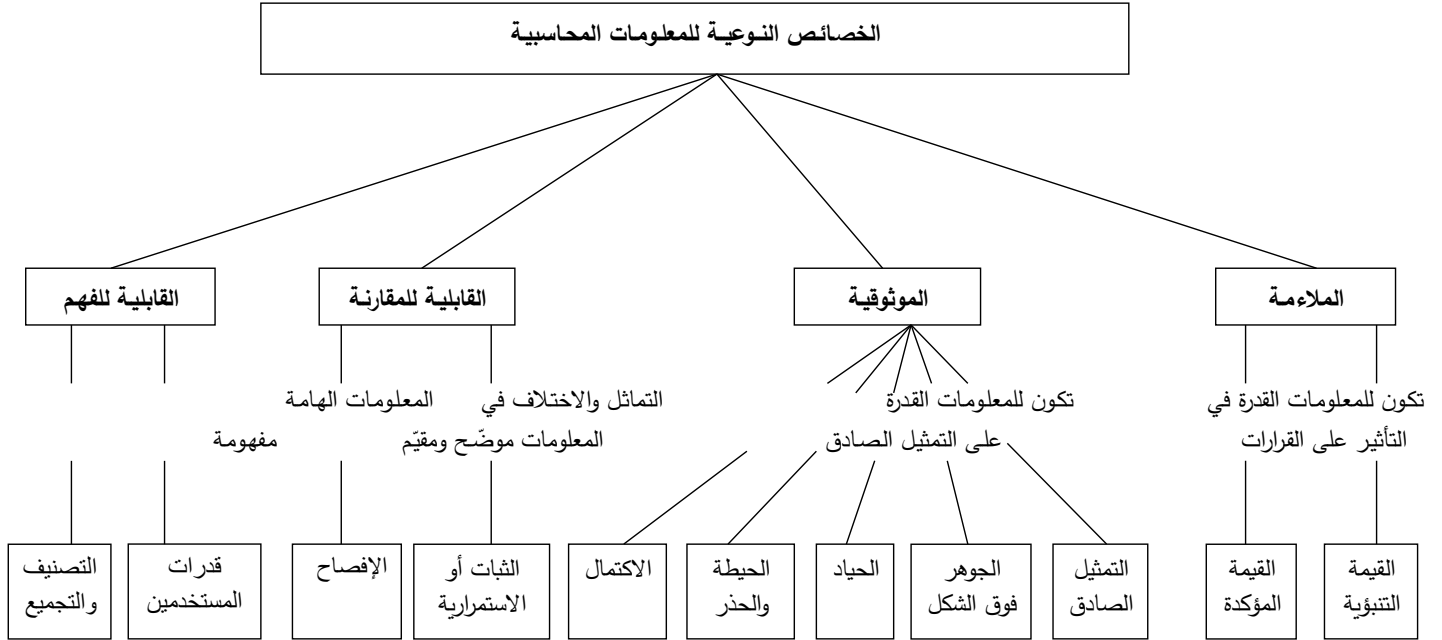
٤- القابلية للمقارنة Comparability

^١ - مجلس معايير المحاسبة الدولية، " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)،

عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٧٨

^٢ - A.A. Mirza , G.G. Holt , M. Orel , " International Financing Reporting Standards " Wiley and sons, Inc, 2006, P.8

ويوضح المخطط التالي أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبية الدولية IAS (الشكل رقم ١):^١



^١- Richard Lewis, David Pendrill, " Advanced Financial Accounting " , Seven Edition, Copyright Licensing Agency Ltd, London , United Kingdom, 2004, P. ١٦

٣-٢-١-١ القابلية للفهم (Understandability)

إنَّ إحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المعروضة هي وضوحها وقابليتها للفهم من قبل المستخدمين، لهذا يفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وأنَّ لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. ويجب عدم استبعاد معلومات حول بعض المسائل المعقدة التي يجب تضمينها للبيانات المالية، حيث أنه من الصعب جداً فهمها من قبل بعض المستخدمين ما دامت المعلومات ملائمة لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية^١.

ويمكن تعريف خاصية القابلية للمقارنة بأنها^٢: إحدى الخصائص النوعية للمعلومات التي تسمح للمستخدمين الذين لهم قدر معقول من الدراية المحاسبية بإدراك مغزى تلك المعلومات.

إنَّ قابلية الفهم للمعلومات تحكمها مجموعة من الخصائص الكامنة في المعلومات ذاتها، وهي تعمل كحلقة وصل بين متخذ القرار والمعلومات المحاسبية، ويمكن تصنيف قابلية الفهم على أنها تتعلق بمتخذي قرارات معينة أو أنها تتعلق بمجموعة من متخذي القرارات بافتراض أنَّ لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في النشاطات المالية والاقتصادية^٣. كما أنَّ قابلية الفهم للمعلومات لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضاً على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل مستوى التعليم، والإدراك، وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم، وهذا ما يفسر لنا كون خاصية قابلية المعلومات للفهم تمثل حلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها. لذلك يجب على معدي التقارير المالية المواءمة بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي هذه التقارير^٤.

^١ - مجلس معايير المحاسبة الدولية، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، ص ٨٧

^٢ - Kieso, Donald. E , Weygandt, Jerry. J , and Warfield, Terry. D, " Intermediate Accounting ", Twelfth Edition, Wiley & Sons Inc., New York, USA, 2007, P32

^٣ - شرويدر، ريتشارد، كلارك، مارتل، كاثي، جاك، " نظرية المحاسبة"، ترجمة دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦، ص ٨٥

^٤ - القشي، ظاهر، "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية"، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن ٢٠٠٣، ص ٥٢

٣-٢-١-٢ الملاءمة (Relevance)

تمتلك المعلومات المحاسبية حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية خاصية الملاءمة عندما تحدث فرقاً في اتخاذ القرارات، وذلك بمساعدة المستخدمين لها على وضع تنبؤات عن النتائج الحاضرة أو المستقبلية ارتباطاً بنتائج أحداث ماضية، أو على تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة. ولكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية وأن يتم تقديمها في الوقت المناسب^١. وتعرف خاصية الملاءمة بأنها^٢: إحدى الخصائص الأساسية لعمل المعلومات المحاسبية ومنفعتاتها في صنع القرار.

ويمكن القول بأن المعلومات المحاسبية تعتبر ملائمة عند وصف وعرض المعلومات المرتبطة بالدخل والمركز المالي في القوائم المالية بدرجة كافية، وبما يجعل هذه المعلومات مفيدة للقارئ ليكون قادراً على اختيار المعلومات المطلوبة منها ثم اتخاذ القرارات على ضوء تلك القوائم^٣. وتكون المعلومات المحاسبية ملائمة عندما تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين (سواء المساهمين، حملة السندات الموردين، العملاء، والوكلاء)^٤.

والمعلومات الملائمة تمكن مستخدميها مما يلي^٥:

- أ- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.
- ب- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.
- ج- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.
- د- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات.

وقد ازدادت حاجة المستثمرين والمقرضين إلى المعلومات المفيدة والملائمة لتساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ومع ارتباط فائدة المعلومة بالزمن، حيث أن المعلومة تفقد من قيمتها وأهميتها بمرور

^١ - شرويدر، ريتشارد، كلارك، مارتل، كاثي، جاك، " نظرية المحاسبة "، مرجع سابق، ص ٨٦

^٢ - Kieso, Donald. E , Weygandt, Jerry. J , and Warfield, Terry. D, " Intermediate Accounting ", Twelfth Edition, Wiley & Sons Inc., New York, USA, 2007, P.٣٢

^٣ - هندريكسن، إيدون، " النظرية المحاسبية "، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٥، ص ١٢٠

^٤ - Callao, S., " Adoption of IFRS In Spain: Effect on the Comparability and Relevance of Financial Reporting ", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, vol.16, 2007, P.150

^٥ - القشي، ظاهر، " مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية "، مرجع سابق،

الزمن، فقد أصبح التوجه أكثر إلى مدى ملاءمة المعلومات التي توفرها المحاسبة أكثر منه إلى مدى موثوقيتها^١.

■ ويجب توافر بعض الخصائص الفرعية أو الثانوية لكي تكون المعلومات ملائمة، هذه الخصائص هي:

أ- التوقيت المناسب أو الملائم Timeliness

يقصد بالتوقيت المناسب بأن تتوفر المعلومة في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في اتخاذ القرار، فإذا لم تتوفر المعلومة في وقت الحاجة لها فإنها تصبح عديمة الفائدة، فالقرار محدد بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار، فبعضها يتطلب توفير المعلومة الملائمة بسرعة أكثر من غيرها، وقد يكون من المفيد أحياناً التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة عدم التأكد من أجل التوقيت الملائم، فتوفر المعلومة في الوقت الملائم أمر مفيد ومرغوب فيه ولو على حساب شيء من الدقة^٢.

ب- القدرة التنبؤية Predictive Value

كلما زادت القدرة التنبؤية كانت المعلومات أكثر ملاءمة. ويقصد بالقدرة التنبؤية أن تؤدي هذه المعلومات إلى زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة. وهنالك أربع طرق للاستفادة من مفهوم القيمة التنبؤية وهي^٣:

١- الطريقة المباشرة: وتزود الإدارة بتنبؤات مباشرة دون الرجوع إلى بيانات الماضي مثل التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة.

٢- الطريقة غير المباشرة: وتزود الإدارة بتنبؤات عن التدفقات النقدية المتوقعة من خلال بيانات

الأحداث الماضية، أي أنّ هناك ارتباطات قوية بين الماضي والمستقبل.

٣- طريقة اعتماد مؤشرات مرشدة: أي أن تكون البيانات مؤشراً سابقاً للتنبؤ بأحداث مستقبلية مثل

تزايد نسبة المديونية إلى حقوق الملكية يمكن اعتبارها مرشداً يسبق تدهوراً تدريجياً في التدفقات

النقدية.

^١- دهمش، نعيم، أبو زر، عفاف، " اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة "، المؤتمر العلمي المهني السادس، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ٢٢-٢٣ أيلول ٢٠٠٥

^٢- مرعي، عبد الرحمن، " دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، ٢٠٠٦، ص ١٩٠

^٣- حنان، رضوان حلوة، " النموذج المحاسبي المعاصر "، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٣، ص ١٩٢-١٩٥

٤- طريقة المعلومات المعززة: حيث يتم التزويد ببيانات محاسبية قد تستخدم في التنبؤ ببيانات أخرى، مثل إنَّ زيادة عائد الاستثمار في الأصول يمكن أن يعكس زيادة في كفاءة الإدارة. ولكي تكون المعلومات المحاسبية وثيقة الصلة، يجب أن تكون للمعلومات المقدمة قوة تنبؤية، وأن تعتبر إسهاماً مفيداً في عملية التنبؤ، والمعلومات وثيقة الصلة تقلل من عدم التأكد ومن ثم تعظم من قوتها التنبؤية^١.

ج- التغذية العكسية Feedback Value

يقصد بالتغذية المرتدة أن تساعد المعلومة في تثبيت أو تصحيح مدى صحة التوقعات السابقة وبالتالي تؤدي إلى تعزيز القرارات المتخذة أو إحداث تغييرات فيها^٢.

د- الأهمية النسبية Materiality

ترتبط خاصية ملائمة المعلومات بمفهوم المادية (Materiality)، وقد ورد هذا المفهوم في كثير من الأطر المفاهيمية للمحاسبة، وقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المادية في الفقرة (٣٠) من إطاره المفاهيمي كما يلي^٣: " يعتبر البند مادياً أو ذا أهمية نسبية إذا ما كان حذفه أو عرضه بشكل خاطئ سيؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين المبنية على واقع القوائم المالية وعليه فإنَّ مفهوم المادية يضع حداً فاصلاً أو نقطة قطع أكثر للملاءمة كونها خاصية أساسية يجب أن تتصف بها المعلومات لكي تكون مفيدة ".^٤

٣-٢-١-٣ الموثوقية (Reliability)

لتكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون موثوقة، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول^٥.

وتعرف خاصية الموثوقية بأنها^٦: " قدرة المعلومات المحاسبية في إيجاد الاطمئنان لدى مستخدميها لكي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة، أي أنَّ المعلومات المحاسبية يمكن الاعتماد عليها إذا كانت قابلة للتحقق وخالية من التحيز وتمثل بأمانة الواقع المعين الذي تعبر عنه، وهذا يعني وجود دلائل إثبات تعزز ثقة المستخدم بهذه المعلومات ".^٧

^١- حماد، طارق عبد العال، " المحاسبة عن القيمة العادلة "، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣، ص ٣٦٥

^٢- حنان، رضوان حلوة، " النموذج المحاسبي المعاصر "، مرجع سابق، ص ١٩٥

^٣- السعيد، معتز، " أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية "، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٢٠-٢١

^٤- الطرايرة، جمال علي، " التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن "، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن ٢٠٠٥، ص ٦٣

^٥- الشامي، أكرم يحيى، " أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية "، مرجع سابق، ص ٤١

ووفقاً لما ورد في إطار مجلس معايير المحاسبة الدولية فإن المعلومات المحاسبية ينبغي أن تتصف بما يلي لتكون موثوقة^١:

أ- أن تخلو من الخطأ المادي.

ب- أن تكون محايدة، أي أن تخلو من التحيز.

ج- تمثل بصدق المعاملات والأحداث الأخرى التي تقصد تمثيلها أو ما يتوقع على نحو معقول أن تمثله (الصدق التمثيلي). وإذا كانت المعلومات ستمثل بصدق المعاملات والأحداث الأخرى التي تقصد تمثيلها، فإن الإطار ينص على محاسبتها وعرضها وفقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية حتى لو كان شكلها القانوني مختلفاً (تغليب الجوهر على الشكل).

■ وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية التالية^٢:

أ- التمثيل الصادق Representational Faithfulness

حتى تكون المعلومات المحاسبية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول.

ب- الجوهر فوق الشكل Substance over Form

حتى تمثل المعلومات المحاسبية العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أن تمثلها بصدق، فمن الضروري أن تكون عرضت وتم المحاسبة عنها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس شكلها القانوني. فعلى سبيل المثال عند وجود عقد تأجير تمويلي، يقوم المستأجر بتسجيل وإظهار الأصل في سجلاته وقوائمه المالية بالرغم أن الملكية القانونية هي بيد المؤجر نظراً لانتقال مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر بالرغم أن الظاهر أو الشكل أن المؤجر هو من يملك الأصل ومن الأمثلة الأخرى أيضاً إعداد القوائم المالية الموحدة.

ج- الحياد Neutrality

تعني خاصية الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وإنما للاستخدام العام ولخدمة كافة الأطراف ودون أي تحيز.

^١- A.A. Mirza , G.G. Holt , M. Orel , " International Financing Reporting Standards ", Wiley and sons, Inc, 2006, P.8

^٢- أبو نصار، محمد ، وحميدات، جمعة، " معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية "، مرجع سابق، ص ٨-١٠

د- الحيطة والحذر (التحفظ) Conservatism (Prudence)

تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد بحيث لا يتم تضخيم الأصول والإيرادات أو الدخل أو تخفيض للالتزامات والمصروفات. وبحسب ما ورد في الفقرة (٣٧) من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية يجب بذل العناية الكافية وأخذ الحيطة والحذر بعين الاعتبار عند ممارسة حكم معين حول وضع التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد. ومن الأمثلة على ممارسة التحفظ تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها لمواجهة أية ديون سيتم إعدامها في الفترات المالية اللاحقة، ومن الأمثلة الأخرى للتحفظ عدم المبالغة بالأصول والأرباح عند عملية تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.

و- الاكتمال Completeness

حتى تتحقق صفة الموثوقية، فإنّ المعلومات الواردة في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، حيث أنّ أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة ويخفض ذلك من درجة ملاءمتها.

٣-٢-١-٤ القابلية للمقارنة (Comparability)

يجب أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمنشأة على مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزها المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل إجراء التقييم النسبي للمركز المالي، وقياس الأداء والتغيرات في مراكزها المالية. ومن هنا فإنّ عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت على مرور الزمن ضمن المنشأة وبطريقة متماثلة في كل المنشآت^١.

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) جانبان لكل منهما مغزاه فيما يتعلق بمنفعة المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية هما^٢:

^١ - الطرايرة، جمال علي، "التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن"، مرجع سابق، ص ٦٦

^٢ - الشامي، أكرم يحيى، "أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية"، مرجع سابق، ص ٤٥-٤٦

أ- إمكانية المقارنة بين نتائج الفترات المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية ونعني بذلك " الثبات أو الاستمرارية ". ويمكن إجراء هذه المقارنة إذا توفرت الشروط التالية:

١- إمكانية مقارنة ما يحتويه كل رقم ؛ بمعنى إمكانية مقارنة البنود المتعددة التي تمّ تجميعها في مقدار واحد عند عرض النتائج في القوائم المالية، مع مراعاة تجميع نفس البنود في مقدار واحد أيضاً من فترة لأخرى.

٢- إمكانية المقارنة بوحدة نقدية متجانسة ؛ أي أنّ الوحدات النقدية المستخدمة في أي مجموعة متناسقة من القوائم المالية لفترة زمنية معينة يجب أن تتطابق أو تتماثل مع الوحدات النقدية المستخدمة في القوائم المالية التي تعد في فترة زمنية أخرى.

٣- إمكانية مقارنة نماذج العرض ؛ حيث يشترط استخدام نفس النماذج لتقديم المعلومات من فترة لأخرى.

٤- إمكانية مقارنة الفترات الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية ؛ بمعنى أن تكون هذه الفترات متماثلة.

٥- إمكانية مقارنة طرق القياس وأساليب الإفصاح من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى ؛ أي ثبات هذه الطرق والأساليب أو في حالة تغييرها يتم الإفصاح عن تأثير هذه التغيرات.

٦- الإفصاح عن التغييرات في الظروف التي تؤثر على المنشأة أو في طبيعة الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى.

ب- إمكانية المقارنة بين الوحدات المحاسبية المختلفة، وخاصةً تلك الوحدات ذات الأنشطة المماثلة. ويمكن إجراء هذه المقارنة إذا توافرت الشروط التالية:

١- الشروط السابقة الذكر للمقارنة بين نتائج المدد المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية.

٢- إلغاء الطرق البديلة للقياس أو الإفصاح عن الأحداث المماثلة في جوهرها.

٣- الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الوحدات المحاسبية المختلفة.

وبحسب ما جاء في معيار المحاسبة الدولي IAS No.1 فإنّ تعزيز قابلية مقارنة المعلومات بين الفترات يساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات الاقتصادية، لاسيما من خلال إتاحة تقييم الاتجاهات في المعلومات المالية لأغراض التنبؤ^١.

^١ - مجلس معايير المحاسبة الدولية، " معايير المحاسبة الدولية "، ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٢٩٩

٣-٢-٢ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الأمريكية

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ست نشرات يطلق عليها بيان مفاهيم المحاسبة المالية Statement of Financial Accounting Concepts (SFAC)، من أجل تحديد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية. وقد حددت النشرة رقم (٤) من نشرات الإطار المفاهيمي أهداف التقارير المالية والتي يجب أن توفر المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وكذلك تقديم معلومات مفهومة تساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية، وأيضاً لتقديم المعلومات الملائمة عن المصادر الاقتصادية والصفقات أو التعاملات والأحداث والظروف المتغيرة^١.

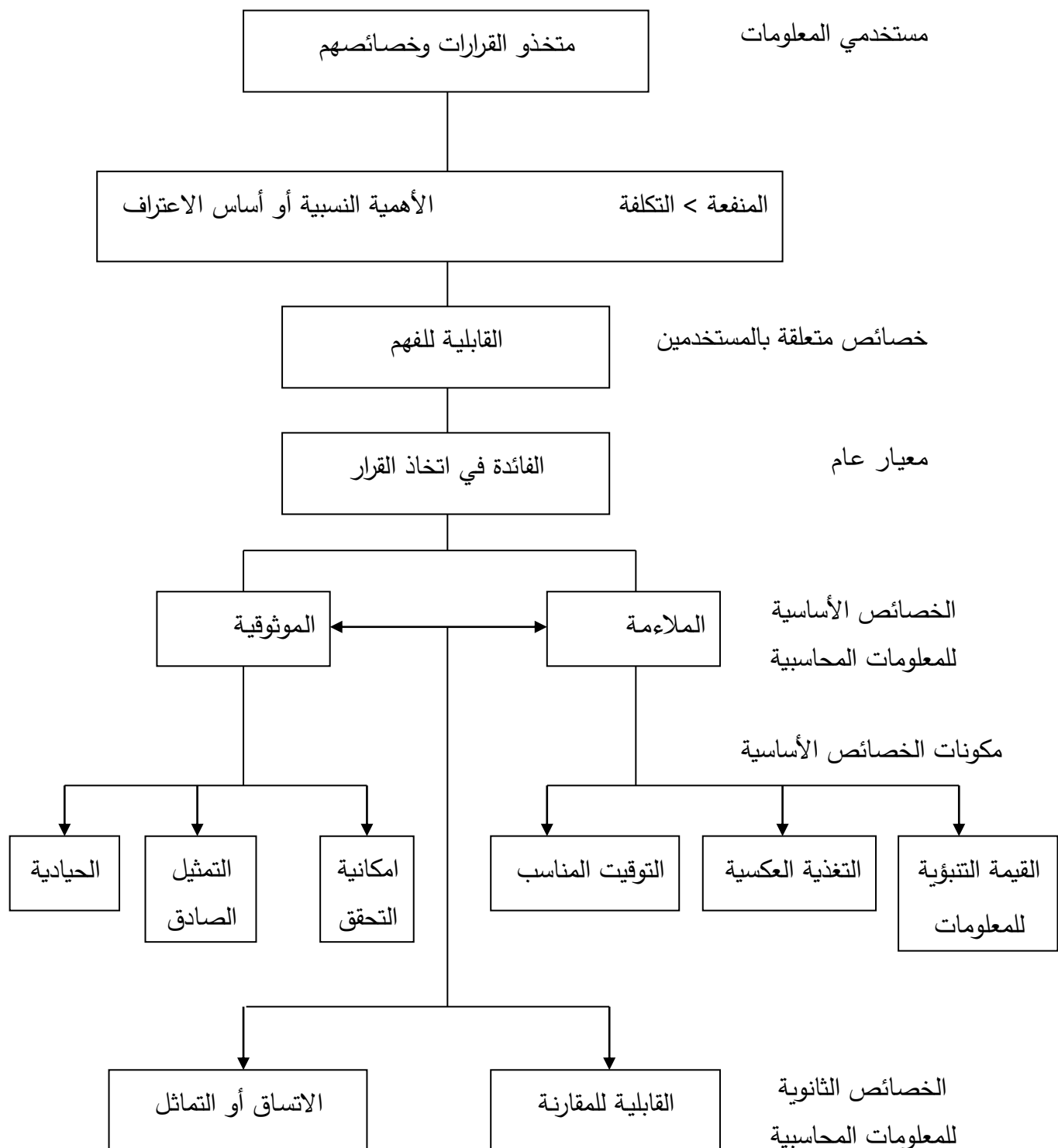
كما أشار بيان المفاهيم المالي SFAS No.2 من إصدارات مجلس معايير المحاسبة المالي الأمريكي FASB إلى تدرج الخصائص المرغوبة الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية. حيث تم التركيز على فائدة المعلومات بشكل أساسي. ولكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يجب أن تتصف بخاصية الملاءمة (Relevant) والموثوقية (Reliable)، وقد أشار البيان الأمريكي إلى وجود تدرج لخصائص فرعية أخرى عديدة يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية، بحيث تكون هذه المعلومات قابلة للمقارنة ومتسقة وقابلة للفهم^٢.

^١- حماد، طارق عبد العال، " موسوعة معايير المحاسبة - شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية "، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٤، ص ٥-٦

^٢- Richard Lewis, David Pendrill, " Advanced Financial Accounting ", Seven Edition, Copyright Licensing Agency Ltd, London , United Kingdom , 2004, P.9

ويمكن عرض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الأمريكية كما في الشكل التالي (الشكل رقم ٢)^١:

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



¹- Kieso, Donald. E , Weygandt, Jerry. J , and Warfield, Terry. D, " Intermediate Accounting ", Twelfth Edition, Wiley & Sons Inc., New York, USA, 2007, P.٣٢

يلاحظ من خلال الشكل السابق أنّ المعلومات المحاسبية يجب أن تكون ذات منفعة لمتخذي القرارات حيث أنه من الضروري دائماً تحديد البديل الذي يقدم أكثر المعلومات إفادة لأغراض اتخاذ القرارات. ومن خلال هذه الخصائص يجب التفريق بين المعلومات الأفضل (الأكثر فائدة) والمعلومات الأدنى (الأقل فائدة) لاتخاذ القرارات. كما أنّ فائدة المعلومات تتحقق من خلال تقليل حالات عدم التأكد لدى متخذي القرارات، وزيادة درجة المعرفة لديهم، ولذلك يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها مفهومة لمتخذي القرارات، ومناسبة لنوع القرارات وطريقة اتخاذ القرارات^١.

كما يلاحظ أيضاً أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تقسم إلى قسمين:

أ- الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية

ب- الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

١-٢-٢-٣ الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية (Primary Characteristics of Information Accounting)

١-٢-٢-٣-٣ الملاءمة (Relevance)

ترتبط خاصية الملاءمة بمفهوم المادية (Materiality)، وقد ورد هذا المفهوم في كثير من الأطر المفاهيمية للمحاسبة ومنها الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الأمريكية.

وتعرّف خاصية الملاءمة بأنها^٢: " إحدى الخصائص الأساسية لعمل المعلومات المحاسبية ومنفعتها في صنع القرارات " .

كما تعتبر خاصية الملاءمة من الخواص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية والتي ترتبط بخاصية التوقيت الملائم التي تسهم في تقديم وإيصال هذه المعلومات، ويحتاج المستخدمون إلى المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة وفي التوقيت الملائم والتنبؤ بأرباح المنشأة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة^٣.

١- الشامي، أكرم يحيى، " أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية "، مرجع سابق، ص ٢٧

٢- Kieso, Donald. E , Weygandt, Jerry. J , and Warfield, Terry. D, " Intermediate Accounting ", Twelfth Edition, Wiley & Sons Inc., New York, USA, 2007, P.٣٢

٣- الرفاعي، مزنة عبد اللطيف، " دراسة أثر الخدمات الأخرى لمراجع الحسابات على جودة المعلومات المحاسبية "، مرجع سابق، ص ٨١

وتكون التقارير المالية ملائمة عندما تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين (سواء المساهمين، حملة الأسهم، الموردين، العملاء...الخ)^١.

■ وبحسب ما جاء في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الأمريكية فإن المعلومات المحاسبية تعتبر ملائمة إذا توفرت فيها الخصائص التالية^٢:

أ- قيمة التغذية العكسية (Feed Back Value): ويقصد بذلك قدرة المعلومات عن الأحداث الماضية على تحسين توقعات مستخدم هذه المعلومات للأحداث المستقبلية، وذلك من خلال تأكيد التوقعات السابقة أو تصحيحها.

ب- القدرة التنبؤية (Predictive Value): ويقصد بها تحقيق المنفعة من المعلومات من خلال اعتبارها مدخلات في نموذج التنبؤ والتقدير للمستقبل.

ج- التوقيت المناسب (Timeliness): ويقصد بها أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب قبل أن تفقد قيمتها وقدرتها على التأثير على قرار المستخدم لهذه المعلومات.

ولكي يتم معرفة أن المعلومة ملائمة أو غير ملائمة للمستخدم فيجب أولاً تحديد الغرض الذي تستخدم المعلومة من أجله^٣. فالمعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من^٤:

١- إمكانية تكوين توقعات لنتائج سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.

٢- تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار من خلال تعزيز التوقعات الحالية أو تغييرها.

٣- العمل على تحسين القدرة التنبؤية بالنتائج المستقبلية وتعزيز أو تغيير التوقعات السابقة والحالية.

٤- العمل على تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات.

٣-٢-١-٢-٣ الموثوقية (Reliability)

^١- Callao, S., " Adoption of IFRS in Spain: Effect on the Comparability and Relevance of Financial Reporting ", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, vol.16, 2007, P.150

^٢- الطرايرة، جمال علي، " التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن "، مرجع سابق، ص ٥٧

^٣- المبييضين، أحمد محمد مصطفى، " تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية "، مرجع سابق، ص ٢٤

^٤- القشي، ظاهر، " مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية "، مرجع سابق، ص ٤٨

تعبّر القوائم المالية عن ملخص نشاط المنشأة ومركزها المالي، وحتى يمكن الوثوق بهذه القوائم المالية والاعتماد عليها، لا بدّ من أن تُصور هذه القوائم أهم العلاقات والارتباطات المالية للمنشأة نفسها.

ويقصد بالموثوقية أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأن تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث الاقتصادية، وذلك ليتم الاعتماد عليها لتكون مفيدة في اتخاذ القرار^١.

■ وبحسب ما جاء في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الأمريكية فإنّ المعلومات المحاسبية تعتبر موثوقة إذا توفرت فيها الخصائص التالية^٢:

أ- التمثيل الصادق (Representational Faithfulness): ويقصد بهذه الخاصية أن تكون المعلومات صحيحة، وأن تعبّر بشكل دقيق وواقعي عما تريد التعبير عنه.

ب- إمكانية التحقق (Verifiability): إنّ تحقيق هذه الخاصية يعني التقليل من تحيز كل من القائم بعملية القياس وعملية القياس نفسها، حيث أنّ القياس المحاسبي الذي يعطي دائماً نفس النتيجة هو مقياس مرغوب لأنه يفيد في اكتشاف التحيز وتقليله.

وفي جميع الأحوال فإنّ تحقيق هذه الخاصية لا يعني بالضرورة تحقيق خاصيتي التمثيل الصادق والملاءمة.

ج- الحيادية (Neutrality): ويقصد بذلك أن يكون الهدف من نشر المعلومات المحاسبية خدمة الأطراف المختلفة دون أي تحيز في توجيه هذه المعلومات لخدمة جهة معينة، وهذا لا يعني أن يكون تأثير هذه المعلومات على الأفراد وسلوكهم بشكل متساوٍ.

^١ - زلموط، علا صالح، "مدى ملاءمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمعيار المحاسبة الدولي (٣٩) من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات الخارجي"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٢، ص ٣١

^٢ - الطرايرة، جمال علي، "التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن"، مرجع سابق، ص ٥٧-٥٨

٢-٢-٢-٣ الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية (Secondary Characteristics (of Information Accounting

١-٢-٢-٢-٣ القابلية للمقارنة (Comparability)

ويقصد بذلك أن يستطيع مستخدم المعلومات المحاسبية المقارنة بين منشآت مختلفة لنفس الفترة أو نفس المنشأة لفترات مختلفة، وهذه المقارنة تقوم بشكل رئيسي على أساس كمي للمؤشرات العامة وبالتالي حتى يمكن إجراء هذه المقارنة يجب أن تتوفر في المعلومات الخصائص التالية^١:

أ- موثوقة ويمكن الاعتماد عليها.

ب- تشابه المدخلات والإجراءات وأنظمة التصنيف والتبويب.

ج- توفر خاصية التمثيل الصادق في المعلومات المحاسبية.

٢-٢-٢-٢-٣ الثبات أو الاتساق (Consistency)

تهدف هذه الخاصية إلى تحقيق إمكانية المقارنة عبر الفترات المالية المختلفة نتيجة استخدام نفس المبادئ والأساليب والسياسات المعتمدة لقياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة إلى أخرى وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب الإفصاح عنه.

إنَّ إمكانية مقارنة المعلومات تتطلب معلومات متشابهة أي مبنية على أسس وطرق محاسبية ثابتة لسنوات المقارنة وبذلك يترتب على المنشأة الالتزام بسياسة الثبات، علماً بأنَّ ذلك لا يمنع تغيير السياسات المحاسبية إذا كان ذلك أفضل وأكثر منفعة ولكن بشرط الإفصاح عن أثر التغيير في القوائم المالية والاستمرار في تطبيق الطرق الجديدة^٢.

❖ يلاحظ من الشرح السابق للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواجب توفرها حتى تعتبر هذه المعلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية، ومؤثرة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وجود اختلافات في منهجية الفكر المحاسبي بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير

^١ - المرجع السابق، ص ٥٨

^٢ - الشامي، أكرم يحيى، " أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية "، مرجع سابق، ص ٤٤

المحاسبة الأمريكية (FASB)، وهذا الاختلاف في منهج الفكر المحاسبي سبب رئيسي في اختلاف مخرجات هذا التوجه في الفكر المحاسبي، المتمثلة بشكل رئيسي في سياسات وأساليب المعالجة لبعض العمليات المحاسبية بالإضافة إلى الاختلاف النسبي في قواعد الإفصاح المطلوبة وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن كل جهة^١.

ويرى (الليثي، ٢٠٠٢)^٢ أنه من خلال استعراض خصائص المعلومات المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية فإننا نستخلص النتائج التالية:

١- أفضل نوع من المعلومات المحاسبية المتاحة هي المعلومات التي تحقق أكبر فائدة بالنسبة لمتخذي القرارات.

٢- المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تعزز أو تحدث تغيير في القرار المتخذ.

٣- المعلومات المفيدة هي المعلومات التي تتوافر عند الحاجة إليها، على أن يكون هنالك توازن بين التوقيت والدقة.

٤- المعلومات الموثوق بها هي تلك التي تعبر عن الظروف والأحداث الاقتصادية التي يجب أن تمثلها وتمكن مستخدميها من الاعتماد عليها.

٥- المعلومات المحاسبية القابلة للتحقق هي تلك المعلومات التي تعطي نفس النتائج عند استخدامها من قبل قائم آخر بالقياس وباتباع أساليب القياس نفسها.

٦- يجب أن تتصف وسيلة القياس بالتمثيل الصادق، أي يجب أن تعكس ما تمثله.

٧- يجب أن توفر المعلومات المحاسبية منافع تزيد عن تكلفة إعدادها.

كما أنّ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بإمكانها أن تحقق الفوائد التالية^٣:

١- إنّ وجود هذه الخصائص يزيد من قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية من قبل مستخدمي التقارير المالية.

٢- إنّ وجود هذه الخصائص في التقارير المالية يساعد في زيادة وتحسين مستوى الاتصال بين الأفراد.

^١ - الطرايرة، جمال علي، " التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن "، مرجع سابق، ص ٧٠

^٢ - الليثي، فؤاد محمد، " نظرية المحاسبة المدخل المعاصر "، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٢، ص ١٩٨-١٩٩

^٣ - المرجع السابق، ص ١٨٢

٣-٢-٣ المشاكل والمحددات المرتبطة بتطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

بالرغم من أنَّ الهدف النهائي لأنظمة المعلومات المحاسبية في المنشآت الاقتصادية هو توفير معلومات مفيدة تتصف بالخصائص النوعية المشار إليها أعلاه، إلا أنَّ تحقيق هذه الخصائص يواجه مجموعة من المشاكل والمعوقات أهمها^١:

١- احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية (أي الملاءمة والموثوقية): إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلاً قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة. فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الموضوعية ولكن بدرجة منخفضة من الملاءمة كونها أقل ارتباطاً وتمثيلاً للواقع، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في عملية التنبؤ.

٢- احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية للمعلومات المحاسبية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات: فالمعلومة قد تصل في الوقت المناسب ولكنها ذات قدرة تنبؤية منخفضة، كما في أرقام التكلفة التاريخية، وكذلك الحال فإنَّ السرعة في إعداد المعلومات المحاسبية في التوقيت الملائم تتعارض مع الدقة ودرجة الاكتمال.

٣- احتمالية زيادة تكلفة الحصول على المعلومات عن العائد المتوقع منها (اختبار التكلفة/ العائد): فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف مستخدمي التقارير المالية لا تعتبر معلومات مهمة، وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها، لذلك يجب أن تزيد منفعة المعلومات عن تكلفة الحصول عليها.

٤- ليست جميع المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر ذات فائدة: حيث أنَّ هذه المعلومات قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر، وهو ما يطلق عليه اختبار مستوى الأهمية، ويعتبر البند مهماً نسبياً إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة غير صحيحة إلى التأثير على اتخاذ القرار.

^١ - حميدات، جمعة، " مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية "، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، ٢٠٠٤، ص ٦٧-٦٨

٥- بالرغم من أن المعلومات المحاسبية قد تتصف بالملاءمة والموثوقية، إلا أن مستخدمي تلك المعلومات قد يواجهوا صعوبة في فهمها وتحليلها والإفادة منها في اتخاذ القرار: فقابلية الفهم للمعلومات المحاسبية تتطلب السهولة والوضوح التي يجب أن تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن في الواقع العملي هناك مستويات متفاوتة لقدرة مستخدمي القوائم المالية على فهمها واستيعابها. لذلك يقع على عاتق معدي التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية مع المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية للمنشأة.

٦- انتفاء المنفعة من خاصية قابلية المقارنة في عملية اتخاذ القرار إذا لم يتم اقترانها بسياسة التماثل والاتساق وعدم تغيير الطرق والسياسات المحاسبية لأجل التغيير فقط: إذ أن مستخدمي المعلومات المحاسبية يهتمون بمقارنة أداء الشركة مع أداء الشركات المشابهة لها، لذلك على الشركة الالتزام ما أمكن بسياسة الثبات والاتساق في تبني الطرق والسياسات المحاسبية والإفصاح بشكل واضح عن أي تغيير في تلك الطرق والسياسات والآثار المترتبة عليها.

٧- قد تكون المعلومات ذات أهمية نسبية منخفضة ولكنها بالنسبة لبعض متخذي القرار مهمة: فمثلاً قد يكون مبلغ الفائدة المدينة أو الدائنة غير مهم نسبياً كرقم، إلا أن بعض مستخدمي البيانات المالية يكون مهتماً بأن تفصح الشركة عن تلك المبالغ بشكل منفصل مما قد يغير قراره في الاستثمار أو التعامل مع الشركة.

❖ وقد أشار إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عند تناوله الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة أعلاه مجموعة من المحددات المرتبطة بتحقيق هذه الخصائص وهي^١:

١- التوقيت المناسب

تتعلق هذه الخاصية بضرورة أن يحصل مستخدمو المعلومات المحاسبية على القوائم المالية في الوقت الذي تؤثر فيه هذه المعلومات على القرارات المتخذة بناءً على تلك المعلومات. ويعتبر

^١ - أبو نصار، محمد ، وحמידات، جمعة، " معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية "، مرجع سابق، ص ١١

التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية أمراً هاماً ومؤثراً في خاصية الملاءمة، فعندما لا تتوفر المعلومات بالوقت المناسب، تفقد هذه المعلومات ملاءمتها لاتخاذ القرارات.

٢- الموازنة بين التكلفة والمنفعة

يجب الموازنة بين تكلفة المعلومات والمنافع التي يمكن الحصول عليها. أي أن المنافع التي يجب أن يتم الحصول عليها من المعلومات يجب أن تزيد عن التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات، ولا يوجد معيار ثابت لاختبار (التكلفة - المنفعة) لكل الحالات كونها عملية اجتهدية لكل موقف على حدة.

٣- الموازنة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة والموثوقية)

عادةً ما تُظهر الممارسات العملية أهمية الموازنة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من أجل تحقيق أهداف البيانات المالية. وتخضع عملية تحديد الأهمية النسبية لخصائص المعلومات في الحالات المختلفة للحكم والتقدير المهني.

٤- الصورة الصحيحة والعادلة / التمثيل العادل

يقصد بذلك وجود توافق وتطابق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية وبين مصادرها أو الأحداث التي تمثل هذه الأرقام، بمعنى أن تمثل الأرقام حقيقة ما حصل فعلاً.

❖ كما أشار إطار المفاهيم الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) أيضاً إلى أنّ هناك قيود على تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات، والتي بدورها تحد من فائدة المعلومات المحاسبية لمستخدميها وهي^١:

١- الموازنة بين التكلفة والمنفعة (Relative Cost Benefit)

حيث يجب أن تكون المنافع من المعلومات أكبر من تكلفة الحصول عليها. فالمعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجالات ترشيد القرارات.

^١- الشامي، أكرم يحيى، " أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية "، مرجع سابق، ص ٣٥-٣٦

٢- الأهمية النسبية / المادية (Materiality)

وهي مفهوم شائع يرتبط بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. حيث تُعنى بتحقيق نوع من التوازن بين كمية المعلومات المحاسبية المتوفرة وفاعلية اتخاذ القرارات.

وقد أشار بيان المفاهيم المالي SFAS No.2 إلى أنه في بعض الأحيان قد يكون هنالك تعارض بين اثنان أو أكثر من هذه الخصائص. فالمعلومات الملائمة قد لا تكون موثوقة، والمعلومات الموثوقة قد لا تكون ملائمة^١.

ويرى (Kieso, Weygandt, and Warfield, 2007) أن التطبيق العملي في إعداد القوائم المالية قد يواجه العديد من المشاكل المحاسبية ذات الصلة والتي تُعنى بتحقيق التوازن في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تنعكس في نتائجها على القوائم المالية للمنشأة، ولهذا لجأ المهتمون بالسياسات المحاسبية إلى تحديد الصفات (الخصائص) النوعية للمعلومات المحاسبية، وهذا بدوره تسبب في الكثير من الانتقادات لهذه الخصائص بسبب عدم إمكانية إخضاعها للتقدير الكمي الرقمي مما يعني مزيداً من التحيز واختلاف الجوهر عن الشكل، وبالتالي تقليل درجة مصداقيتها واعتماديتها^٢.

كما يرى (القشي، ٢٠٠٣)^٣ إلى أن هناك مشاكل ومحددات لاستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهي:

- ١- احتمالات التعارض بين الملاءمة والموثوقية، إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومة ودرجة الوثوق بها، فقد ترفض المعلومة وهي ملائمة، ولكنها غير موثوق بها أو تكون موثوقة ولكنها غير ملائمة كما الحال في البيانات التاريخية لبنود القوائم المالية.
- ٢- احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية، كالتعارض بين القدرة التنبؤية والتوقيت المناسب لتقديم المعلومات، كأن تصل المعلومات في الوقت المناسب ولكن ليس لها قدرة تنبؤية.
- ٣- هنالك معلومات ملائمة وموثوق بها ولكنها غير مفيدة، وذلك بسبب تدني أهميتها النسبية.
- ٤- قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها.

¹- Richard Lewis, David Pendrill, " Advanced Financial Accounting ", Seven Edition, Copyright Licensing Agency Ltd, London , United Kingdom , 2004, P.9

²- Kieso, Donald. E , Weygandt, Jerry. J , and Warfield, Terry. D, " Intermediate Accounting ", Twelfth Edition, Wiley & Sons Inc., New York, USA, 2007, P.28

^٣- القشي، ظاهر، " مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية "، مرجع سابق،

٥- قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه قد تواجه مشكلة في صعوبة فهم هذه المعلومات من قبل المستخدمين المختلفين لها، وبالتالي لن تكون مفيدة.

٦- مقارنة المعلومات المحاسبية لمنشآت منافسة ومشابهة، إلا أن هذه المنشآت لا تلتزم بسياسة التماثل أو الاتساق.

وفي دراسة (Wood & Young, 2001)^١ والتي ناقشت ما إذا كان هنالك تعارض بين خاصية الملاءمة وإمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية، توصلت الدراسة إلى أنه في ظل استخدام الأدوات الرقابية فإنه يمكن الوصول إلى تقدير يتمتع بدرجة عالية من الاعتمادية إلا أنه يكون غير ملائم.

ويرى الباحث أن هناك عوامل هامة تتحكم بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لا بدّ من التحقق منها عند إعداد البيانات المالية وهي:

- مستوى الأهمية: حيث يعتبر مستوى الأهمية للمعلومات المحاسبية خاصية مؤثرة في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتعتمد في تطبيقها على مجموعة من الاعتبارات الكمية والنوعية، حيث أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الملاءمة والأهمية النسبية.

- الكلفة أو العائد: حيث يعتبر مستوى التوازن بين الكلفة والعائد أحد القيود الرئيسية لإعداد وتوصيل المعلومات المحاسبية.

بالإضافة إلى ذلك فإنّ هناك العديد من المحددات التي تتعلق بتطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المذكورة عند إعداد القوائم المالية، والتي تؤثر بدورها على جودة المعلومات المحاسبية. ولذلك يجب العمل على تحقيق توازن بين هذه الخصائص، واستخدام الخصائص التي تجعل القوائم المالية تقدم الصورة الصحيحة والعادلة للمعلومات والأحداث الاقتصادية، وبما يجعل المعلومات المحاسبية ملائمة لاحتياجات المستخدمين المختلفين للمعلومات المحاسبية.

أخيراً من الملاحظ أنّ كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB قد حدد مجموعة من الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية وهي الملاءمة والموثوقية، القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة. وتمّ وضع خصائص المعلومات المحاسبية بناءً على معايير المحاسبة المالية الأمريكية على شكل هرم تشكل فيه خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية الخصائص الرئيسية، بينما تشكل كل من خاصية القابلية للفهم والقابلية للمقارنة الخصائص الثانوية

¹- Woodlock, Peter, & Young Richard, "The Trade off Reliability for Relevance Within a Steward- Ship Sitting", Managerial and Decision Economics, n.22, 2001, P.315

للمعلومات المحاسبية، وأشاروا لضرورة وجود هذا الهرم حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمتخذي القرارات. في حين أنّ مجلس معايير المحاسبة الدولية لم يحدد ترتيب لأهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإنما تركت للحكم الشخصي والمهني لمعدي البيانات المالية. كما أنّ كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية عملوا على تنظيم عملية التقديرات والأحكام التي تمارس في عملية الإبلاغ المالي من خلال صفات أخرى في المعلومات المحاسبية أطلق عليها " القيود على المعلومات المحاسبية " وتضمنت القيود على المعلومات المحاسبية بحسب معايير المحاسبة الدولية (التوقيت المناسب، الموازنة بين التكلفة والمنفعة، الموازنة بين الخصائص النوعية، والصورة الصحيحة والعادلة- التمثيل العادل). في حين تضمنت بحسب معايير المحاسبة المالية (الأهمية النسبية، والموازنة بين التكلفة والمنفعة). وبالمقابل فقد ركزت العديد من الدراسات والأبحاث المحاسبية على عملية تعريف خصائص المعلومات المحاسبية بشكل دقيق وإمكانية قياسها نظراً لأهمية المعلومات المحاسبية في تحقيق أهداف الإفصاح المحاسبي^١.

^١ - أبو علي، سوزي محمود، " دراسة أثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة رأس المال باستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبناءً على معايير المحاسبة الدولية "، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان الأردن، ٢٠٠٩، ص ١١-١٢

٣-٣ المبحث الثالث

تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تطبيق القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية

يشكل التوجه الحديث للاقتصاد السوري من نظام اقتصاد موجه، إلى نظام اقتصاد سوق اجتماعي تحدياً كبيراً للمنشآت الاقتصادية العاملة في سورية، ومدى قدرتها على التكيف مع هذه التغيرات والتطورات الاقتصادية الضرورية والملحة. وفي سبيل معالجة هذه التحديات فقد أصدرت الحكومة السورية العديد من التشريعات الاقتصادية والمالية اللازمة لعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، ويأتي في مقدمتها السماح بإحداث المصارف الخاصة لتسهم بشكل فعال في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، من خلال الإقراض والتسليف والتسهيلات الائتمانية غير المباشرة، كذلك فقد تمّ تعديل قانون الضريبة على الدخل لتشجيع المستثمرين على إقامة مشاريع جديدة وتطوير القائم منها كما تمّ إصدار التشريعات المتعلقة بإقامة سوق للأوراق المالية للتداول بالأسهم والسندات بهدف تعبئة المدخرات المحلية وإدخالها في عملية الاستثمار وتوسيع قاعدة المستثمرين وإفساح المجال لدخول رؤوس الأموال الأجنبية لردم الهوة بين الادخار المحلي المتدني والاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادية المطلوبة^١.

ومن خلال الظروف الاقتصادية المعاصرة التي تتصف بالتنافس الحاد والبحث المستمر عن البدائل التي تحقق الأهداف المرجوة المرتبطة باتخاذ القرارات، أصبحت هناك ضرورة ملحة لتطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في المنشآت الاقتصادية لتتكيف مع هذه التطورات، حيث تغيرت وظائف نظم المعلومات المحاسبية بتغير الأشكال القانونية التي طرأت على المنشآت الاقتصادية والانتقال إلى تأسيس شركات مساهمة كبيرة، أو تحويل الشركات الفردية والعائلية إلى شركات مساهمة. وبالتالي اتسعت دائرة الفئات ذات العلاقة بالمشروع وحاجة كل فئة إلى المعلومات حول المشروع بشكل مستمر، وتعتبر البيانات المالية أحد أهم الوسائل التي تحصل من خلالها الأطراف ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالمشروع على المعلومات التي يحتاجونها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.

^١- الجليلاتي، محمد، "متطلبات تحويل الشركات العائلية إلى شركات مساهمة عامة"، محاضرة أقامتها جمعية المحاسبين السوريين في المركز الثقافي في المزة، دمشق، سورية، ٥ أيار، ٢٠٠٧، ص ١٢

في ظل هذه التطورات ازدادت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية للمنشآت الاقتصادية على اعتبار أنها إحدى الوسائل الأساسية التي تتيح لمتخذي القرارات الاقتصادية اتخاذ قراراتهم، بالاستناد إلى أسس منطقية وسليمة للوصول إلى النتائج المتوخاة. وهذا بدوره استوجب قيام هذه المنشآت بالسعي لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لديها، وتحسين أساليب القياس والإفصاح المحاسبي لتلبية الحاجة المتزايدة للمعلومات المحاسبية التي توفرها بياناتها المالية. حيث أنّ الهدف الأول للبيانات المالية التي توفرها نظم المعلومات المحاسبية هو تقديم معلومات مفيدة ومناسبة للأطراف العديدة في المجتمع والتي تعتمد على البيانات المالية في اتخاذ قراراتها. وهذا بدوره دفع العديد من المنشآت الاقتصادية إلى ضرورة البحث عن أفضل الحلول والأساليب المحاسبية لتكون قادرة على التكيف مع مقتضيات ومتطلبات بيئة العمل الحديثة في سورية، بالإضافة إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية لديها لتلبي احتياجات الأطراف المختلفة والمهتمة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشأة. وقد بدأت هذه المنشآت فعلاً في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية في إعداد بياناتها المالية، على اعتبار أنّ إعداد القوائم المالية بالاستناد إلى معايير المحاسبة الدولية يؤثر على كفاءة وفاعلية القرارات. ويتجلى هذا التأثير من خلال ما تحققه المعلومات التي توفرها هذه القوائم من إرشاد متخذي القرارات إلى القرارات السليمة والمستندة إلى أسس علمية ومنطقية.

وقد كان لصدور المرسوم التشريعي رقم ٥٥/ ، بتاريخ ١٠/١/ ٢٠٠٦ القاضي بتأسيس سوق دمشق للأوراق المالية والرسوم التشريعي رقم ٦١ لعام ٢٠٠٧ المتعلق بالسماح بإعادة تقييم أصول الشركات وما تبع ذلك من ضرورة تحويل شركات الأشخاص التي تشكل في معظمها شركات عائلية إلى شركات مساهمة لأغراض الإدراج في سوق دمشق للأوراق المالية، وما نشأ عنها من مشكلة قياس القيمة العادلة لأصول والتزامات تلك الشركات، دوراً كبيراً في التوجه إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية، حيث أنّ تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية يسهم في تحسين فرصة المؤسسة الاقتصادية على التكيف الإيجابي مع تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، ويوفر معلومات محاسبية مفيدة ومناسبة لشريحة واسعة من مستخدمي المعلومات فالمعلومات المحاسبية لم تعد تهم فئة صغيرة من مالكي رؤوس الأموال، بل أصبحت ذات أهمية لفئة كبيرة من المستثمرين في الشركات المساهمة وغيرهم من الجهات الأخرى في المجتمع.

ويمكن القول بأنّ هناك وظائف جديدة أصبحت ملقاة على عاتق النظم المحاسبية أهمها^١:

- ١- إيضاح التغيرات على المركز المالي للمشروع.
- ٢- تحديد التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع.
- ٣- تحديد طرق تقييم المشروعات والمفاضلة بين البدائل المختلفة.
- ٤- تحديد أسس الرقابة وكيفية وضع النظم المختلفة لها.
- ٥- تحديد النظام المحاسبي الذي يتفق مع معايير المحاسبة الدولية.

وبحسب ما أشار إليه (Kieso, Weygandt, and Warfield, 2001)^٢ فإنّ التقارير المالية تهدف إلى تزويد المستخدمين بمعلومات:

- ١- مفيدة للمستثمرين والمقرضين الحاليين والمتوقعين والمستخدمين المختلفين في اتخاذ قرارات رشيدة واستثمارية أو ائتمانية أو قرارات مماثلة، وبالتالي يجب أن تكون هذه المعلومات شاملة حتى يستفيد منها جميع المستخدمين الذين يملكون فهماً معقولاً أو مقبولاً للنشاطات الاقتصادية.
- ٢- تساعد الفئات المستخدمة لها في تقدير مبالغ ووقت، وظروف عدم التأكد فيما يخص التدفقات النقدية المستقبلية المتأتية من توزيع الأرباح أو الفوائد وبيع أو استحقاق الاستثمارات أو القروض.
- ٣- حول موارد المنشأة الاقتصادية والالتزامات على هذه الموارد والعمليات والأحداث والظروف التي تُغيّر من هذه الموارد والالتزامات.

ويرى الباحث أنّ الهدف الأساسي من عملية إعداد التقارير المالية التي توفرها نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الاقتصادية في ظل التطورات التي تشهدها بيئة الأعمال في سورية، يتمثل في تقديم معلومات تعبر بصدق وعدالة عن المركز المالي، الأداء المالي، والتدفقات النقدية للمنشأة بحيث تكون مفيدة لقاعدة واسعة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية بالإضافة إلى تمكين مستخدمي المعلومات المحاسبية من تقييم كفاءة الإدارة في عملية إدارة الأصول والالتزامات، وقياس الأداء المالي للمنشأة.

^١ - هلال، حسين مصطفى، " تصميم وتقييم نظم المعلومات المحاسبية "، ورشة عمل أمن ونظم المعلومات، شرم الشيخ، مصر، ٦-١٠ شباط، ٢٠٠٤، ص ١٢

^٢ - Kieso, Donald. E , Weygandt, Jerry. J , and Warfield, Terry. D, " Intermediate Accounting ", Tenth Edition, Wiley & Sons Inc., New York, USA, 2001, P.5

وهذا ما أشار إليه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) من خلال المعيار المالي SAFS No.157 ، حيث يوفّر هذا الإصدار قدراً أكبر من الاتساق في المعلومات المحاسبية عن الماضي والتي تشتت الحاجة إليها في تنفيذ الممارسات المحاسبية لأغراض قياس الأصول والالتزامات المالية للمنشآت بصورة عادلة، وبالتالي من المرجح أن يكون لها تأثير كبير على كيفية حساب قيمة الاستثمار في محفظة الشركة. ويؤكد الإصدار (١٥٧) خروج الثمن مقابل دخوله في تحديد سعر القيمة العادلة^١.

في حين أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى أنّ العرض العادل والامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يقتضي عرضاً صادقاً لآثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى وفقاً للتعريفات ومعايير الاعتراف فيما يخص الأصول والالتزامات والدخل والمصاريف المبينة في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية. ويفترض أن ينتج عن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى جانب الإفصاح الإضافي متى لزم الأمر بيانات مالية تحقق عرضاً عادلاً وفي جميع الأحوال تحقق المنشأة عرضاً عادلاً بالامتثال من كافة النواحي المادية لمعايير المحاسبة الدولية الملائمة ويتطلب الإفصاح العادل^٢:

أ- اختيار وتطبيق سياسات محاسبية بموجب معايير المحاسبة الدولية تتطبق بشكل محدد على بند معيّن.

ب- تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفّر معلومات مناسبة وموثوقة وقابلة للمقارنة ومن الممكن فهمها.

ج- تقديم إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات أو أحداث وظروف معيّنة على المركز المالي والأداء المالي للمشروع.

ويرى (سلوم ونوري، ٢٠٠٩)^٣ أنّ الغرض الأساسي لمعايير المحاسبة الدولية هو تحديد أساسيات الطرائق السليمة لقياس وعرض وإيضاح عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي، فالمعايير المحاسبية هي التي تربط الأهداف والمفاهيم بالتطبيقات العملية.

^١- إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف، " دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة "، مرجع سابق، ص ١٣-١٤

^٢- مجلس معايير المحاسبة الدولية، " معايير المحاسبة الدولية "، ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٢٩٥

^٣- سلوم، حسن عبد الكريم، ونوري، بتول محمد، " دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية "، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن، ٢٠٠٩، ص ١٢

يمكن من خلال العرض السابق التوصل إلى نتيجة مفادها أن مسوغ استخدام القيمة العادلة كبديل لقياس عناصر الأصول والالتزامات المالية والإفصاح عنها يعود إلى أن البدائل الأخرى للقياس لا تعتبر ذات فعالية وكفاءة عالية عند اتخاذ القرارات، وذلك من خلال المعلومات المحاسبية التي توفرها، بالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق نموذج القيمة العادلة كبديل محاسبي يحقق الغايات والأهداف المرجوة من عمليتي القياس والإفصاح المحاسبي، ويؤثر بشكل إيجابي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي توفرها البيانات المالية للمنشأة، وذلك من خلال الخصائص التي يسهم تطبيق القيمة العادلة في توفيرها للمعلومات المحاسبية، مما يجعل هذه المعلومات مفيدة للأطراف المستفيدة منها.

وبحسب ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 1) فإن بند المعلومات يتعارض مع هدف البيانات المالية عندما لا يمثل بصدق المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي يقصد تمثيلها أو يتوقع منه على نحو معقول تمثيلها ومن المحتمل بالتالي أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو البيانات المالية^١.

وقد أثبتت بعض الدراسات أن القيمة العادلة تكون أكثر موثوقية من التكلفة التاريخية كما في دراسة (Dietrich, Harris and Muller, 2001)^٢ حيث خلصت الدراسة إلى أن استخدام القيمة التقديرية في قياس قيم الأصول تكون أكثر دقة وأقل تحيزاً من بيانات التكلفة التاريخية كمقياس لسعر البيع الفعلي.

كما أشار كيسو وآخرون إلى أن إظهار القيمة العادلة لبنود من الأصول والالتزامات يحقق فائدة كبيرة لمستخدمي البيانات المالية، وهذا ما أخذت به معايير المحاسبة المالية حيث أن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB يطلب الإفصاح عن القيمة العادلة لمعظم الأدوات المالية التي لا تسجل بالقيمة العادلة وكذلك فإن هناك دلائل على استمرار هذا التوجه مستقبلاً^٣.

وقد بينت دراسة (Barth, Beaver and Landsman, 2001)^٤ أن القيمة المحاسبية تعتبر مفيدة (Value relevance) إذا كان لها قدرة لتقدير قيمة السهم السوقية للمنشأة، وحتى يتحقق ذلك لابد أن تقدم هذه القيمة معلومات ملائمة للمستثمرين لتقييم المنشأة بشكل موثوق^٥.

^١ - مجلس معايير المحاسبة الدولية، " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "، ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٢٩٦

^٢ - Dietrich Richard J, Harris Marry S, and Muller Karl A , " The Reliability of Investment Property Fair Value Estimates " Journal of Accounting and Economics, vol. 3٠, 2001, PP.125-158

^٣ - Kieso, Donald. E , Weygandt, Jerry. J , and Warfield, Terry. D, " Intermediate Accounting ", Tenth Edition, Wiley & Sons Inc., New York, USA, 2001, P.44

^٤ - Barth, Marry E.; Beaver, William H. and Landsman, Wayne R., " The relevance of the value relevance literature for financial accounting standard setting: Another view ", Journal of Accounting and Economics, vol. 31, 2001, pp. (77-104).

كما بينت دراسة (Carroll, and Petroni, 2002) أنَّ إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة يقدّم معلومات محاسبية أكثر موثوقية، ويوفّر معلومات تتمتع بمصداقية أكبر من محاسبة التكلفة التاريخية كما أظهرت هذه الدراسة أنَّ القيمة العادلة للأدوات المالية لها قوّة تفسيرية لأسعار الأدوات المالية أكبر مما تقوم به عندما تكون مقيمة بالتكلفة التاريخية^١.

ويشير (Stephanie, 2008)^٢ أنَّ المعلومات المتوفرة عن القيمة العادلة ملائمة ومؤثرة في عملية اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين. حيث تعكس القيمة العادلة توقعات الأسواق المالية، والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المتعلقة بالأدوات المالية. بالإضافة إلى ذلك فإن القيمة العادلة تمكّن من المقارنة بين الأدوات المالية المختلفة، لذلك فهي تؤثر في قرارات بيع، شراء والاحتفاظ بالأصول المالية بصورة حالية، كما أنَّها تزود بالمعلومات حول الاقتراض، الاحتفاظ، تسديد الالتزامات المالية. لذلك فإن القيمة العادلة تشكل الأساس في تقييم أداء الإدارة من وجهة نظر حملة الأسهم.

❖ إنَّ استخدام القيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي يحقق العديد من الخصائص التي تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، أهمها^٣:

١- موضوعية القياس:

يقصد بموضوعية القياس الابتعاد عن التحيز والأحكام الشخصية والمسبقة في قياس بنود القوائم المالية. ويرى مؤيدوا مبدأ التكلفة التاريخية أنَّ موضوعية القياس المحاسبي تكون من خلال الاعتماد على القيم الدفترية والمبالغ الفعلية التي تنشئ نتيجة حيازة الأصل، أو تكبّد الالتزام لحظة وقوع الحدث المالي. وفي هذا السياق عزّف (Kieso, Weygandt, and Warfield, 2005)^٤ التكلفة التاريخية بأنّها: المبدأ المحاسبي الذي ينادي بضرورة الاعتراف وتسجيل الأصول والالتزامات بالسعر العادل لحظة وقوع الحدث الاقتصادي، والإبقاء مستقبلاً على هذا السعر بدون تعديلات. وقد ذهبت المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إلى اعتبار أسعار السوق على أنها أفضل مؤشر لقياس قيمة الأصول والالتزامات المالية في تاريخ محدد.

٢- الاستمرارية:

¹- Carroll Thomas J, and et al, " the Reliability of Fair Value Versus Historical Cost Information- Evidence from Closed End Mutual Funds ", Working Paper, Department of Accounting and Finance, 2002

²- Stephanie, Schneider, " The Fair Value Option of IAS in the Context of Fair Value Accounting ", University of Gavle, Business Adminstrating, 2008, P.25

^٣- فخر، نواف ، والرضا، عقبة ، والمصري، تيسير، " المشكلات المحاسبية المعاصرة " ، مرجع سابق، ص٢٨٨

⁴- Kieso, Donald. E , Weygandt, Jerry. J , and Warfield, Terry. D, " Intermediate Accounting ", Eleventh Edition, Wiley & Sons Inc, New York, USA, 2005, P.38

يهدف مفهوم القيمة العادلة إلى إظهار البنود المالية المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، بحيث يعترف بالدخل إما بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المنشأة، أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة.

إنّ مبدأ القيمة العادلة مبني على فرض الاستمرارية (Going Concern)، أي أنّ المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه المنشأة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو عند الاضطرار للبيع^١.

٣- الملاءمة:

إنّ مستخدمي البيانات والمعلومات المالية يتوقعون أن تكون المعلومات المنشورة والمفصح عنها في القوائم المالية متصفة بالصحة والدقة والموثوقية حتى تكون ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. فمستخدمو البيانات المالية يتساءلون عن المدى الذي يستطيعون فيه الاعتماد والوثوق بهذه المعلومات حيث أنّ الكثير منهم أصبح على علم بأن البيانات المالية تستند إلى مفاهيم ومبادئ تشوبها كثير من العيوب والتقديرات، التي تجعلها أقل موثوقية لاتخاذ القرارات الاقتصادية وهذا بدوره أدى للتحويل إلى استخدام القيمة العادلة في عملية القياس المحاسبي^٢.

٤- قابلية التحقق:

توفّر القيمة العادلة معلومات قابلة للتحقق وفق ظروف السوق الحالية، فالأسعار المعروضة في سوق نشطة تمثل دليلاً موضوعياً على قيمة الأصول والالتزامات المراد قياسها في تاريخ محدد. أمّا في حال عدم توفّر أسعار سوقية للبنود المالية المراد قياسها فإن السعر في هذه الحالة يتحدد بين طرفي العملية التجارية (البائع الراغب في البيع ، والمشتري الراغب في الشراء) ويؤيد هذا الرأي العديد من المنظمات المهنية الدولية، وذلك بحسب ما جاء في إرشادات مجلس معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة ويأتي هذا التوجه في ظل اتساع نطاق التعامل في الأدوات المالية المختلفة ومشتقاتها^٣.

^١ - السعافين، هيثم، " معايير المحاسبة الدولية المعدلة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي"، ورشة عمل مهنية، الجلسة الثانية، عمان-الأردن، ٢٨-٢٩ أيلول ٢٠٠٥، ص ١٣

^٢ - القشي، ظاهر، " السياسة المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) في الشركات المساهمة الأردنية"، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ٢/١٠/٢٠٠٧، ص ٣

^٣ - فخر، نواف ، والرضا، عقبة ، والمصري، تيسير، " المشكلات المحاسبية المعاصرة " ، مرجع سابق، ص ٣٠٠-٣٠١

ويرى (Stephen, 2008)^١ أن هدف القيمة العادلة هو تقدير أفضل الأسعار الممكن تحقيقها في الصفقات المنظمة بين المشاركين في السوق، والمستندة إلى معلومات وشروط حالية. ولتحقيق هذا الهدف يجب دمج المعلومات الحالية بالكامل حول التدفقات النقدية المستقبلية، والمخاطر الحالية ومعدلات الخصم إلى مقاييس القيمة العادلة المستخدمة.

كما يرى (Atiyeh, 2006)^٢ أنه من أجل تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات ملائمة يفضل استخدام القيمة العادلة لقياس الأصول والالتزامات المالية، كما يجب أن يكون هنالك إفصاح ملائم يوضح كيف تمّ التوصل إلى المعلومات المالية التي تمّ إعدادها حسب القيمة العادلة. وأنّ القيمة العادلة تعكس حالة السوق التي كانت سائدة عندما تمت العملية وأنّ القيمة العادلة تعطي أساساً قوياً للتوقعات أفضل من الأرقام التاريخية لأنّ الأرقام التاريخية تعكس أحوال السوق غير الواقعية أو الجارية، وأنّ الأرقام التاريخية تفقد قيمتها مع مرور الزمن وتصبح غير قادرة على إعطاء المستثمر صورة واقعية عن قيمة المنشأة.

وهناك ترابطاً بين حلقات الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، بحيث أنّ أي خلل في أي من هذه المستويات سوف يؤدي إلى خلل في ناتج العملية المحاسبية. والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي الأكثر تأثيراً وتأثيراً في هذا الإطار، حيث أنّ تحقق هذه الخصائص يعني بالضرورة وجود مبادئ ومفاهيم وفروض ومحددات محاسبية كافية وكفوءة، ويضمن هذا بالتالي تحقق توافر معلومات مفيدة لمتخذي القرارات^٣.

وقد قام البعض^٤ بعرض العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية عند قياس الدخل المحاسبي والعلاقات المتبادلة عند قياس القيمة العادلة وسوق المنافسة الكاملة من خلال الشكل التالي، (الشكل رقم ٤):^٥

^١- Stephen G. Ryan, " Fair Value Accounting: Understanding the Issues Raised by the Credit Crunch", Council of Institutional Investors, New York University, July 2008, P.3

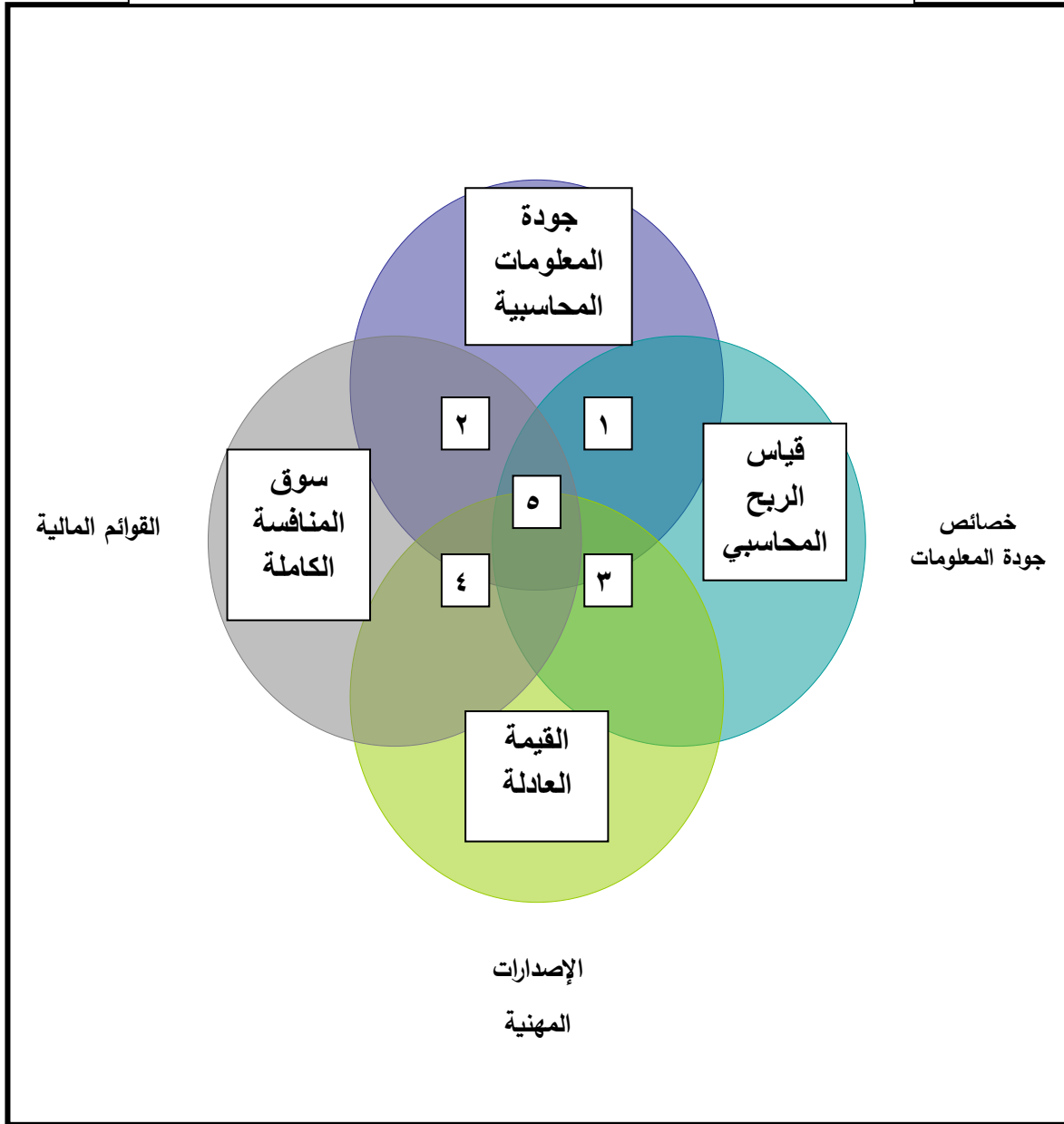
^٢- Atiyeh, Sulayman, "Merits and Dismerits of Fair Value Accounting" The Seventh International Scientific Professional Conference, Jordanian Association of Certified Public Accountants, Amman, Jordan, September, 2006, p.11

^٣- السعيد، معتز، " أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية"، مرجع سابق، ص ٧١

^٤- لمزيد من التفاصيل راجع: د. محمد أحمد إبراهيم خليل، " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية - دراسة تطبيقية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، ٢٠٠٥

^٥- إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف، " دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة"، مرجع سابق، ص ١٠-١١

العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وبين قياس الربح المحاسبي



تتمثل المنطقة المتقاطعة رقم (١) في الدور المتبادل بين كل من جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قياس الربح المحاسبي، في الوقت الذي تؤثر فيه سوق المنافسة الكاملة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية من خلال المعلومات المنشورة بالقوائم المالية وهذا ما توضحه المنطقة المتقاطعة رقم (٢) أما المنطقة رقم (٣) تشير إلى العلاقة بين العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي في ظل توفر خصائص نوعية لجودة المعلومات، بينما تشير المنطقة رقم (٤) إلى العلاقة القوية بين الإصدارات المهنية الرامية إلى توحيد قياس القيمة العادلة للأصول المعروضة في

القوائم المالية في ظل سوق المنافسة الكاملة من خلال حركة تداول الأصول سواء مالية أو أصول أخرى. أما المنطقة رقم (٥) نقطة التقاء وترابط العناصر الأربعة والتي تتمثل في الآثار المباشرة في مدى دلالة المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية والتي تؤدي إلى القياس العادل لقيم الأصول متمثلاً في مدى تأثير المعلومات على الأداء المتميز وتوازن المصالح للوحدات الاقتصادية.

وبالنتيجة نجد أنّ معظم الدراسات والأبحاث المحاسبية أشارت إلى أنّ تطبيق القيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي يزود مستخدمي البيانات المالية بمعلومات محاسبية مفيدة تتوفر فيها مجموعة من الخصائص النوعية التي تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

ويرى الباحث أنّ التطورات الاقتصادية التي شهدتها سورية مؤخراً وما نجم عنها من اتساع دائرة الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية أسهمت في إحداث نقلة نوعية في بنية الاقتصادي المحلي في سورية. وتبع هذه التحولات السريعة والمتشابكة تزايد الاهتمام بالحصول على معلومات مفيدة ومناسبة من قبل الأطياف العديدة في المجتمع والتي تعتمد على البيانات المالية في اتخاذ قراراتها وأصبحت المعلومات المحاسبية تشكّل مورداً هاماً ورئيسياً في عملية اتخاذ القرارات من قبل هذه الأطراف سواء أكانت داخلية أم خارجية، كلاً حسب استفادته من تلك المعلومات. وبالنتيجة فقد أدى ذلك إلى ضرورة إحداث تطوير في طبيعة ونوعية البيانات والمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية. كما دفعت هذه التطورات المسؤولين عن إعداد القوائم المالية في المنشآت الاقتصادية إلى السعي لتطوير أسس القياس والإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستخدمة لديها وذلك عن طريق تقديم معلومات محاسبية تصوّر الواقع الحقيقي والفعلي للمنشأة، وتعكس جميع آثار التغيرات الاقتصادية على بياناتها المالية، وفي سبيل تحقيق ذلك تمّ اللجوء إلى الأسس والمبادئ التي توفرها معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بقياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات للمنشآت وذلك للإيفاء بضرورات ومقتضيات بيئة العمل الحديثة المحلية في سورية والإدراج في بورصة دمشق للأوراق المالية، ولتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة المستندة إلى معلومات عادلة تعكس الوقائع الاقتصادية المؤثرة على المشاريع الاقتصادية.

❖ وفي سبيل تعزيز المقدرة التفسيرية للجانب النظري من البحث أمام القارئ، والباحثين الراغبين في إعداد أبحاث مستقبلية تتعلق بالقيمة العادلة ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال السورية، قام الباحث بإجراء تحليل للقوائم المالية لبعض الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية التي تلتزم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية بما فيها المعايير الموجهة نحو القيمة العادلة لبيان أثر تطبيق القيمة العادلة في البيانات المالية المنشورة لهذه الشركات وفيما يلي نتائج هذا التحليل:

تم استخدام التحليل الأفقي (تحليل الاتجاه) في دراسة القوائم المالية لخمس شركات مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهذه الشركات الخمس موضحة في الملحق رقم (٢)، ويعود السبب في اختيار هذه الشركات إلى عدم التزام جميع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بكافة متطلبات معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة. وقد قام الباحث بإجراء مقارنة للتغيرات التي طرأت على بعض العناصر المالية المفصّل عنها في القوائم المالية المنشورة لهذه الشركات، وذلك للتمكن من الإجابة على سؤالين أساسيين هما:

أولاً: هل تطبق الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية معايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائمها المالية.

ثانياً: في حال قيام هذه الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائمها المالية، هل هناك أثر لتطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في البيانات المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وللإجابة على هذين السؤالين لابدّ أولاً من أخذ فكرة عامة عن سوق دمشق للأوراق المالية: تأثرت بيئة الأعمال السورية بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتحوّلات الاجتماعية، نتيجة التطورات الكبيرة التي شهدتها معظم دول العالم في العقود الأخيرة، وتماشياً مع هذه التطورات الاقتصادية العالمية، والحاجة إلى سوق مالي تعكس تطور الاقتصاد المحلي لإتمام البنية التحتية اللازمة لإنشاء بيئة استثمارية متكاملة الملامح، صدر القانون رقم ٢٢/ لعام ٢٠٠٥ والمتضمن إحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وأسندت إليها مهمة إعداد مشروع قانون سوق الأوراق المالية السورية، كما صدر المرسوم التشريعي رقم ٤٧/ لعام ٢٠٠٦ المتضمن تشكيل مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الذي أولى عناية بالغة لإعداد مشروع قانون سوق دمشق للأوراق المالية، وصدر المرسوم التشريعي

لسوق دمشق للأوراق المالية بالرقم /٥٥/ في تشرين الأول لعام ٢٠٠٦، ونصّ المرسوم على أن تتمتع سوق دمشق للأوراق المالية بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وتخضع في ممارسة عملها ونشاطها لأحكام المرسوم التشريعي /٥٥/ والأحكام المنصوص عليها في قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية رقم /٢٢/ لعام ٢٠٠٥ ومختلف الأنظمة الصادرة عن مجلس إدارة السوق بعد اعتمادها من قبل الهيئة.

وتّم تشكيل مجلس إدارة سوق دمشق بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٥٦٣) بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٥ ليتمّ تعديله لاحقاً بموجب القرار رقم (٣٣٢٠) تاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٩. وقد بدأت إدارة السوق بتلقي طلبات الإدراج والعضوية من الشركات المساهمة، وشركات الخدمات والوساطة المالية منذ تاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٥، وتمّ افتتاح السوق بشكل رسمي في العاشر من آذار لعام ٢٠٠٩.

وقد أوضح القرار رقم /٧٢٠/ الصادر عن مجلس إدارة السوق بتاريخ ٢٠١١/١٠/٥ تعليمات إدراج وتداول الشركات المساهمة المغفلة الخاصة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث نصّت الفقرة (هـ) من المادة الرابعة من القرار أن تكون البيانات المالية للشركات عن آخر سنة معدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومدققة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.

وبالتالي فقد ألزمت القرارات والتعليمات التنظيمية الصادرة عن إدارة سوق دمشق للأوراق المالية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائمها المالية. وبذلك تكون الإجابة على السؤال الأول بأنّ الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تطبق معايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائمها المالية.

ولكي يتمكن الباحث من الإجابة على السؤال الثاني تمّ إجراء دراسة للقوائم المالية للشركات الخمس التي تمّ تحليل قوائمها المالية، وذلك لبيان فيما إذا كان هناك أثر لتطبيق القيمة العادلة في البيانات المالية الخاصة بتلك الشركات وفي سبيل ذلك قام الباحث بتحليل بعض عناصر القوائم المالية المنشورة لهذه الشركات للأعوام (٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠) وقد توصل الباحث إلى أنّ هناك أثر واضح لتطبيق القيمة العادلة في تلك القوائم، وقد تمّ استخلاص الجدول التالي للبنود الأساسية التي تأثرت بتطبيق القيمة العادلة.

الجدول رقم (١) : اتجاهات التطور في الاستثمارات المالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة
للشركات الخمس

البيان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
استثمارات مالية متاحة للبيع	449,146,923	3,854,483,630	7,168,216,498
التغير المتراكم في القيمة العادلة	.	78,480,203	167,208,874

نلاحظ من الجدول السابق أنَّ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ارتفعت من (449,146,923) عام ٢٠٠٨ ل.س، إلى (7,168,216,498) ل.س عام ٢٠١٠، وأنَّ التغير المتراكم في القيمة العادلة ارتفع من (78,480,203) ل.س عام ٢٠٠٩، إلى (167,208,874) ل.س عام ٢٠١٠.

كما نلاحظ من خلال هذا الجدول أنَّ هناك تصنيفات للموجودات المالية تتوافق مع معيار المحاسبة الدولي IFRS No.7 ، ويتم إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع حسب الأسعار السائدة في السوق في نهاية كل عام، ويتم معالجة فروقات إعادة التقييم في حساب (التغير المتراكم في القيمة العادلة) ضمن حقوق الملكية، ونلاحظ أنَّ هناك تغير واضح في قيمة هذا الحساب للسنوات المدروسة.

ويوضح الجدول التالي نسبة اتجاهات التطور للاستثمارات المالية المتاحة للبيع والتغير المتراكم في القيمة العادلة بعد اعتبار سنة ٢٠٠٨ هي سنة الأساس.

الجدول رقم (٢) : نسبة اتجاهات التطور في الاستثمارات المالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة
للشركات الخمس

البيان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
استثمارات مالية متاحة للبيع	%١٠٠	%٨٥٨	%١٥٩٦
التغير المتراكم في القيمة العادلة	.	%١٠٠	%٢١٣

نلاحظ من الجدول السابق أنّ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ارتفعت بنسبة بلغت ٨٥٨٪ في العام ٢٠٠٩، وبنسبة ١٥٩٦٪ في العام ٢٠١٠، كما أنّ التغير المتراكم في القيمة العادلة ارتفع بنسبة ٢١٣٪ في عام ٢٠١٠.

وكما هو واضح من خلال التحليل السابق فإننا نلاحظ وجود أثر واضح لتطبيق القيمة العادلة في البيانات المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بسبب التغير في أساليب القياس المستخدمة من قبل هذه الشركات.

ولمعرفة طبيعة أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال السورية، تمّ إعداد دراسة ميدانية تضمنت استقصاء لآراء عينة من مجتمع البحث، وقد تمّ عرض خطوات إنجاز هذه الدراسة الميدانية ونتائجها في الفصل الثالث من هذا البحث.

٤ - الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

٤-١ المبحث الأول: خطوات انجاز الدراسة الميدانية

٤-٢ المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

٤-١ المبحث الأول

خطوات انجاز الدراسة الميدانية

٤-١-١ منهج الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، لكونها تهدف إلى التعرف على واقع تطبيق القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية وبيان أثرها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، لكونه المنهج الأكثر ملائمة للدراسات الوصفية وباعتباره جهداً علمياً منظماً للحصول على معلومات وبيانات لوصف الظاهرة موضوع البحث. ويعرّف منهج البحث الوصفي (descriptive Research): بالمنهج الذي يدرس المتغيرات كما هي موجودة في حالاتها الطبيعية، لتحديد العلاقات التي يمكن أن تحدث بين هذه المتغيرات^١.

٤-١-٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الفئات التي تهتم بالقوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهم المحاسبون الماليون في هذه الشركات، ومدققي الحسابات الخارجيين والوسطاء الماليون، بالإضافة إلى الباحثين والأكاديميين المتخصصين في مجال معايير المحاسبة الدولية. وقد تمّ اختيار عينة عشوائية لكل فئة من مجتمع البحث، حيث تمّ إجراء استقصاء لآرائهم ووجهات نظرهم المختلفة لبيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وقد تمّ تقسيم عينة الدراسة إلى أربعة مجموعات ضمن فئات محددة بحسب نوع العمل. وبحسب (Cooper & Schindler)^٢ فإنّ تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعات أو فئات فرعية يُمكن من أخذ عينة عشوائية بسيطة ضمن كل فئة ويؤدي إلى ما يلي:

أ- زيادة الفعالية الإحصائية للعينة.

ب- توفير بيانات كافية لتحليل المجتمعات الفرعية المختلفة.

^١ W. Wiersma, " Research in Education: An Introduction ", University of Toledo, USA, 2004, p.15

^٢ D. Cooper, P. Schindler, " Business Research Method ", Seven Edition , McGraw-Hill INC, New York, 2001, P.185

ج- القدرة على استخدام طرق وإجراءات بحث مختلفة على فئات مختلفة.

ويبين الجدول التالي إحصائية عينة الدراسة وفقاً للفئات الفرعية التي ينتمي إليها أفراد عينة الدراسة وبحسب مجال العمل.

الجدول رقم (٣) : إحصائية توضح عينة الدراسة حسب الفئات المستهدفة

الاستبانات الموزعة ودرجة الاستجابة ونسبتها			فئات العينة
نسبة الاستجابة	الاستبانات المستردة	الاستبانات الموزعة	
٦٥.١٢%	٢٨	٤٣	محاسب مالي
٥٣.٨٥%	١٤	٢٦	وسيط مالي
٦٦.٦٦%	26	٣٩	مدقق حسابات
٧٢.٢٢%	39	٥٤	أكاديمي
٦٦.٠٥%	١٠٧	١٦٢	المجموع

يتضح من خلال هذا الجدول أنّ نسبة الاستبانات المستردة من الاستمارات الموزعة بلغت ٦٥.١٢٪ بالنسبة لعينة المحاسبين الماليين، و ٥٣.٨٥٪ بالنسبة للوسطاء الماليين، و ٦٦.٦٦٪ بالنسبة لمدققي الحسابات، و ٧٢.٢٢٪ بالنسبة للأكاديميين، أما على المستوى الكلي للاستبانات الموزعة البالغة (١٦٢) استبانة، فقد تمّ استرداد (١٠٧) استبانات صالحة للتحليل بنسبة ٦٦.٠٥٪ من إجمالي الاستبانات الموزعة، وتعتبر هذه النسبة مقبولة في ظل حداثة موضوع الدراسة والجهد المبذول من الباحث في توزيع الاستبانات والعمل على استردادها.

٤-١-٣ الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة

تبين الجداول التالية المستخرجة من برنامج التحليل الإحصائي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) إحصائيات الخصائص الشخصية لعينة الدراسة وكما يلي:

الجدول رقم (٤) : تقاطع صفات كل من المؤهل ومجال العمل والخبرة لعينة الدراسة

Crosstabulation المؤهل * مجال العمل * سنوات الخبرة

Count

			مجال العمل				الإجمالي
			محاسب مالي	وسيط مالي	مدقق حسابات	أكاديمي	
سنوات الخبرة							
أقل من ٥ سنوات	ماجستير	المؤهل	٥	—	٢	٩	١٦
	دبلوم		٣	١	١	—	٥
	بكالوريوس		٩	٧	٥	—	٢١
	الإجمالي		١٧	٨	٨	٩	٤٢
٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات	دكتوراه	المؤهل	—	—	—	٢	٢
	ماجستير		٣	٢	١	١١	١٧
	دبلوم		—	٣	٨		١١
	بكالوريوس		٤	١	٤		٩
الإجمالي		٧	٦	١٣	١٣	٣٩	
١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة	دكتوراه	المؤهل		—	—	٦	٦
	ماجستير		١	—	١	٤	٦
	دبلوم		١	—	١	—	٢
	بكالوريوس		١	—	١	—	٢
الإجمالي		٣	—	٣	١٠	١٦	
أكثر من ١٥ سنة	دكتوراه	المؤهل	—	—	—	٧	٧
	ماجستير		—	—	١	—	١
	بكالوريوس		١	—	١	—	٢
	الإجمالي		١	—	٢	٧	١٠

يبين الجدول السابق رقم (٤) إحصائية الخصائص الشخصية لعينة الدراسة وفقاً لتقسيمات فئات العينة المدروسة (المؤهل، مجال العمل، سنوات الخبرة)، وكما يظهر الحقل الأول من الجدول فإن عدد أفراد العينة الذي تقل خبرتهم عن خمس سنوات بلغ (٤٢) منهم (١٧) يعملون محاسبين ماليين، و(٨) وسطاء ماليين، و(٨) مدققي حسابات، و(٩) أكاديميين، أيضاً منهم (١٦) يحملون شهادة الماجستير، و(٥) يحملون شهادة الدبلوم، و(٢١) يحملون إجازة جامعية. كما يظهر الحقل الثاني من الجدول عدد أفراد العينة الذين تتراوح خبرتهم من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات حيث بلغ عددهم (٣٩) منهم (٧) يعملون

كمحاسبين ماليين، و(٦) وسطاء ماليين، و(١٣) مدقق حسابات و(١٣) أكاديمي، في حين بلغ عدد الأفراد الذين يحملون شهادة الدكتوراه (٢)، والذين يحملون شهادة الماجستير (١٧)، والذين يحملون شهادة الدبلوم (١١)، والذي يحملون إجازة جامعية (٩). بينما يظهر الحقل الثالث ضمن الجدول عدد أفراد العينة الذين تتراوح خبرتهم من ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة حيث بلغ عددهم (١٦) منهم (٣) يعملون كمحاسبين ماليين، و(٣) مدققي حسابات و(١٠) أكاديميين، في حين بلغ عدد الأفراد الذين يحملون شهادة الدكتوراه (٦) والذين يحملون شهادة الماجستير (٦)، والذين يحملون شهادة الدبلوم (٢)، والذي يحملون إجازة جامعية (٢). كما يظهر الحقل الرابع من الجدول أفراد العينة الذين تزيد خبرتهم عن ١٥ سنة والذين بلغ عددهم (١٠)، منهم (١) محاسب مالي، و(٢) مدققي حسابات، (٧) أكاديميين، والذين يحملون شهادة الدكتوراه (٧)، أما الذين يحملون شهادة الماجستير (١)، والذين يحملون إجازة جامعية (٢).

الجدول رقم (٥) : تقاطع صفات كل من المؤهل والخبرة لعينة الدراسة

Crosstabulation المؤهل * سنوات الخبرة

Count

	المؤهل				الإجمالي
	دكتوراه	ماجستير	دبلوم	بكالوريوس	
سنة وأقل من ٥ سنوات	—	١٦	٥	٢١	٤٢
٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات	٢	١٧	١١	٩	٣٩
١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة	٦	٦	٢	٢	١٦
أكثر من ١٥ سنة	٧	١	—	٢	١٠
الإجمالي	١٥	٤٠	١٨	٣٤	١٠٧

يبين الجدول السابق رقم (٥) إحصائية الخصائص الشخصية لعينة الدراسة وفقاً لتقسيمات فئات العينة المدروسة (المؤهل، سنوات الخبرة)، حيث يظهر الجدول أنّ (١٥) من أصل مفردات العينة البالغ عددهم (١٠٧) يحملون دكتوراه، و(٤٠) يحملون الماجستير، و(١٨) يحملون الدبلوم و(٣٤) هم من حملة الإجازة الجامعية. كما يظهر الجدول أنّه من أصل (١٥) من حملة الدكتوراه هناك (٢) خبرتهم من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات، و(٦) خبرتهم من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات، و(٧) خبرتهم أكثر من ١٥ سنة. كما أنه من أصل (٤٠) من حملة الماجستير هناك (١٦) تتراوح خبرتهم من سنة وأقل من ٥

سنوات، و(١٧) خبرتهم من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات، و(٦) خبرتهم من ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة، وواحد فقط أكثر من ١٥ سنة. بالإضافة إلى ذلك فإنّه من أصل (١٨) من حملة الدبلوم هناك (٥) خبرتهم تتراوح من سنة وأقل من ٥ سنوات، و(١١) خبرتهم من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات و(٢) خبرتهم من ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة. أما بالنسبة لحملة الإجازة الجامعية البالغ عددهم (٣٤) هناك (٢١) خبرتهم من سنة وأقل من ٥ سنوات، و(٩) خبرتهم من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات، و(٢) خبرتهم من ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة، و(٢) خبرتهم أكثر من ١٥ سنة. وهذا بدوره يدل على التأهيل العلمي والخبرة الجيدة لأفراد العينة التي تمكنهم من الإجابة على أسئلة الاستبيان مما يسهم في زيادة دقة الإجابات التي تم الحصول عليها بما يحقق هدف البحث.

الجدول رقم (٦) : تقاطع صفات كل من المؤهل ومجال العمل لعينة الدراسة

Crosstabulation المؤهل * مجال العمل

Count

		المؤهل				الإجمالي
		دكتوراه	ماجستير	دبلوم	بكالوريوس	
مجال العمل	محاسب مالي	—	٩	٤	١٥	٢٨
	وسيط مالي	—	٢	٤	٨	١٤
	مدقق حسابات	—	٥	١٠	١١	٢٦
	أكاديمي	١٥	٢٤	—	—	٣٩
الإجمالي		١٥	٤٠	١٨	٣٤	١٠٧

يبين الجدول السابق رقم (٦) إحصائية الخصائص الشخصية لعينة الدراسة وفقاً لتقسيمات فئات العينة المدروسة (المؤهل، مجال العمل)، حيث يتبين أنّ الأشخاص الذين يحملون الدكتوراه يعملون في المجال الأكاديمي. ومن أصل (٤٠) يحملون الماجستير هناك (٩) محاسبين، و(٢) وسطاء ماليين و(٥) مدققي حسابات، و(٢٤) أكاديمي. كما يتبين أنّه من أصل (١٨) يحملون الدبلوم هناك (٤) محاسبين، و(٤) وسطاء ماليين، و(١٠) مدققي حسابات. أمّا بالنسبة لحملة الإجازة الجامعية والذي بلغ عددهم (٣٤) هناك (١٥) محاسب، و(٨) وسطاء ماليين، و(١١) مدقق حسابات.

الجدول رقم (٧) : تقاطع صفات كل من سنوات الخبرة ومجال العمل لعينة الدراسة

Crosstabulation سنوات الخبرة * مجال العمل

Count

		سنوات الخبرة				الإجمالي
		سنة وأقل من ٥ سنوات	٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات	١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة	أكثر من ١٥ سنة	
مجال العمل	محاسب مالي	١٧	٧	٣	١	٢٨
	وسيط مالي	٨	٦	—	—	١٤
	مدقق حسابات	٨	١٣	٣	٢	٢٦
	أكاديمي	٩	١٣	١٠	٧	٣٩
	الإجمالي	٤٢	٣٩	١٦	١٠	١٠٧

يبين الجدول السابق رقم (٧) إحصائية الخصائص الشخصية لعينة الدراسة وفقاً لتقسيمات فئات العينة المدروسة (سنوات الخبرة، مجال العمل)، حيث يظهر الجدول أنه من بين (٢٨) محاسب هناك (١٧) خبرتهم تتراوح بين سنة وأقل من ٥ سنوات، و(٧) خبرتهم تتراوح بين ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات، و(٣) خبرتهم تتراوح بين ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة، وواحد فقط خبرته أكثر من ١٥ سنة. كما يظهر الجدول أنه من بين (١٤) وسيط مالي هناك (٨) خبرتهم تتراوح بين سنة وأقل من ٥ سنوات، و(٦) خبرتهم تتراوح بين ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات. ويبين أيضاً أنه من أصل (٢٦) مدقق حسابات هناك (٨) خبرتهم تتراوح بين سنة وأقل من ٥ سنوات، و(١٣) خبرتهم تتراوح بين ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات، و(٣) خبرتهم تتراوح بين ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة، واثنان خبرتهم أكثر من ١٥ سنة. بالإضافة إلى ذلك فإنه من أصل (٣٩) أكاديمي هناك (٩) خبرتهم تتراوح بين سنة وأقل من ٥ سنوات، و(١٣) خبرتهم تتراوح بين ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات، و(١٠) خبرتهم تتراوح بين ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة، و(٧) خبرتهم أكثر من ١٥ سنة.

٤-١-٤ أداة الدراسة

قام الباحث في سبيل اختبار فرضية البحث الرئيسية بتصميم أداة الدراسة (الاستبانة) التي تم توزيعها على جميع أفراد عينة البحث، لاستخدامها في جمع البيانات والمعلومات الضرورية اللازمة لإتمام الدراسة، وتضمنت مجموعة من الأسئلة التي تغطي أهداف الدراسة، وتبين آراء عينة البحث لبيان "أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، وقد قام الباحث بتقسيم أداة الدراسة (الاستبانة) إلى جزأين رئيسيين:

- **الجزء الأول:** يختص هذا الجزء بالبيانات والمعلومات التي تتعلق بعينة الدراسة من بيانات ديمغرافية عن مفردات العينة، حيث تضمنت أسئلة تتعلق بـ (المؤهل العلمي، مجال العمل، سنوات الخبرة)

- **الجزء الثاني:** وقد تضمن مجموعة من الأسئلة بلغ عددها (٣٢) سؤال، وقد تم تقسيم الجزء الثاني من الاستبانة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: تناول هذا المحور بيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وتمثلت أسئلة هذا المحور من الأسئلة (١-١١) من أسئلة الاستبانة.

المحور الثاني: تناول هذا المحور بيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وتمثلت أسئلة هذا المحور من الأسئلة (١٢-٢١) من أسئلة الاستبانة.

المحور الثالث: تناول هذا المحور بيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وتمثلت أسئلة هذا المحور من الأسئلة (٢٢-٢٦) من أسئلة الاستبانة.

المحور الرابع: تناول هذا المحور بيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وتمثلت أسئلة هذا المحور من الأسئلة (٢٧-٣٢) من أسئلة الاستبانة.

ويوضح الجدول التالي أقسام الاستبانة والأسئلة التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة، وكما يلي:

الجدول رقم (٨) : أقسام الاستبانة والأسئلة التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة

أقسام الاستبانة	المتغير	الأسئلة التي تقيس المتغير
الجزء الأول		
الخصائص الديمغرافية	المؤهل العلمي	١
	مجال العمل	٢
	سنوات الخبرة	٣
الجزء الثاني		
المحور الأول	أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.	(١١-١)
المحور الثاني	أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.	(١٢-٢١)
المحور الثالث	أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.	(٢٢-٢٦)
المحور الرابع	أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.	(٢٧-٣٢)

وقد قام الباحث بإجراء تحليل للإجابات الواردة ضمن الاستبيان باستخدام أدوات الإحصاء الوصفي للوصول إلى نتائج الدراسة، وتمّ استخدام مقياس ليكرت (Likert) الخماسي في تحديد درجات الإجابة على الأسئلة، حيث اندرجت الإجابة على كل سؤال إلى خمس درجات، وفق ما يلي: الرقم (١) يشير إلى الإجابة "موافق"، والرقم (٢) يشير إلى الإجابة "غالباً"، والرقم (٣) يشير إلى الإجابة "حيادي"، والرقم (٤) يشير إلى الإجابة "أحياناً"، والرقم (٥) يشير إلى الإجابة "غير موافق". وتجدر الإشارة إلى أن تحديد درجة تأثير تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ستحدد حسب التصنيف التالي: المدى من (١ إلى ٢) للدلالة على درجة تأثير كبيرة والمدى من (٢.٠١ إلى ٣.٥٠) للدلالة على درجة تأثير متوسطة، والمدى من (٣.٥١ إلى ٥) للدلالة على درجة تأثير ضعيفة.

وبهدف معالجة المتغيرات الواردة في الاستبانة، تمّ الاعتماد على مقياس ليكرت (Likert) الخماسي لقياس رأي أفراد عينة الدراسة بشأن الأسئلة التي تضمنها الاستبيان بحيث تمّ تحديد مجالات الإجابة على الأسئلة. ويظهر الجدول التالي توزيعات أوزان الإجابة التي تمّ تحديدها لإجابات عينة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (٩) : مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان وأوزانها

الوزن (الدرجة)	مجالات الإجابة
١	موافق
٢	غالباً
٣	محايد
٤	أحياناً
٥	غير موافق

وفي إطار معالجة البيانات وتحليل نتائجها استند الباحث على المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة وبحسب ما يظهره الجدول السابق (٩)، فالمتوسط الحسابي المعتمد في التحليل يساوي (٣) درجات، تمّ احتسابه كما يلي [مجموع القيم / عددها] :

$$[(١+٢+٣+٤+٥) / ٥] = ٣ \text{ درجات.}$$

٤-١-٥ صدق أداة الدراسة (الاستبانة)

بهدف التأكد من أنّ العبارات التي تحتويها أداة الدراسة تؤدي إلى الحصول على بيانات دقيقة تخدم أهداف البحث، فقد تمّ مناقشة الآراء ووجهات النظر مع الأستاذ المشرف حول الجوانب الضرورية الواجب تضمينها في الدراسة الميدانية لتحقيق الأهداف المخططة والفرضيات الموضوعية للبحث. وبعد استعراض الواقع في بيئة الأعمال السورية من حيث إمكانية تطبيق القيمة العادلة والاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المفصّل عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، تمّ تصميم أداة الدراسة (الاستبانة) بصورتها الأولى، وقد تمّ عرضها على الأستاذ المشرف ومناقشتها وإدخال التعديلات اللازمة عليها، ثمّ تمّ عرض الاستبانة للتحكيم على أستاذ أكاديمي متخصص في مجال المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بدمشق، وأستاذ أكاديمي متخصص في مجال الإحصاء في قسم الإحصاء بكلية الاقتصاد بدمشق، وبعد الأخذ بجميع الملاحظات التي تمّ تحديدها والمتعلقة بسلامة الصياغة العلمية واللغوية لجميع المتغيرات الواردة ضمن أداة الدراسة ومدى توافقها مع الأهداف والفرضيات الموضوعية للبحث، تمّ اعتماد الاستبيان بصورته النهائية وبوشر بتوزيعه على العينة المستهدفة.

٤-١-٦ الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (الاستبانة)

جرى استخراج معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (الاستبانة)، وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (١٠٧) مفردة، بالاعتماد على اختبار معامل كرونباخ - ألفا (Cronbach Alpha) لكل مجال من مجالات الدراسة، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (٩١.١٪) وهي تعتبر نسبة ثبات مرتفعة مما يؤكد الثبات والتناسق الداخلي للمتغير داخل المقياس، ويبين أنّه يمكن الاعتماد على هذه الأداة في الدراسة. حيث أنّه كلما اقتربت قيمة معامل كرونباخ - ألفا من الواحد زادت درجة الاعتماد عليها. علماً أنّ قيمة معامل الثبات المقبولة هي (٦٠٪) فما فوق^١.

^١- النجار، فايز صالح، والنجار، نبيل، والزعبي، ماجد، "أساليب البحث العلمي - منظور تطبيقي"، مرجع سابق، ص ١٣٨

٤-١-٧ الأساليب الإحصائية المستخدمة

بهدف تحقيق أهداف الدراسة وعرض النتائج والتوصيات، تمّ الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة لمثل هذه الدراسات، المتمثلة في بعض مقاييس النزعة المركزية، ومقاييس التشتت، وقد تمّ الاستعانة بالبرنامج الإحصائي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل نتائج الاستبيان، وتتمثل هذه الأساليب المستخدمة بما يلي:

١- المتوسط الحسابي (Arithmetic Mean)

يسمى الوسط الحسابي (Mean) أو المعدل الحسابي (Average)، ويعتبر هذا الأسلوب من الأساليب الإحصائية الوصفية التي تستخدم في وصف إجابات المستجيبين وعرض نتائج الدراسة ويستخدم لتمثيل مجموعة من البيانات بقيمة واحدة. ويعرّف بأنه " حاصل قسمة مجموع القيم المختلفة على عددها ". ويعتبر المتوسط الحسابي من أهم مقاييس النزعة المركزية وأكثرها استخداماً في الإحصاء والحياة العملية.

وقد تمّ استخراج الوسط الحسابي لكل متغير من متغيرات الاستبانة وعلى مستوى العينة ككل، وتمّ الاعتماد على المؤشر التالي كمؤشر للحكم على اتجاهات عينة الدراسة نحو متغيرات أداة الدراسة:

- في حال كان المتوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة أقل من القيمة المعيارية للوسط الحسابي (٣) ، تكون اتجاهات العينة إيجابية نحو متغيرات أداة الدراسة.

- أما في حال كان المتوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة أكثر من القيمة المعيارية للوسط الحسابي (٣) ، تكون اتجاهات العينة سلبية نحو متغيرات أداة الدراسة.

٢- الانحراف المعياري Standard Deviation / St. D

يعتبر الانحراف المعياري من أكثر مقاييس التشتت استخداماً، إذ يظهر مدى تشتت البيانات عن وسطها الحسابي مقاساً بوحدات المتغير نفسه. ويعرّف بأنه " الجذر التربيعي لمتوسط مربع انحراف القيم عن وسطها الحسابي ". وقد تمّ استخدام الانحراف المعياري لمعرفة مدى التباين في إجابات المستجيبين فيما يتعلق بالمتغير محل التحليل، حيث أنّه كلما قلّ الانحراف المعياري كان ذلك مؤشراً إيجابياً على وجود تقارب في إجابات أفراد العينة.

١ - النجار، فايز صالح، والنجار، نبيل، والزعبي، ماجد، " أساليب البحث العلمي - منظور تطبيقي "، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،

٢٠٠٩، ص ١٣٨

٢- المرجع السابق نفسه، ص ١٥٧

٣- اختبار T للعينة الواحدة (one sample T - Test)

يعتبر هذا الاختبار من الاختبارات المعلمية ويستخدم لفحص ما إذا كان متوسط متغير ما لعينة واحدة يساوي قيمة ثابتة (وهي في هذه الدراسة = ٣). ويساعد هذا الاختبار في معرفة ما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ، حيث يكون الاختبار ذو دلالة إحصائية إذا كان مستوى المعنوية أقل من (0.05) .

٤- اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA Test)

يستخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة الفرق بين متوسطات عدد من المجموعات (ثلاث فأكثر)، بحيث يكون المتغير المستقل أكثر من مجموعتين على مقياس اسمي (Nominal) بينما يكون المتغير التابع على مقياس فئوي (Interval). ويظهر تحليل التباين (ANOVA) الآتي^١:

- التباين بين المجموعة (Between group) وهو التباين الذي يشرحه العامل المستقل.
- التباين في المجموعة (Within group) وهو التباين الذي لم يستطع العامل المستقل شرحه ويطلق عليه البواقي (Residual).
- نتائج اختبار (F) والتي تشير ما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسطات المجموعات المختلفة ولكنه لا يحدد أين يوجد الفرق.

وسوف يستخدم في هذه الدراسة لاختبار الفروق ومقارنة المتوسطات ومعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة بين الفئات الأربعة للعينة وهي (المحاسبون الماليون، والوسطاء الماليون، ومدققي الحسابات، والأكاديميون) ، بحيث يتم مقارنة الدلالة الإحصائية المناظرة لكل قيمة محسوبة مع مستوى المعنوية المعتمد في هذه الدراسة $(\alpha = 0.05)$ ، فإذا كانت الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05) فذلك يعني عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المفحوصين أما إذا أسفرت نتيجة المقارنة عن دلالة إحصائية أقل أو تساوي (0.05) فذلك يشير إلى وجود فروق معنوية بين آراء أفراد عينة وفئات الدراسة لجهة المتغيرات المستقلة للدراسة وتأثيرها في المتغير التابع.

٥- مستوى الدلالة باتجاهين (Sig.(2-tailed))

قام الباحث باستخدام اختبار مستوى الدلالة باتجاهين (Sig.(2-tailed)) لمقارنة نتائج التحليل عند مستوى الدلالة المفترض (5%) عند مستوى ثقة (95%) .

^١ - المرجع نفسه، ص ١٨٩

٤-٢ المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

بهدف اختبار فرضية البحث الرئيسية قام الباحث بتحديد المتغير التابع والمتغير المستقل للدراسة بالإضافة إلى ذلك فقد تمّ تقسيم الفرضية الرئيسية للبحث إلى فرضيات فرعية وذلك كما يلي:

فرضية البحث الرئيسية :

- يؤثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضيات الفرعية للبحث :

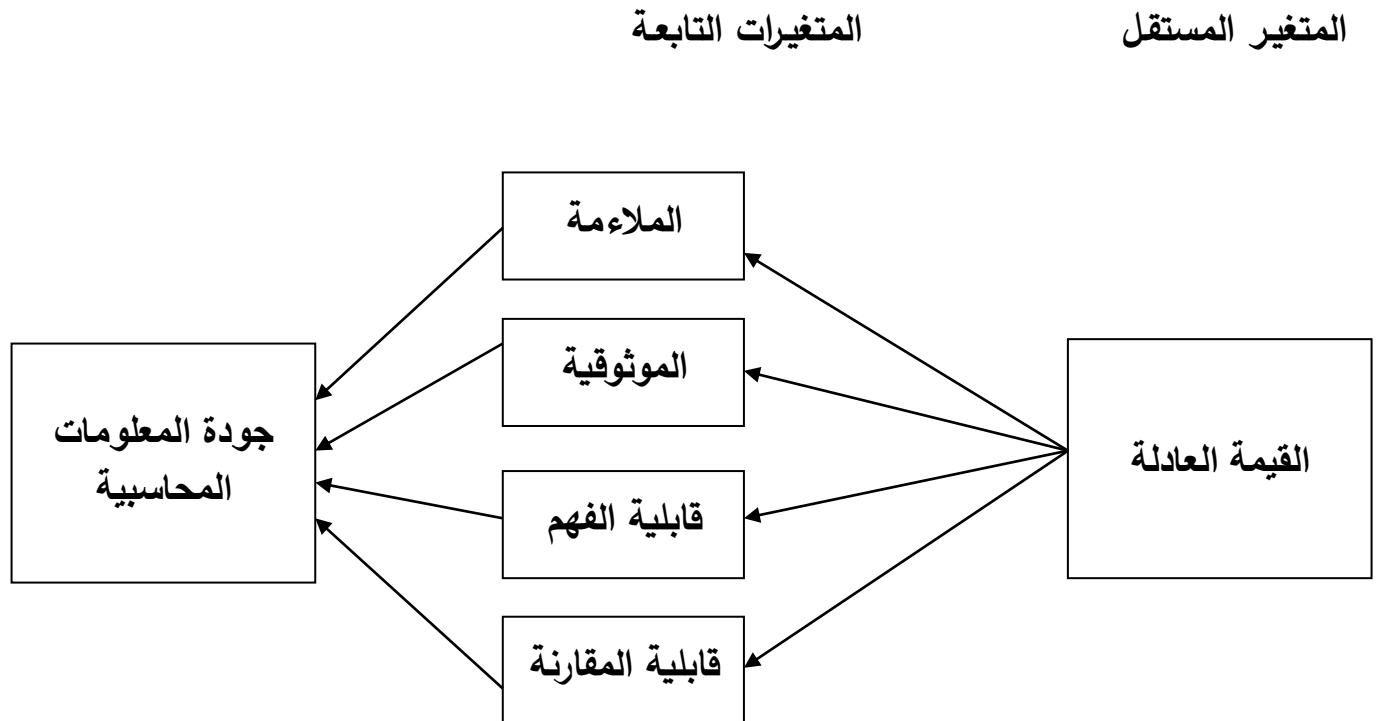
١- يؤثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

٢- يؤثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

٣- يؤثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

٤- يسهم تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ويعرض الشكل التالي متغيرات الدراسة الأساسية كما يلي، (الشكل رقم ٥) :



❖ التحليل الوصفي لإجابات فئات العينة عن متغيرات الدراسة واختبار فرضيات البحث

١- المحور الأول " أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية "

١-١ المتغير الأول : الملاءمة

يشكل هذا المتغير أساساً هاماً يمكن من خلاله الحكم على جودة المعلومات المحاسبية، ويحتاج المستخدمون إلى المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة، فإذا لم تتصف هذه المعلومات بالملاءمة فلن تكون مفيدة لمستخدميها. لذا سوف يتم اختبار تأثير تطبيق القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات من خلال بعض المفردات التي تمثل صفات جودة المعلومات المحاسبية لتكون أكثر ملاءمة. ويظهر الجدول التالي تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على الفقرات المتعلقة بملاءمة المعلومات المحاسبية في الاستبانة كما يلي:

الجدول رقم (١٠) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على الفقرات المتعلقة بخاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية.

الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
١- تعتبر القوائم المالية أداة رئيسية لا يمكن تجاهلها من قبل المستخدمين المختلفين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية المرتبطة بالمنشأة.	١,٢٤٣٠	٠,٤٣٠٩	كبير
٢- تعتبر القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.	١,٩٠٦٥	٠,٩٨٦١	كبير
٣- تُوفّر البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة أسس قياس موضوعية تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية وفقاً لأسس منطقية وسليمة.	١,٧٧٥٧	٠,٨٨٢٨	كبير
٤- تمتاز البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة بقدرتها على التقليل من درجة عدم التأكد المرتبطة باتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنشأة.	١,٦٧٢٩	٠,٨٤٤٢	كبير

كبير	٠,٨٠١٤	١,٥٧٩٤	٥- التمثيل الصادق والعاقل لنتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي يسهم في تعزيز القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات الاستثمارية في السوق المالي.
متوسط	٠,٩٣٤٧	٢,٢٢٤٣	٦- توفر البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة معلومات محاسبية تساعد في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة للمنشأة لأنها تعكس آخر تقييم عادل لبنود قائمة المركز المالي وانعكاسات هذا التقييم في قائمة الدخل.
كبير	٠,٨٤٩٨	١,٩٣٤٦	٧- تساعد المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة في تعزيز القرار الاقتصادي المتخذ وإحداث التغييرات فيه.
متوسط	١,٠٠٨٩	٢,٣٣٦٤	٨- الوصول إلى تقديرات منطقية لعناصر الأصول والالتزامات المالية يسهم في تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الحاضرة أو المستقبلية ارتباطاً بنتائج أحداث ماضية.
متوسط	٠,٧٢٠٣	٢,٠٠٩٣	٩- تسهم القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تحسين توقعات مستخدمي هذه المعلومات للأحداث المستقبلية من خلال تأكيد التوقعات السابقة أو تصحيحها.
متوسط	٠,٨٧٦٤	٢,١٢١٥	١٠- تمكّن المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للتغيرات في القيمة العادلة من تقييم نتائج القرارات التي بنيت على توقعات سابقة.
كبير	٠,٩٥٩٩	١,٩٤٣٩	١١- إنّ الإفصاح عن طبيعة ومبلغ أي خسارة في انخفاض القيمة وعكس هذا الانخفاض على القيمة المعترف بها لكل أصل مالي يؤدي إلى زيادة درجة التأكد المتعلقة باتخاذ قرارات الاستثمار.
كبير	0.8450	1.8861	المتوسطات العامة

يتضح من الجدول السابق (١٠) والذي يتعلق بتحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الباحثين على الفقرات المتعلقة بملاءمة المعلومات المحاسبية في الاستبانة، وجود اتجاهات إيجابية نحو تأثير تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث بلغ المتوسط العام للإجابات (١.٨٨٦١) ، بانحراف معياري مقداره (٠.٨٤٥٠) ، وهو أقل من القيمة المعيارية للمتوسط الحسابي المعتمد في هذه الدراسة البالغ (٣) . كما نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تقل عن قيمة الوسط الحسابي المعتمد، حيث نلاحظ وجود درجة تأثير كبيرة لمعظم الفقرات المتعلقة بالمحور

الأول المتعلق بتأثير تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية، حيث شملت كل من الفقرات (١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٧ - ١١) في حين أنّ هناك فقرات كانت درجة التأثير المتعلقة بها متوسطة وشملت كل من الفقرات (٦ - ٨ - ٩ - ١٠)، ويدل المتوسط العام لجميع الفقرات على وجود تأثير كبير لتطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية والتي تمثل أحد الخصائص الأساسية المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية.

وعلى مستوى الإجابات نلاحظ بأنّ أقل المتوسطات (الأكثر موافقة) كانت على الفقرة رقم (١) بمتوسط إجابات (١.٢٤٣٠) والتي تبين أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، يليها الفقرة رقم (٥) بمتوسط إجابات (١.٥٧٩٤) والتي تبين أنّ التمثيل الصادق والعاقل لنتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي يسهم في تعزيز القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات الاستثمارية في السوق المالي يليها الفقرة (٤) بمتوسط إجابات (١.٦٧٢٩) والتي تبين أنّ البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة بقدرتها على التقليل من درجة عدم التأكد المرتبطة باتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنشأة، يليها الفقرة (٣) بمتوسط إجابات (١.٧٧٥٧) والتي تبين أنّ البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة تُوفّر أسس قياس موضوعية تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية وفقاً لأسس منطقية وسليمة. بالمقابل نرى بأنّ أعلى المتوسطات (الأقل موافقة) كانت على الفقرة (٨) بمتوسط إجابات (٢.٣٣٦٤) والتي تبين أنّ الوصول إلى تقديرات منطقية لعناصر الأصول والالتزامات المالية يسهم في تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الحاضرة أو المستقبلية ارتباطاً بنتائج أحداث ماضية، يليها الفقرة (٦) بمتوسط إجابات (٢.٢٢٤٣) والتي تبين أنّ البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة توفر معلومات محاسبية تساعد في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة للمنشأة، يليها الفقرة (١٠) بمتوسط إجابات (٢.١٢١٥) والتي تبين أنّ المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للتغيرات في القيمة العادلة تمكّن من تقييم نتائج القرارات التي بنيت على توقعات سابقة، يليها الفقرة (٩) بمتوسط إجابات (٢.٠٠٩٣) والتي تبين أنّ القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تسهم في تحسين توقعات مستخدمي هذه المعلومات للأحداث المستقبلية من خلال تأكيدات التوقعات السابقة أو تصحيحها.

٢-١ نتيجة اختبار الفرضية الأولى " يسهم تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية "

الجدول رقم (١١) : نتائج اختبار t استيودنت للعينة الواحدة (الدلالة الاحصائية للفروق)

One-Sample Test

95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	الأسئلة
Upper	Lower					
-16744	-1.8396	-1.7570	.000	١٠٦	-٤٢,١٧٨	x1
-.9045	-1.2825	-1.09346	.000	١٠٦	-11.471	x2
-1.0551	-1.3935	-1.22430	.000	١٠٦	-14.345	x3
-1.1653	-1.4889	-1.32710	.000	١٠٦	-16.260	x4
-1.2670	-1.5742	-1.42056	.000	١٠٦	-18.336	x5
-.5965	-.9549	-.77570	.000	١٠٦	-8.584	x6
-.9026	-1.2283	-1.06542	.000	١٠٦	-12.969	x7
-.4702	-.8569	-.66355	.000	١٠٦	-6.804	x8
-.8526	-1.1287	-.99065	.000	١٠٦	-14.227	x9
-.7105	-1.0465	-.87850	.000	١٠٦	-10.369	x10
-.8721	-1.2400	-1.05607	.000	١٠٦	-11.381	x11

نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (١١) أنَّ مستوى الدلالة الإحصائية لجميع المتغيرات بلغ (0.000). وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة البالغ (٠.٠٥)، مما يدل على معنوية الفرق بين الوسط الحسابي المحسوب لإجابات العينة، وبين المتوسط الحسابي المعتمد في هذه الدراسة وهو (٣)، وبالتالي فإنَّ الاختلاف بين القيمة المعيارية والقيمة الحقيقية لمتوسط الإجابات ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥). كما نلاحظ أنَّ قيمة (t) المحسوبة لجميع المتغيرات المتعلقة بالفرضية السابقة بلغت على التوالي (-٤٢.١٧٨ ، -11.471 ، -14.345 ، -16.260 ، -18.336 ، -8.584 ، -12.969 ، -6.804 ، -14.227 ، -10.369 ، -11.381) عند (١٠٦) درجة حرية (df=106)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة يساوي (٠.٠٥)، مما يدل على وجود تأثير لتطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية.

استناداً لنتائج الاختبار أعلاه (اختبار استيوذنت للعينة الواحدة One-Sample Test) قام الباحث بقبول الفرضية الفرعية الأولى القائلة " يسهم تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ".

ولمعرفة فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة معنوية بين إجابات فئات العينة (المحاسبون الماليون، الوسطاء الماليون، مدققوا الحسابات، الأكاديميون) تمّ استخدام اختبار (One-Way ANOVA)

الجدول رقم (١٢) : اختبار One-Way ANOVA بالنسبة للفروق بين إجابات فئات العينة الأربعة لبيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	٢,٤٩٤٩	٣	٠,٨٣١٥	١,١٨٧٤	٠,٣٩٩١
Within Groups	٧٥,٦٩٧١	١٠٣	٠,٧٣٥		
Total	٧٨,١٩٢٠	١٠٦			

يتبين لنا من جدول تحليل التباين (ANOVA) أنّ التباين بين المجموعة (Between Groups) والذي يشرحه العامل المستقل قد بلغ (٢.٤٩٤٩) ضمن (٣) درجة حرية (df=3)، كما يتبين أنّ قيمة (F) قد بلغت (١,١٨٧٤) عند مستوى دلالة sig بلغت (٠.٣٩٩١) وهي أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) مما يدل أنّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات الفئات الأربعة للعينة من ناحية تأثير تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية.

٢- المحور الثاني " أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية "

١-٢ المتغير الثاني: الموثوقية

يشكل هذا المتغير أساساً هاماً أيضاً في الحكم على جودة المعلومات المحاسبية، إذ لا بد أن تتصف المعلومات المحاسبية بخاصية الموثوقية لكي يتم الاعتماد عليها من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية على اختلاف مستوياتهم وحاجاتهم. لذا سوف يتم اختبار تأثير تطبيق القيمة العادلة على موثوقية المعلومات من خلال بعض المفردات التي تمثل صفات جودة المعلومات المحاسبية لتكون أكثر موثوقية. ويظهر الجدول التالي تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على المفردات المتعلقة بموثوقية المعلومات المحاسبية في الاستبانة كما يلي:

الجدول رقم (١٣) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على الأسئلة المتعلقة بخاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية.

الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
١٢- تكون المعلومات المحاسبية موثوقة عندما تعبر بصدق عن الأحداث المالية في المنشأة، أو أنه من المتوقع أن تعبر عن هذه الأحداث بصدق.	١,٦٥٤٢	٠,٨٤٧٩	كبير
١٣- حتى تمثل المعلومات المحاسبية العمليات المالية والأحداث الأخرى بصدق فمن الضروري عرض هذه المعلومات طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية.	١,٤١١٢	٠,٧٥١٨	كبير
١٤- يسهم قياس الأصول والالتزامات المالية وفقاً للقيمة العادلة في توفير معلومات محاسبية يمكن الوثوق بها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.	١,٨٥٠٥	٠,٩٧٩١	كبير
١٥- يمكن للمعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للقيمة العادلة أن تعبر بشكل منطقي وواقعي عن نتيجة أعمال المنشأة.	١,٩١٥٩	٠,٨٥٩٢	كبير
١٦- يعكس قياس الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة المركز المالي الحقيقي للمنشأة في تاريخ إجراء عملية القياس.	١,٨٩٧٢	٠,٩٧٠٧	كبير

١٧- توفر البيانات المالية المستندة للتغيرات في القيمة السوقية معلومات محاسبية خالية من أخطاء التقدير الشخصي للقيمة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.	٢,٢٣٣٦	٠,٨٧٥٠	متوسط
١٨- يسهم استخدام معايير المحاسبة الدولية التي اعتمدت القيمة العادلة في توفير معلومات محاسبية تعبر بصدق عن التغيرات الاقتصادية للأصول والالتزامات المالية.	١,٩٤٣٩	٠,٧٢٤٧	كبير
١٩- تُوفّر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات غير متحيزة لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى.	٢,٢٢٤٣	٠,٩٧٤٣	متوسط
٢٠- إنّ قياس التغيرات الحاصلة في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للإثبات بدرجة مقبولة.	١,٨٤١١	٠,٨٥٩٥	كبير
٢١- يسهم قياس التغيرات الحاصلة في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية في توفير معلومات محاسبية موثوقة وبالإمكان التحقق من صحتها.	٢,١٣٠٨	٠,٩٤٢٥	متوسط
المتوسطات العامة	1.9103	0.8785	كبير

يتضح من الجدول السابق (١٠) والذي يتعلق بتحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الباحثين على الفقرات المتعلقة بموثوقية المعلومات المحاسبية في الاستبانة، وجود اتجاهات إيجابية نحو تأثير تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث بلغ المتوسط العام للإجابات (١.٩١٠٣) ، بانحراف معياري مقداره (٠.٨٧٨٥) ، وهو أقل من القيمة المعيارية للمتوسط الحسابي المعتمد في هذه الدراسة البالغ (٣) . كما نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تقل عن قيمة الوسط الحسابي المعتمد، حيث نلاحظ وجود درجة تأثير كبيرة لمعظم الفقرات المتعلقة بالمحور الثاني المتعلق بتأثير تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية حيث شملت كل من الفقرات (١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٨-٢٠)، في حين أنّ هناك فقرات كانت درجة التأثير المتعلقة بها متوسطة والتي تشمل كل من الفقرات (١٧-١٩-٢١)، ويدل المتوسط العام لجميع

الفقرات وجود تأثير كبير لتطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية والتي تمثل أحد الخصائص الأساسية المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية.

وعلى مستوى الإجابات نلاحظ بأن أقل المتوسطات (الأكثر موافقة) كانت على الفقرة رقم (١٣) بمتوسط إجابات (١٠٤١١٢) والتي تبين أنه من الضروري عرض المعلومات المحاسبية وفقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية لتكون ممثلة بصدق للعمليات المالية والأحداث الأخرى، يليها الفقرة (١٢) بمتوسط إجابات (١٠٦٥٤٢) والتي تبين أن المعلومات المحاسبية الموثوقة هي المعلومات التي تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى في المنشأة، أو أنه من المتوقع أن تعبر عن هذه الأحداث بصدق، يليها الفقرة (٢٠) بمتوسط إجابات (١٠٨٤١١) والتي تبين أن قياس التغيرات الحاصلة في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للإثبات بدرجة مقبولة، يليها الفقرة (١٤) بمتوسط إجابات (١٠٨٥٠٥) والتي تبين أن قياس الأصول والالتزامات المالية وفقاً للقيمة العادلة يسهم في توفير معلومات محاسبية يمكن الوثوق بها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، يليها الفقرة (١٦) بمتوسط إجابات (١٠٨٩٧٢) والتي تشير إلى أن قياس الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة يعكس المركز المالي الحقيقي للمنشأة في تاريخ إجراء عملية القياس. بالمقابل نرى بأن أعلى المتوسطات (الأقل موافقة) كانت على الفقرة (١٧) بمتوسط إجابات (٢٠٢٣٣٦) والتي تبين أن البيانات المالية المستندة للتغيرات في القيمة السوقية توفر معلومات محاسبية خالية من أخطاء التقدير الشخصي للقيمة ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، يليها الفقرة (١٩) بمتوسط إجابات (٢٠٢٢٤٣) والتي تبين أن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تُوفّر معلومات غير متحيّزة لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، يليها أيضاً الفقرة رقم (٢١) بمتوسط إجابات (٢٠١٣٠٨) والتي تبين أن قياس التغيرات الحاصلة في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية يسهم في توفير معلومات محاسبية موثوقة وبالإمكان التحقق من صحتها.

٢-٢ نتيجة اختبار الفرضية الثانية " يسهم تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية "

الجدول رقم (١٤) : نتائج اختبار استيوذنت للعينة الواحدة (الدلالة الاحصائية للفروق)

One-Sample Test

95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	الأسئلة
Upper	Lower					
-1.1833	-1.5083	-1.34579	.000	106	-16.418	x12
-1.4447	-1.7329	-1.58879	.000	106	-21.861	x13
-.9619	-1.3372	-1.14953	.000	106	-12.145	x14
-.9194	-1.2488	-1.08411	.000	106	-13.053	x15
-.9168	-1.2888	-1.10280	.000	106	-11.752	x16
-.5986	-.9341	-.76636	.000	106	-9.060	x17
-.9172	-1.1950	-1.05607	.000	106	-15.075	x18
-.5890	-.9624	-.77570	.000	106	-8.236	x19
-.9942	-1.3236	-1.15888	.000	106	-13.948	x20
-.6885	-1.0498	-.86916	.000	106	-9.539	x21

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنّ مستوى الدلالة الإحصائية لجميع المتغيرات بلغ (0.000). وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة البالغ (0.005)، مما يدل على معنوية الفرق بين الوسط الحسابي المحسوب لإجابات العينة، وبين المتوسط الحسابي المعتمد في هذه الدراسة (3) وبالتالي فإنّ الاختلاف بين القيمة المعيارية والقيمة الحقيقية لمتوسط الإجابات ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.005). كما نلاحظ أنّ قيمة (t) المحسوبة لجميع المتغيرات المتعلقة بالفرضية السابقة بلغت على التوالي (-16.418 ، -21.861 ، -12.145 ، -13.053 ، -11.752 ، -9.060 ، -15.075 ، -8.236 ، -13.948 ، -9.539) عند (106) درجة حرية (df=106)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة يساوي (0.005)، مما يدل على وجود تأثير لتطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية.

استناداً لنتائج الاختبار أعلاه (اختبار استيوذنت للعينه الواحدة One-Sample Test) قام الباحث بقبول الفرضية الفرعية الثانية القائلة " يسهم تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ".

ولمعرفة فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة معنوية بين إجابات فئات العينة (المحاسبون الماليون، الوسطاء الماليون، مدققوا الحسابات، الأكاديميون) تمّ استخدام اختبار One-Way ANOVA

الجدول رقم (١٥) : اختبار One-Way ANOVA بالنسبة للفروق بين إجابات فئات العينة الأربعة لبيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	٢,٤٣٢٩	٣	٠,٨١١	١,١٠٥٢	٠,٤٣٩٧
Within Groups	٨٠,١٤١٠	١٠٣	٠,٧٧٨		
Total	٨٢,٥٧٣٩	١٠٦			

يتبين لنا من جدول تحليل التباين (ANOVA) أنّ التباين بين المجموعة (Between Groups) والذي يشرحه العامل المستقل قد بلغ (٢.٤٣٢٩) ضمن (٣) درجة حرية (df=3)، كما يتبين أنّ قيمة (F) قد بلغت (١,١٠٥٢) عند مستوى دلالة sig بلغت (٠.٤٣٩٧) وهي أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) مما يدل أنّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات الفئات الأربعة للعينه من ناحية تأثير تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية.

٣- المحور الثالث " أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية "

٣-١ المتغير الثالث: القابلية للفهم

يشكل هذا المتغير حلقة وصل بين متخذي القرارات والمعلومات المحاسبية، وتعتبر هذه الخاصية إحدى الخصائص الأساسية للحكم على جودة المعلومات المحاسبية، إذ لا بدّ أن تتصف المعلومات المحاسبية بقدر من الوضوح والقابلية للفهم لكي يتم الاعتماد عليها من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية على اختلاف مستوياتهم وحاجاتهم. لذا سوف يتم اختبار تأثير تطبيق القيمة العادلة على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية من خلال بعض المفردات التي تمثل صفات جودة المعلومات المحاسبية لتكون قابلة للفهم.

ويظهر الجدول التالي تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على المفردات المتعلقة بقابلية الفهم للمعلومات المحاسبية في الاستبانة كما يلي:

الجدول رقم (١٦) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على الأسئلة المتعلقة بخاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية.

الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
٢٢- يسهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تبنت القيمة العادلة في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية ويجعلها أكثر فهماً.	٢,٠٩٣٥	٠,٩٦٦٧	متوسط
٢٣- إنّ شمول التقارير المالية للمعلومات المتعلقة بالتغيرات في القيمة لبنود القوائم المالية يساعد على زيادة مستوى الفهم لنتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي في تاريخ إعداد القوائم المالية.	١,٩٥٣٣	٠,٨٩٤٣	كبير
٢٤- يسهم تطبيق القيمة العادلة في جعل المعلومات المحاسبية معبرة بشكل أكثر وضوحاً عن نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي.	١,٩٣٤٦	٠,٩٣٤٤	كبير
٢٥- إنّ إعداد البيانات المالية وفقاً للقيمة العادلة وتضمينها لكافة التغيرات في قيم الأصول والالتزامات المالية يسهم في زيادة مستوى الفهم لهذه البيانات من قبل المستخدمين المختلفين.	١,٩٤٣٩	٠,٨٤٤٩	كبير

متوسط	٠,٨٢٨٥	٢,٠٤٦٧	٢٦- إنَّ وضع تسلسل هرمي لتصنيف نتائج قياس القيمة العادلة لبنود القوائم المالية والإفصاح عنها يسهم في جعل المعلومات المحاسبية المقدمة أكثر وضوحاً وقدرة على الفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية.
كبير	٠,٨٩٣٨	١,٩٩٤٤	المتوسطات العامة

يتضح من الجدول السابق (١٤) والذي يتعلق بتحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على الفقرات المتعلقة بقابلية الفهم للمعلومات المحاسبية في الاستبانة، وجود اتجاهات إيجابية نحو تأثير تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث بلغ المتوسط العام للإجابات (١.٩٩٤٤) ، بانحراف معياري مقداره (٠.٨٩٣٨) ، وهو أقل من القيمة المعيارية للمتوسط الحسابي المعتمد في هذه الدراسة البالغ (٣) . كما نلاحظ أنَّ قيمة المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تقل عن قيمة الوسط الحسابي المعتمد، حيث نلاحظ وجود درجة تأثير كبيرة لمعظم الفقرات المتعلقة بالمحور الثالث المتعلق بتأثير تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية، حيث شملت كل من الفقرات (٢٣-٢٤-٢٥)، في حين أنَّ هناك فقرات كانت درجة التأثير المتعلقة بها متوسطة والتي تشمل كل من الفقرات (٢٢-٢٦) ويدل المتوسط العام لجميع الفقرات وجود تأثير كبير لتطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية والتي تمثل أحد الخصائص الأساسية المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية.

وعلى مستوى الإجابات نلاحظ بأنَّ أقل المتوسطات (الأكثر موافقة) كانت على الفقرة رقم (٢٤) بمتوسط إجابات (١.٩٣٤٦) والتي تبين أنَّ تطبيق القيمة العادلة يسهم في جعل المعلومات المحاسبية معبرة بشكل أكثر وضوحاً عن نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي، يليها الفقرة (٢٥) بمتوسط إجابات (١.٩٤٣٩) والتي تبين أنَّ إعداد البيانات وفقاً للقيمة العادلة وتضمينها لكافة التغيرات في قيم الأصول والالتزامات المالية يسهم في زيادة مستوى الفهم لهذه البيانات من قبل المستخدمين المختلفين، يليها الفقرة (٢٣) بمتوسط إجابات (١.٩٥٣٣) والتي تبين أنَّ شمول التقارير المالية للمعلومات المتعلقة بالتغيرات في القيمة لبنود القوائم المالية يساعد على زيادة مستوى الفهم لنتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي في تاريخ إعداد القوائم المالية. بالمقابل نرى بأنَّ أعلى المتوسطات (الأقل موافقة) كانت على الفقرة (٢٢) بمتوسط إجابات (٢.٠٩٣٥) والتي تبين أنَّ تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تبنت القيمة العادلة

يسهم في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية ويجعلها أكثر فهماً، يليها الفقرة (٢٦) بمتوسط إجابات (٢٠٠٤٦٧) والتي تبين أنّ وضع تسلسل هرمي لتصنيف نتائج قياس القيمة العادلة لبنود القوائم المالية والإفصاح عنها يسهم في جعل المعلومات المحاسبية المقدمة أكثر وضوحاً وقدرة على الفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية.

٢-٣ نتيجة اختبار الفرضية الثالثة: " يسهم تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية "

الجدول رقم (١٧) : نتائج اختبار استيودنت للعينة الواحدة (الدلالة الاحصائية للفروق)

One-Sample Test

95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	الأسئلة
Upper	Lower					
-0.7213	-1.0918	-0.90654	.000	106	-9.700	x22
-0.8753	-1.2181	-1.04673	.000	106	-12.108	x23
-0.8863	-1.2445	-1.06542	.000	106	-11.795	x24
-0.8941	-1.2180	-1.05607	.000	106	-12.930	x25
-0.7945	-1.1121	-0.95327	.000	106	-11.901	x26

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنّ مستوى الدلالة الإحصائية لجميع المتغيرات بلغ (0.000). وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة البالغ (0.005)، مما يدل على معنوية الفرق بين الوسط الحسابي المحسوب لإجابات العينة، وبين المتوسط الحسابي المعتمد في هذه الدراسة (٣) وبالتالي فإنّ الاختلاف بين القيمة المعيارية والقيمة الحقيقية لمتوسط الإجابات ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.005). كما نلاحظ أن قيمة (t) المحسوبة لجميع المتغيرات المتعلقة بالفرضية السابقة بلغت على التوالي (-9.700 ، -12.108 ، -11.795 ، -12.930 ، -11.901) عند (١٠٦) درجة حرية (df =106)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة يساوي (0.005)، مما يدل على وجود تأثير لتطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية.

استناداً لنتائج الاختبار أعلاه (اختبار استيوذنت للعينة الواحدة One-Sample Test) قام الباحث بقبول الفرضية الفرعية الثالثة القائلة " يسهم تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ".

ولمعرفة فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة معنوية بين إجابات فئات العينة (المحاسبون الماليون، الوسطاء الماليون، مدققوا الحسابات، الأكاديميون) تمّ استخدام اختبار One-Way ANOVA

الجدول رقم (١٨) : اختبار One-Way ANOVA بالنسبة للفروق بين إجابات فئات العينة الأربعة لبيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	٢,٣٣٢٦	٣	٠,٧٧٧٦	٠,٩٨٨	٠,٤٧٩٢
Within Groups	٨٢,٦٢٨	١٠٣	٠,٨٠٢٤		
Total	٨٤,٩٦٠٦	١٠٦			

يتبين لنا من جدول تحليل التباين (ANOVA) أنّ التباين بين المجموعة (Between Groups) والذي يشرحه العامل المستقل قد بلغ (٢.٣٣٢٦) ضمن (٣) درجة حرية (df=3)، كما يتبين أنّ قيمة (F) قد بلغت (٠,٩٨٨) عند مستوى دلالة sig بلغت (٠.٤٧٩٢) وهي أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) مما يدلّ أنّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات الفئات الأربعة للعينة من ناحية تأثير تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية.

٤- المحور الرابع " أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية "

٤-١ المتغير الرابع: القابلية للمقارنة

يعتبر هذا المتغير أيضاً إحدى الخصائص الأساسية في الحكم على جودة المعلومات المحاسبية حيث أنّ تعزيز قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية يساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات الاقتصادية. لذا سوف يتم اختبار تأثير تطبيق القيمة العادلة على قابلية المقارنة للمعلومات من خلال بعض المفردات التي تمثل صفات جودة المعلومات المحاسبية لتكون قابلة للمقارنة.

ويظهر الجدول التالي تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على المفردات المتعلقة بقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في الاستبانة كما يلي:

الجدول رقم (١٩) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على الأسئلة المتعلقة بخاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية.

الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
٢٧- تحقق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية المقارنة في المعلومات المحاسبية.	٢,٣٠٨٤	٠,٩٩٤٤	متوسط
٢٨- يسهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية المستندة إلى القيمة العادلة في جعل البيانات المالية للمنشأة قابلة للمقارنة مع البيانات المالية للمنشآت الاقتصادية الأخرى.	١,٨٦٩٢	٠,٧٩٠١	كبير
٢٩- تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إجراء المقارنات مع المنشآت الاقتصادية الأخرى من أجل تقييم أداء المنشأة ومركزها المالي.	٢,٠٧٤٨	١,٠٠٦٦	متوسط
٣٠- إنّ استخدام القيمة العادلة في قياس الأصول والالتزامات المالية يسهم في الوصول إلى مؤشرات عائد الأموال المستثمرة قابلة للمقارنة بين المنشآت الاقتصادية المختلفة.	٢,٢٥٢٣	٠,٩٤٢٦	متوسط
٣١- يسهم القياس المحاسبي المستند إلى إظهار التقلبات في الأسعار السوقية لمعدلات الفائدة في تحسين جودة عملية المقارنة للمعلومات المحاسبية.	٢,٠١٨٧	٠,٩٢١٣	متوسط

متوسط	٠,٨٧٣٧	٢,٠٢٨٠	٣٢- إنَّ قياس التغيرات في القيمة العادلة لأسعار الأوراق المالية وأسعار الاستثمارات العقارية يتيح إمكانية تحسين عملية المقارنة لهذه العناصر.
متوسط	٠,٩٢١٥	٢,٠٩١٩	المتوسطات العامة

يتضح من الجدول السابق (١٤) والذي يتعلق بتحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على الفقرات المتعلقة بقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في الاستبانة وجود اتجاهات إيجابية نحو تأثير تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث بلغ المتوسط العام للإجابات (٢,٠٩١٩) ، بانحراف معياري مقداره (٠,٩٢١٥) وهو أقل من القيمة المعيارية للمتوسط الحسابي المعتمد في هذه الدراسة البالغ (٣). كما نلاحظ أنَّ قيمة المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تقل عن قيمة الوسط الحسابي المعتمد، حيث نلاحظ وجود درجة تأثير متوسطة لمعظم الفقرات المتعلقة بالمحور الرابع المتعلقة بتأثير تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية، حيث شملت كل من الفقرات (٢٧-٢٩-٣٠-٣١-٣٢)، في حين أنَّ هناك فقرات كانت درجة التأثير المتعلقة بها متوسطة والتي شملت الفقرات (٢٨) ويدل المتوسط العام لجميع الفقرات وجود تأثير متوسط لتطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية والتي تمثل أحد الخصائص الأساسية المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية.

وعلى مستوى الإجابات نلاحظ بأنَّ أقل المتوسطات (الأكثر موافقة) كانت على الفقرة رقم (٢٨) بمتوسط إجابات (١.٨٦٩٢) والتي تبين أنَّ تطبيق معايير المحاسبة الدولية المستندة إلى القيمة العادلة يسهم في جعل البيانات المالية للمنشأة قابلة للمقارنة مع البيانات المالية للمنشآت الاقتصادية الأخرى. بالمقابل نرى بأنَّ أعلى المتوسطات (الأقل موافقة) كانت على الفقرة (٢٧) بمتوسط إجابات (٢,٣٠٨٤) والتي تبين أنَّ البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تحقق خاصية المقارنة في المعلومات المحاسبية، يليها الفقرة (٣٠) بمتوسط إجابات (٢.٢٥٢٣) والتي تبين أنَّ استخدام القيمة العادلة في قياس الأصول والالتزامات المالية يسهم في الوصول إلى مؤشرات عائد الأموال المستثمرة قابلة للمقارنة بين المنشآت الاقتصادية المختلفة، يليها الفقرة (٢٩) بمتوسط إجابات (٢.٠٧٤٨) والتي تبين أنَّ البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تمكّن من إجراء المقارنات مع المنشآت الاقتصادية الأخرى من أجل

تقييم أداء المنشأة ومركزها المالي يليها الفقرة (٣٢) بمتوسط إجابات (٢٠٠٢٨٠) والتي تبين أن قياس التغيرات في القيمة العادلة لأسعار الأوراق المالية وأسعار الاستثمارات العقارية يتيح إمكانية تحسين عملية المقارنة لهذه العناصر، يليها الفقرة (٣١) بمتوسط إجابات (٢٠٠١٨٧) والتي تبين أن القياس المحاسبي المستند إلى إظهار التقلبات في الأسعار السوقية لمعدلات الفائدة يسهم في تحسين جودة عملية المقارنة للمعلومات المحاسبية.

٤-٢ نتيجة اختبار الفرضية الرابعة " يسهم تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية "

الجدول رقم (٢٠) : نتائج اختبار استيوذنت للعينة الواحدة (الدلالة الاحصائية للفروق)

One-Sample Test

95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	الأسئلة
Upper	Lower					
-0.5010	-0.8822	-0.69159	.000	106	-7.194	7x2
-0.9794	-1.2823	-1.13084	.000	106	-14.805	8x2
-0.7323	-1.1182	-0.92523	.000	106	-9.508	9x2
-0.5670	-0.9283	-0.74766	.000	106	-8.205	30 x
-0.8047	-1.1579	-0.98131	.000	106	-11.018	31 x
-0.8045	-1.1394	-0.97196	.000	106	-11.507	32 x

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مستوى الدلالة الإحصائية لجميع المتغيرات بلغ (0.000). وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة البالغ (0.05)، مما يدل على معنوية الفرق بين الوسط الحسابي المحسوب لإجابات العينة، وبين المتوسط الحسابي المعتمد في هذه الدراسة (3) وبالتالي فإن الاختلاف بين القيمة المعيارية والقيمة الحقيقية لمتوسط الإجابات ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05). كما نلاحظ أن قيمة (t) المحسوبة لجميع المتغيرات المتعلقة بالفرضية السابقة بلغت على التوالي (-7.194 ، -14.805 ، -9.508 ، -8.205 ، -11.018 ، -11.507) عند (106) درجة حرية (df=106)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة يساوي (0.05)، مما يدل على وجود تأثير لتطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية لفهم للمعلومات المحاسبية.

استناداً لنتائج الاختبار أعلاه (اختبار استيوذنت للعينة الواحدة One-Sample Test) قام الباحث بقبول الفرضية الفرعية الرابعة القائلة " يسهم تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ".

ولمعرفة فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة معنوية بين إجابات فئات العينة (المحاسبون الماليون،

الوسطاء الماليون، مدققوا الحسابات، الأكاديميون) تم استخدام اختبار One-Way ANOVA

الجدول رقم (٢١) : اختبار One-Way ANOVA بالنسبة للفروق بين إجابات فئات العينة الأربعة

لبيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	٤,٣٨٧٨	٣	١,٤٦٢٧	١,٧٩١٣	٠,٢٤٣
Within Groups	٨٦,١٨٨٥	١٠٣	٠,٨٣٦٧		
Total	٩٠,٥٧٦٣	١٠٦			

يتبين لنا من جدول تحليل التباين (ANOVA) أنَّ التباين بين المجموعة (Between Groups) والذي يشرحه العامل المستقل قد بلغ (٤.٣٨٧٨) ضمن (٣) درجة حرية (df=3)، كما يتبين أنَّ قيمة (F) قد بلغت (١,٧٩١٣) عند مستوى دلالة sig بلغت (٠.٢٤٣) وهي أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) مما يدل أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات الفئات الأربعة للعينة من ناحية تأثير تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية.

❖ وبالتالي واستناداً إلى نتائج اختبار الفرضيات الفرعية السابقة قام الباحث بقبول فرضية البحث

الرئيسية القائلة " يسهم تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المفصح

عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ".

النتائج والتوصيات

النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وقد توصل الباحث من خلال تحليل إجابات عينة الدراسة، واختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

١- إنّ المضي في تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة يؤثر في قياس عناصر البيانات المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

٢- إنّ تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة يؤثر في أسس الإفصاح المحاسبي المستخدمة في إعداد القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

٣- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لإجابات فئات العينة حول متغيرات الدراسة، واختبار فرضيات البحث، أنّ تطبيق نموذج القيمة العادلة كبديل محاسبي يحقق الغايات والأهداف المرجوة من عمليتي القياس والإفصاح المحاسبي، ويؤثر بشكل إيجابي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي توفرها البيانات المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك من خلال الخصائص التي يسهم تطبيق القيمة العادلة في توفيرها للمعلومات المحاسبية، مما يجعل هذه المعلومات مفيدة للأطراف المستفيدة منها.

٤- بيّنت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى في الدراسة أنّ تطبيق القيمة العادلة يسهم بشكل إيجابي وكبير في تحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على الأسئلة المتعلقة بملاءمة المعلومات المحاسبية في الاستبانة (١.٨٨٦١)، بانحراف معياري مقداره (٠.٨٤٥٠)، كما بلغ مستوى الدلالة الإحصائية لجميع المتغيرات (٠.٠٠٠) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة البالغ (٠.٠٥)، مما يدل على معنوية الفرق بين الوسط الحسابي المحسوب لإجابات العينة، وبين المتوسط الحسابي

المعتمد في هذه الدراسة (٣) وبالتالي فإن الاختلاف بين القيمة المعيارية والقيمة الحقيقية لمتوسط الإجابات ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٠٥). كما نلاحظ أن قيمة (t) المحسوبة لجميع المتغيرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى بلغت (١١.٣٤٠٥-) عند درجة حرية (df=106)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة يساوي (٠.٠٠٥)، مما يدل على وجود تأثير إيجابي وكبير لتطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية. وقد كان هناك تأييداً مرتفعاً لبعض الخصائص الفرعية للملاءمة التي يؤثر تطبيق القيمة العادلة في تحسينها، وهي:

أ- يسهم تطبيق القيمة العادلة في تعزيز القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات الاستثمارية في السوق المالي.

ب- تمتاز البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة بقدرتها على التقليل من درجة عدم التأكد المرتبطة باتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنشأة.

ج- إن البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة تُوفّر أسس قياس موضوعية تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية وفقاً لأسس منطقية وسليمة.

د- تساعد المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة في تعزيز القرار الاقتصادي المتخذ وإحداث التغييرات فيه.

هـ- بيّنت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية في الدراسة أن تطبيق القيمة العادلة يسهم بشكل إيجابي وكبير في تحسين خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على الأسئلة المتعلقة بموثوقية المعلومات المحاسبية في الاستبانة (١.٩١٠٣)، بانحراف معياري مقداره (0.8785)، كما بلغ مستوى الدلالة الإحصائية لجميع المتغيرات (0.000). وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة البالغ (٠.٠٠٥)، مما يدل على معنوية الفرق بين الوسط الحسابي المحسوب لإجابات العينة، وبين المتوسط الحسابي المعتمد في هذه الدراسة (٣) وبالتالي فإن الاختلاف بين القيمة المعيارية والقيمة الحقيقية لمتوسط الإجابات ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٠٥). كما نلاحظ أن قيمة (t) المحسوبة لجميع المتغيرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية بلغت (١٣.١٠٨٧-) عند درجة

حرية (df=106)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة يساوي (0.05)، مما يدل على وجود تأثير إيجابي وكبير لتطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية. وقد كان هناك تأييداً مرتفعاً لبعض الخصائص الفرعية للموثوقية التي يؤثر تطبيق القيمة العادلة في تحسينها، وهي:

أ- إنَّ عرض المعلومات المحاسبية وفقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية يجعلها ممثلة بصدق للعمليات المالية والأحداث الأخرى في المنشأة.

ب- إنَّ تطبيق القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية يوفر معلومات محاسبية تعبّر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى في المنشأة.

ج- إنَّ قياس التغيرات الحاصلة في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للإثبات بدرجة مقبولة.

د- إنَّ قياس الأصول والالتزامات المالية وفقاً للقيمة العادلة يسهم في توفير معلومات محاسبية يمكن الوثوق بها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية

و- أنَّ قياس الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة يعكس المركز المالي الحقيقي للمنشأة في تاريخ إجراء عملية القياس.

٦- بينت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة في الدراسة أنَّ تطبيق القيمة العادلة يسهم بشكل إيجابي وكبير في تحسين خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على الأسئلة المتعلقة بقابلية الفهم للمعلومات المحاسبية في الاستبانة (١.٩٩٤٤) ، بانحراف معياري مقداره (٠.٨٩٣٨)، كما بلغ مستوى الدلالة الإحصائية لجميع المتغيرات (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة البالغ (0.05)، مما يدل على معنوية الفرق بين الوسط الحسابي المحسوب لإجابات العينة، وبين المتوسط الحسابي المعتمد في هذه الدراسة (٣) وبالتالي فإنَّ الاختلاف بين القيمة المعيارية والقيمة الحقيقية لمتوسط الإجابات ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05). كما نلاحظ أنَّ قيمة (t) المحسوبة لجميع المتغيرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة بلغت (١١.٦٨٦٨-) عند درجة حرية (df=106)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة يساوي (0.05)، مما يدل على

وجود تأثير إيجابي وكبير لتطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية. وقد كان هناك تأييداً مرتفعاً لبعض الخصائص الفرعية لقابلية الفهم التي يؤثر تطبيق القيمة العادلة في تحسينها، وهي:

أ- إنَّ تطبيق القيمة العادلة يسهم في جعل المعلومات المحاسبية معبرة بشكل أكثر وضوحاً عن نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي.

ب- إنَّ إعداد القوائم المالية وفقاً للقيمة العادلة وتضمينها لكافة التغيرات في قيم الأصول والالتزامات المالية يسهم في زيادة مستوى الفهم لهذه البيانات من قبل المستخدمين المختلفين.

ج- إنَّ تطبيق القيمة العادلة يساعد على زيادة مستوى الفهم لنتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي في تاريخ إعداد القوائم المالية.

٧- بينت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة في الدراسة أنَّ تطبيق القيمة العادلة يسهم بشكل إيجابي في تحسين خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على الأسئلة المتعلقة بقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في الاستبانة (٢,٠٩١٩) بانحراف معياري مقداره (٠,٩٢١٥)، كما بلغ مستوى الدلالة الإحصائية لجميع المتغيرات (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة البالغ (٠.٠٥)، مما يدل على معنوية الفرق بين الوسط الحسابي المحسوب لإجابات العينة، وبين المتوسط الحسابي المعتمد في هذه الدراسة (٣) وبالتالي فإنَّ الاختلاف بين القيمة المعيارية والقيمة الحقيقية لمتوسط الإجابات ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥). كما نلاحظ أنَّ قيمة (t) المحسوبة لجميع المتغيرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة بلغت (١٠.٣٧٢٨-) عند درجة حرية (df=106)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة يساوي (٠.٠٥)، مما يدل على وجود تأثير إيجابي وكبير لتطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية.

٨- أكدت جميع فئات العينة المدروسة أنَّ استخدام القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي يلائم جميع الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية على اختلاف أهدافهم ومهما تنوعت

احتياجاتهم، وبالتالي فهي لا تقدّم معلومات محاسبية متحيزة لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي هذه المعلومات على حساب الأطراف الأخرى، بل تقدّم المعلومات بشكل موحد لجميع الأطراف المستخدمة للبيانات المالية للمنشأة.

٩- أوضحت نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة بأنّ الأثر الإيجابي الأكبر لتطبيق القيمة العادلة كان في تحسين خاصيتي الملاءمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية، حيث بلغ المتوسط العام لإجابات عينة البحث على الفقرات المتعلقة بملاءمة المعلومات المحاسبية في الاستبانة (١.٨٨٦١)، كما بلغ المتوسط العام لإجابات عينة البحث على الفقرات المتعلقة بموثوقية المعلومات المحاسبية في الاستبانة (١.٩١٠٣).

١٠- أظهرت نتيجة اختبار One-Way ANOVA للفرضيات الفرعية الأربعة لفرضية البحث الرئيسية بأنّه لا توجد فروق بين إجابات فئات العينة فيما يخص أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيمة معامل (F) لنتائج اختبار الفرضيات الفرعية الأربعة للبحث وعلى التوالي (١.١٨٧٤ ، ١.١٠٥٢ ، ٠.٩٨٨ ، ١.٧٩١٣) عند مستوى دلالة sig (٠.٣٩٩١ ، ٠.٤٣٩٧ ، ٠.٤٧٩٢ ، ٠.٢٤٣) وهي أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) مما يدل أنّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات الفئات الأربعة للعينة من ناحية تأثير تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

التوصيات

بناءً على النتائج السابقة المستخلصة من الدراسة الميدانية، فقد توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

١- في ظل التطورات الاقتصادية التي شهدتها بيئة الأعمال السورية مؤخراً، والتي كان من أبرزها بدء سوق دمشق بممارسة أعمالها، وما نجم عنه من اتساع دائرة الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية للمنشآت الاقتصادية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، لا بدّ من زيادة الاهتمام بطبيعة المعلومات المحاسبية ومستوى جودتها، لتلبية احتياجات كافة الأطراف المستخدمة لها.

٢- قيام كل من إدارة سوق دمشق للأوراق المالية، وهيئة الأوراق المالية، وإدارة المنشآت الاقتصادية، والمشرعين في سورية، بالعمل على تلبية كافة متطلبات إصدارات معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة، على اعتبار أنها توفر بدائل قياس محاسبية تسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وهذا بدوره يجعل المعلومات المحاسبية المتوفرة مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة والتي تشمل كافة نواحي الاهتمام بأنشطة المنشآت الاقتصادية.

٣- قيام المنشآت الاقتصادية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بتطبيق القيمة العادلة في عمليتي القياس والإفصاح المحاسبي لكافة الأصول والالتزامات المالية، وذلك للاستفادة من ميزاتهما في التعبير العادل عن المركز المالي ونتيجة الأعمال، والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للمنشأة، حيث أنّها تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي من خلال إظهار التقلبات في قيم الأدوات المالية الناجمة عن التغيرات في شروط السوق وعمليات المنشأة. في حين أنّ المحاسبة باستخدام التكلفة التاريخية لا تظهر هذه التغيرات، بالإضافة إلى أنها تخفي التأثيرات الاقتصادية الحقيقية في قيمة الأدوات المالية.

٤- إصدار دليل خاص بتطبيق القيمة العادلة من قبل الجهات المعنية في سوق دمشق للأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية، حتى لا يؤدي تطبيق نموذج القيمة العادلة إلى:

أ- اتساع مجال الاجتهادات والتقديرات الشخصية لتحديد القيمة العادلة لعناصر القوائم المالية.

ب- التحيز في عملية قياس البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة.

٥- العمل على زيادة الوعي لدى معدي ومراجعي التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة دمشق فيما يتعلق بمعايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة، من خلال ورش العمل والدورات والندوات العلمية التي تعنى بهذا الموضوع.

٦- رفع مستوى التنسيق والتفاعل بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية وبين إدارة سوق دمشق للأوراق المالية وإدارة الشركات المدرجة في السوق الملزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، من أجل مزج المعرفة النظرية بالخبرة العملية للعاملين في تلك الشركات.

٧- توجيه البحوث والدراسات المستقبلية لضرورة التوسع في موضوع تطبيق القيمة العادلة ومدى تأثيره في تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال السورية، وما ينجم عنه من تطوير أسس القياس والإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في المنشآت الاقتصادية، وبما يلبي احتياجات كافة الأطراف المستخدمة لهذه البيانات.

قائمة المراجع

المراجع العربية

الكتب:

- أبو نصار، محمد ، وحמידات، جمعة، " معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية "، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠١٠.
- الربيدي، محمد علي، " المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية - مدخل النظم "، الطبعة الثانية، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، اليمن، ٢٠٠١.
- الليثي، فؤاد محمد، " نظرية المحاسبة المدخل المعاصر "، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٢.
- النجار، فايز صالح، والنجار، نبيل، والزعبي، ماجد، " أساليب البحث العلمي - منظور تطبيقي "، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.
- الوقاد، سامي محمد، " نظرية المحاسبة "، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠١١.
- حماد، طارق عبد العال، " موسوعة معايير المحاسبة - شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية "، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤.
- حماد، طارق عبد العال، " المحاسبة عن القيمة العادلة "، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣.
- حنان، رضوان حلوة، " النموذج المحاسبي المعاصر "، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.
- شرويد، ريتشاد ، كلارك، مارتل، كاثي، جاك ، " نظرية المحاسبة "، ترجمة دار المريخ للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦.
- فخر، نواف ، والرضا، عقبة ، والمصري، تيسير ، " المشكلات المحاسبية المعاصرة " ، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية، ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

- مجلس معايير المحاسبة الدولية، " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)، عمان، الأردن، ٢٠١٠.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية، " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية، " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)، عمان، الأردن، ٢٠٠٦.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية، " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية، " معايير المحاسبة الدولية "، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)، عمان، الأردن، ٢٠٠١.
- هندريكسن، إدون، " النظرية المحاسبية "، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٥.
- هيني، فان جريونينج، " معايير التقارير المالية الدولية - دليل التطبيق "، ترجمة د. طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦.
- يحيى، زياد هاشم، والحبيطي، قاسم محسن، " نظام المعلومات المحاسبية "، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، كلية الحداثة الجامعة، الموصل، العراق، ٢٠٠٣.

الرسائل الجامعية:

- أبو علي، سوزي محمود، " دراسة أثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة رأس المال باستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبناءً على معايير المحاسبة الدولية "، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان الأردن، ٢٠٠٩.
- الرفاعي، مزنة عبد اللطيف، " دراسة أثر الخدمات الأخرى لمراجع الحسابات على جودة المعلومات المحاسبية "، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية، ٢٠٠٨.
- الزعبي، يامن خليل، " القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان "، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠٠٥.

- السعيد، معتز، " أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية "، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.
- الشامي، أكرم يحيى، " أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية "، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.
- الطرايرة، جمال علي، " التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن "، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن ٢٠٠٥.
- القشي، ظاهر، " مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية "، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن ٢٠٠٣.
- المبيضين، أحمد محمد مصطفى، " تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية "، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.
- حميدات، جمعة، " مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية "، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، ٢٠٠٤.
- رفاعه، تامر، " متطلبات المحاسبة عن المشتقات المالية حسب معايير المحاسبة الدولية وإمكانية تطبيقها في سورية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية، ٢٠٠٩.
- زلموط، علا صالح، " مدى ملاءمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمعيار المحاسبة الدولي (٣٩) من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات الخارجي "، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٢.

الدوريات:

- القشي، ظاهر، العبادي، هيثم، " أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد ٧٢، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩.

- القشي، ظاهر، " السياسة المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) في الشركات المساهمة الأردنية"، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧/١٠/٢.

- القشي، ظاهر، وكراجة، أشرف، " مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في شركات الخدمات المالية الأردنية على التكيف مع طرق القياس بواسطة القيمة العادلة"، المؤتمر العلمي المهني السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ١٣-١٤ أيلول ٢٠٠٦.

- القشي، ظاهر، الخطيب، حازم، " توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد"، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، ٢٠٠٤.

- الكبسي، عبد الستار عبد الجبار، زلموط، علا صالح عبد الرحيم، " مدى ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية (٣٩) من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم (٢)، المجلد رقم (٤٦)، ٢٠٠٩.

- الهواوي، سليمان بن ناصر، " مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة السعودية المتداولة"، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود، القصيم، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣.

- رحاحلة، محمد ياسين، صيام، وليد، "مدى ملائمة مخرجات النظم المحاسبية الآلية لمتطلبات متخذي القرارات في البنوك التجارية الأردنية"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٣٣، العدد ٢، عمان، الأردن، ٢٠٠٦.

- رفاعة، تامر، " أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٦، العدد الأول، ٢٠١٠.

- صالح، رضا إبراهيم، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم ٢، المجلد رقم ٤٦، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٩.
- لايقة، رولا، " الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار الحاسبي الدولي رقم (٣٠) - حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٨) العدد (٢)، سورية، ٢٠٠٦.
- محمد حسن، مصطفى، " القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر المنظمات - دراسة تحليلية لتقييم بيئة الإفصاح المصرية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم (٢)، المجلد رقم (٤٤)، ٢٠٠٧.
- مرعي، عبد الرحمن، " دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، ٢٠٠٦.

المؤتمرات العلمية والندوات وورش العمل:

- إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف، " دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة "، أكاديمية الشروق، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، القاهرة، مصر، آب ٢٠٠٩.
- البشير، محمد، " القيمة العادلة والتشريعات الأردنية ذات العلاقة "، المؤتمر العلمي المهني السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ١٣-١٤ أيلول ٢٠٠٦.
- الجعارات، خالد جمال، " قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية "، المؤتمر العلمي المهني السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ١٣-١٤ أيلول، ٢٠٠٦.
- الجليلاتي، محمد، " متطلبات تحويل الشركات العائلية إلى شركات مساهمة عامة "، محاضرة أقامتها جمعية المحاسبين السوريين في المركز الثقافي في المزة، دمشق، سورية، ٥ أيار، ٢٠٠٧.
- السعافين، هيثم، " القيمة العادلة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "، المؤتمر العلمي المهني السادس، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ٢٢-٢٣ أيلول، ٢٠٠٥.

- السعافين، هيثم، " مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة الدولية ونظرة هيئات الرقابة الحكومية "، المؤتمر العلمي المهني السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ١٣-١٤ أيلول، ٢٠٠٦.
- السعافين، هيثم، " معايير المحاسبة الدولية المعدلة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي"، ورشة عمل مهنية، الجلسة الثانية، عمان-الأردن، ٢٨-٢٩ أيلول، ٢٠٠٥.
- المعموري، علي محمد، الصوفي، فارس جميل، " مدى تأثير القيمة العادلة على تداعيات الأزمة المالية العالمية "، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، ٢٨-٢٩ نيسان ٢٠٠٩.
- خوري، نعيم سابا، " القيمة العادلة والنمو الاقتصادي "، المؤتمر العلمي المهني السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ١٣-١٤ أيلول، ٢٠٠٦.
- دهمش، نعيم، أبو زر، عفاف، " موثوقية وملاءمة القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها "، المؤتمر العلمي المهني السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ١٣-١٤ أيلول ٢٠٠٦.
- دهمش، نعيم، أبو زر، عفاف، " اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة "، المؤتمر العلمي المهني السادس، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ٢٢-٢٣ أيلول ٢٠٠٥.
- سلوم، حسن عبد الكريم، ونوري، بتول محمد، " دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية "، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.
- صيام، وليد زكريا، " أثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها "، المؤتمر العلمي المهني السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ١٣-١٤ أيلول ٢٠٠٦.
- مطر، محمد، السويطي، موسى، " أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية "، المؤتمر العلمي المهني السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ١٣-١٤ أيلول ٢٠٠٦.
- هلال، حسين مصطفى، " تصميم وتقييم نظم المعلومات المحاسبية "، ورشة عمل أمن ونظم المعلومات، شرم الشيخ، مصر، ٦-١٠ شباط، ٢٠٠٤.

(References) المراجع الأجنبية

الكتب (Text books) :

- A.A. Mirza , G.G. Holt , M. Orel , " International Financing Reporting Standards " Wiley and sons, Inc, 2006
- Bodner, George H. & William, Hopwood S., "Accounting Information Systems", Prentice Hall International Inc, New Jersey, USA, 2000.
- David Alexandar, Christopher Nobes, " Financial Accounting an International Introduction ", Second Edition, Copyright Licensing Agency Ltd, London, United Kingdom, 2004
- D. Cooper, P. Schindler, " Business Research Method ", Seven Edition , McGraw-Hill INC, New York, 2001.
- Garrison, Ray H. & Noreen, Eric E. & Brewer, Peter C ., " Managerial Accounting", Eleventh Edition Crew- Hill Inc, New York, USA, 2006.
- Hennie van Greuning , " International Financial Reporting Standards-A Practical Guide ", Fourth edition, The World Bank, Washington, USA, 2006.
- Hilton, Ronald W, "Managerial Accounting", Sixth Edition, Mc Crew- Hill Inc, New York, USA, 2005.
- International Accounting Standard Board, " International Financial Reporting Standards ", 2009.
- Jane, Johnson, " Financial Accounting- Reporting and Analysis ", Sixth Edition, United State, 2000.
- Kieso, Donald. E , Weygandt, Jerry. J , and Warfield, Terry. D, " Intermediate Accounting ", Twelfth Edition, Wiley & Sons Inc., New York, USA, 2007.
- Kieso, Donald. E , Weygandt, Jerry. J , and Warfield, Terry. D, " Intermediate Accounting ", Eleventh Edition, Wiley & Sons Inc., New York, USA, 2005.
- Kieso, Donald. E , Weygandt, Jerry. J , and Warfield, Terry. D, " Intermediate Accounting ", Tenth Edition, Wiley & Sons Inc., New York, USA, 2001.

- Palepu, Healy Bernard, " Business Analysis and Valuation- Using Financial Statements ", Second Edition, 2008.
- Peter Holgate, " Similarities and Difference A Comparison of IFRS and US GAAP ", Price water house Coopers, United kingdom, October 2006.
- Richard G. Schroeder; Myrtle W. Clark; and Jack M. Cathey; Accounting Theory and analyses, John Wiley & Sons, Inc. 2001.
- Richard Lewis, David Pendrill, " Advanced Financial Accounting ", Seven Edition, Copyright Licensing Agency Ltd, London , United Kingdom , 2004
- Schroeder, R. G, Clark, M.W, and Cathy, J.M , " Financial Accounting Theory and Analysis: Text Reading and Cases, Seventh Edition, Wiley & Sons, Inc, 2003.
- Schroeder Richard G,. Myrtle W. Clark, and Jack M. Cathey, "Accounting Theory and Analysis", Seventh Edition, John Wiley & Sons. Inc., 2001.
- W. Wiersma, " Research in Education: An Introduction ", University of Toledo, USA, 2004.

الدوريات والمؤتمرات العلمية (Periodicals) :

- Atiyeh, Sulayman, "Merits and Dismerits of Fair Value Accounting" The Seventh International Scientific Professional Conference, Jordanian Association of Certified Public Accountants, Amman, Jordan, September, 2006.
- Beate, Juetter-Nauroth , " Problems Associated With The Value-Relevance of Financial Derivatives Accounting to IAS 39", working paper series in business administration, university of applied sciences of the Deutsche Bundesbank, Hachenburg, Germany, 2004.
- Barth, Marry E.; Beaver, William H. and Landsman, Wayne R., " The relevance of the value relevance literature for financial accounting standard setting: Another view ", Journal of Accounting and Economics, vol. 31, 2001.

- Callao, S., " Adoption of IFRS In Spain: Effect on the Comparability and Relevance of Financial Reporting ", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, vol.16, 2007.
- Carroll Thomas J, and et al, " the Reliability of Fair Value Versus Historical Cost Information- Evidence from Closed End Mutual Funds ", Working Paper, Department of Accounting and Finance, 2002.
- David Cairns," The Use of Fair Value in IFRS", London School of Economics and Political Science, United Kingdom, Accounting in Europe, Vol. 3, 2006.
- Dietrich Richard J, Harris Marry S, and Muller Karl A , " The Reliability of Investment Property Fair Value Estimates " Journal of Accounting and Economics, vol. 30, 2001.
- Danbolt J., Ress W.A, " Test of Fair Value Accounting Under Extreme Conditions ", Working Paper, Department and Finance, University of Glasgow, 2004
- Ernst and Young LLP , US GAAP vs. IFRS , The basics , January 2009.
- Ernst and Young LLP, " Summary of FASB statement No.157 - Fair Value Measurements ", October 2006.
- Ernst & Young LLP, " Summary of FASB Statement No. 157, Fair Value Measurements ", October 2006, [www. ey.org](http://www.ey.org).
- Financial Accounting Standards Board (FASB), 2000. Status Report 211 B. Norwalk, CT : FASB.
- Financial Accounting Standards Board, " Statement of Financial Accounting Statement No.140 ", Accounting for Transfers and Servicing of Financial Assets and Extinguishment of Liabilities-a replacement of FASB Statement No.125, September 2000.
- Hans B. Christensen, Valeri Nikolaev, "Who uses fair value accounting for non-financial assets after IFRS adoption", the University of Chicago Booth School of Business, 2009

- Howard Altman, SFAS No. 157 " Fair Value Measurements ". CAP Journal, December 12, 2007.
- IASB, " Fair value measurement ", discussion paper, London, United Kingdom, 2007.
- I.K. Khorana, M. Kim , " Relative value relevance of historical cost vs. fair value ", Journal of Accounting and Public Policy 22, Missouri, Columbia, 2003.
- Jannis Bischof, Michael Ebert , " IAS 39 and Biases in the Risk Perception of Financial Instruments", Second Version, University of Mannheim, Department of Business Administration, 2008
- Landsman, W.R , " Fair Value Accounting for Financial Instruments: Some Implication for Bank Regulation", Kenan- Flagler, University of North Carolina, 2005.
- Lantto, Anna, " Does IFRS Improve the Usefulness of Accounting Information in Code- Law Country ", University of Oulu, Department of Accounting and Finance " Finland, May 29, 2006.
- Miller P., " Finding Focus Through The Power of Competition – Quality Financial Reporting ", The Journal of Accounting, AICPA, January 2002.
- Neculina Chebac, Cristina Mihaela Onica, " Correlation between International Financial Reporting Standards and assessment in the context of market value relations -fair value ", EuroEconomica, Issue 2 (23), 2009.
- Real Estate Information Standards Council," Fair Value Measurement and Disclosure: Implementation Guidance for Real Estate Investments ", FASB ASC Topic 820 Implementation Guidance, 2009.
- Security Exchange Commission (SEC) in USA. www.sec.org and www.asb.uk.com

- Stephen G. Ryan, " Fair Value Accounting: Understanding the Issues Raised by the Credit Crunch", Council of Institutional Investors, New York University, July 2008.
- Stephanie, Schneider, " The Fair Value Option of IAS in the Context of Fair Value Accounting ", University of Gavle, Business Administating, 2008.
- Wayne R Landsman, " fair value accounting for financial instruments: some implication for bank regulation " BIS working papers No 209, August 2006
- Wayne R. Landsman, "Fair Value Accounting for Financial Instruments: Some Implications for Bank Regulation", working paper presented and discussed at the workshop on Accounting Risk Management and Prudential Regulation, Bank of International Settlement, Basel, Switzerland, September 2005.
- Woodlock, Peter, & Young Richard, "The Trade off Reliability for Relevance Within a Steward- Ship Sitting", Managerial and Decision Economics, n.22, 2001.

: (Internet sources) المواقع الإلكترونية

- <http://www.ao-academy.org>
- <http://www.asb.uk.com>
- <http:// www. ey.org>
- <http://www.fasb.org>
- <http://www.iasb.org>
- <http://www.sec.org>
- <http://www.socpa.org.sa>

ملخص البحث باللغة الإنكليزية (Abstract)

The research dealt with the growing importance of accounting information provided by the financial statements of companies listed on the Damascus Stock Exchange as one of the key ingredients that are based on the decision-making process, and in light of the development of the Damascus Securities Exchange, and the expansion in the size of investment and trading in the shares of listed companies, etc. resulting from the growing need and desire of users of financial statements of the need to improve the quality of this information. and with the organizations and bodies of international accounting development of the foundations of measurement and disclosure of the traditional foundations of measurement and disclosure of accounting based on fair value basis was not essential to explain the possibility to take advantage of these principles to improve the quality of accounting information disclosed in published financial statements of companies listed on the Damascus Stock Exchange.

The goal of research is to describe the impact of the application of fair value in improving the quality of accounting information in the business environment Syrian under the direction most of the bodies and organizations, international accounting towards the application of fair value through standards issued, and the adoption of management Damascus Stock Exchange to the International Accounting Standards issued by the International Accounting Standards Board, as a prerequisite for the preparation of financial statements of listed companies or wishing to listing on the market. To achieve the objectives of the study, the researcher designed questionnaire was used to collect necessary data and information necessary to complete the search, was distributed (162) to identify the members of the research sample, which included accountants finance in companies listed on the market of Damascus, and external auditors, and financial intermediaries, and academics interested and specialists in the field of International Accounting Standards, was recovered (107) of questionnaires by (66.05 %) of the total questionnaires distributed, have been using descriptive statistical methods and test T for a single sample (one sample T - Test) for data analysis and hypothesis testing.

The research concluded that the application of fair value as an alternative accounting to achieve the goals and objectives of the processes of measurement and accounting disclosure, and has a positive impact in improving the quality of accounting information provided by the financial statements of companies listed on the Damascus Securities Exchange, through the properties that contribute to

the application of fair value in the provided of accounting information, which makes this information useful to the parties used for it. In addition, confirmed all categories of the sample that the use of fair value measurement and disclosure of accounting fits all interested parties with information accounting of all their goals and no matter how diverse their needs, and thus does not provide accounting information biased to serve the party or specific destination of the users of the information at the expense of other parties , but information is provided uniformly to all parties used the financial statements of the enterprise.

الملحق رقم (١)

الشركات التي تم تحليل قوائمها المالية لبيان أثر تطبيق القيمة العادلة في بياناتها المالية

التسلسل	اسم الشركة
١	بنك بيلوس سورية ش.م.م
٢	بنك بيمو السعودي الفرنسي ش.م.س
٣	بنك سورية والخليج ش.م.م
٤	بنك عوده سورية ش.م.م
٥	شركة العقيلة للتأمين التكافلي (شركة مساهمة مغفلة)

الملحق رقم (٢)



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

ماجستير المحاسبة العامة

السادة المجيبون الكرام

تحية طيبة وبعد

إيماناً بأهمية البحث العلمي، وتأكيداً على دوره في خدمة عملية التنمية والنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي المحلي، يقوم الباحث بإعداد رسالة ماجستير بعنوان:

{ أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية }

إنّ الهدف من هذا البحث هو معرفة مدى تأثير القيمة العادلة في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين. ولغرض إكمال هذا البحث، يرجو الباحث من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الإستبانة المرفقة بدقة وموضوعية من أجل تحقيق أهداف البحث والخروج بنتائج وتوصيات واقعية.

والباحث يشكر لكم مسبقاً حسن مساهمتكم في استكمال متطلبات هذا البحث، ويؤكد على أنّ هذه المعلومات تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي وليس لها أي هدف آخر.

مع فائق الاحترام والتقدير لحسن تعاونكم

الباحث

يرجى وضع إشارة (√) أمام الإجابة التي ترونها مناسبة لكل سؤال مما يلي:

الجزء الأول: معلومات عامة

١- المؤهلات العلمية:

☐ دكتوراه	☐ ماجستير
☐ دبلوم	☐ بكالوريوس

٢- نوع العمل:

☐ مدير مالي	☐ محاسب مالي
☐ وسيط مالي	☐ مدقق حسابات

٣- سنوات الخبرة:

☐ سنة وأقل من ٥ سنوات	☐ ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات
☐ ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة	☐ أكثر من ١٥ سنة

الجزء الثاني: يرجى بيان رأيكم حول أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

المحور الأول: ما هو برأيك أثر تطبيق القيمة العادلة في خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟					
السؤال	موافق	غالباً	محايد	أحياناً	غير موافق
١ تعتبر القوائم المالية أداة رئيسية لا يمكن تجاهلها من قبل المستخدمين المختلفين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية المرتبطة بالمنشأة.					
٢ تعتبر القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.					
٣ تُوفّر البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة أسس قياس موضوعية تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية وفقاً لأسس منطقية وسليمة.					
٤ تمتاز البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة بقدرتها على التقليل من درجة عدم التأكد المرتبطة باتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنشأة.					
٥ التمثيل الصادق والعادل لنتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي يسهم في تعزيز القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات الاستثمارية في السوق المالي.					

السؤال	موافق	غالباً	محايد	أحياناً	غير موافق
٦ توفر البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة معلومات محاسبية تساعد في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة للمنشأة لأنها تعكس آخر تقييم عادل لبنود قائمة المركز المالي وانعكاسات هذا التقييم في قائمة الدخل.					
٧ تساعد المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة في تعزيز القرار الاقتصادي المتخذ وإحداث التغييرات فيه.					
٨ الوصول إلى تقديرات منطقية لعناصر الأصول والالتزامات المالية يسهم في تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الحاضرة أو المستقبلية ارتباطاً بنتائج أحداث ماضية.					
٩ تسهم القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تحسين توقعات مستخدمي هذه المعلومات للأحداث المستقبلية من خلال تأكيد التوقعات السابقة أو تصحيحها.					
١٠ تمكّن المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للتغيرات في القيمة العادلة من تقييم نتائج القرارات التي بنيت على توقعات سابقة.					
١١ إنّ الإفصاح عن طبيعة ومبلغ أي خسارة في انخفاض القيمة وعكس هذا الانخفاض على القيمة المعترف بها لكل أصل مالي يؤدي إلى زيادة درجة التأكد المتعلقة باتخاذ قرارات الاستثمار.					
المحور الثاني: ما هو برأيك أثر تطبيق القيمة العادلة في خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟					
١٢ تكون المعلومات المحاسبية موثوقة عندما تعبّر بصدق عن الأحداث المالية في المنشأة، أو أنّه من المتوقع أن تعبّر عن هذه الأحداث بصدق.					
١٣ حتى تمثل المعلومات المحاسبية العمليات المالية والأحداث الأخرى بصدق فمن الضروري عرض هذه المعلومات طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية.					
١٤ يسهم قياس الأصول والالتزامات المالية وفقاً للقيمة العادلة في توفير معلومات محاسبية يمكن الوثوق بها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.					
١٥ يمكن للمعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للقيمة العادلة أن تعبّر بشكل منطقي وواقعي عن نتيجة أعمال المنشأة.					
١٦ يعكس قياس الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة المركز المالي الحقيقي للمنشأة في تاريخ إجراء عملية القياس.					

السؤال	موافق	غالباً	محايد	أحياناً	غير موافق
١٧ توفر البيانات المالية المستندة للتغيرات في القيمة السوقية معلومات محاسبية خالية من أخطاء التقدير الشخصي للقيمة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.					
١٨ يسهم استخدام معايير المحاسبة الدولية التي اعتمدت القيمة العادلة في توفير معلومات محاسبية تعبر بصدق عن التغيرات الاقتصادية للأصول والالتزامات المالية.					
١٩ تُوفّر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات غير متحيزة لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى.					
٢٠ إنّ قياس التغيرات الحاصلة في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للإثبات بدرجة مقبولة.					
٢١ يسهم قياس التغيرات الحاصلة في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية في توفير معلومات محاسبية موثوقة وبالإمكان التحقق من صحتها.					
المحور الثالث: ما هو برأيك أثر تطبيق القيمة العادلة في خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية المفصّل عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟					
٢٢ يسهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تبنت القيمة العادلة في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية ويجعلها أكثر فهماً.					
٢٣ إنّ شمول التقارير المالية للمعلومات المتعلقة بالتغيرات في القيمة لبنود القوائم المالية يساعد على زيادة مستوى الفهم لنتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي في تاريخ إعداد القوائم المالية.					
٢٤ يسهم تطبيق القيمة العادلة في جعل المعلومات المحاسبية معبرة بشكل أكثر وضوحاً عن نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي.					
٢٥ إنّ إعداد البيانات المالية وفقاً للقيمة العادلة وتضمينها لكافة التغيرات في قيم الأصول والالتزامات المالية يسهم في زيادة مستوى الفهم لهذه البيانات من قبل المستخدمين المختلفين.					
٢٦ إنّ وضع تسلسل هرمي لتصنيف نتائج قياس القيمة العادلة لبنود القوائم المالية والإفصاح عنها يسهم في جعل المعلومات المحاسبية المقدمة أكثر وضوحاً وقدرة على الفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية.					

المحور الرابع: ما هو برأيك أثر تطبيق القيمة العادلة في خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

السؤال	موافق	غالباً	محايد	أحياناً	غير موافق
٢٧	تحقق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية القابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية.				
٢٨	يسهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية المستندة إلى القيمة العادلة في جعل البيانات المالية للمنشأة قابلة للمقارنة مع البيانات المالية للمنشآت الاقتصادية الأخرى.				
٢٩	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إجراء المقارنات مع المنشآت الاقتصادية الأخرى من أجل تقييم أداء المنشأة ومركزها المالي.				
٣٠	إنّ استخدام القيمة العادلة في قياس الأصول والالتزامات المالية يسهم في الوصول إلى مؤشرات عائد الأموال المستثمرة قابلة للمقارنة بين المنشآت الاقتصادية المختلفة.				
٣١	يسهم القياس المحاسبي المستند إلى إظهار التقلبات في الأسعار السوقية لمعدلات الفائدة في تحسين جودة عملية المقارنة للمعلومات المحاسبية.				
٣٢	إنّ قياس التغيرات في القيمة العادلة لأسعار الأوراق المالية وأسعار الاستثمارات العقارية يتيح إمكانية تحسين عملية المقارنة لهذه العناصر.				

مع خالص التحيات والتقدير

الباحث

**Syrian Arab Republic
University of Damascus
Faculty of Economics
Department of Accounting**



The Effect of Applying Fair Value In Improving The Quality of Accounting Information

A Research Presented For The Master's Degree In Accounting

The Supervision of Dr.

Nidal Alarbeed

Prepare By Student

Wael Mohamed Adel Jakmiry

2012 – 1433



جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

لجنة المناقشة والحكم على رسالة الماجستير في المحاسبة
التي أعدها الطالب وائل محمد عادل جقميري
بعنوان

((أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية))

شُكلت لجنة الحكم بموجب قرار مجلس البحث العلمي والدراسات العليا رقم /١٧٦٥/ تاريخ
٢٠١٢/٤/٩ والمؤلفة من السادة الأساتذة:

	الدكتور محمد خالد المهاني - الأستاذ في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة دمشق عضواً
	الدكتور نبيل الحلبي - الأستاذ في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة دمشق عضواً
	الدكتور نضال العرييد - الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة دمشق عضواً مشرفاً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: □ قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ
أَهْدَى ٨٤ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا
أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا ٨٥ □

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سُورَةُ الْإِسْرَاءِ: الْآيَةُ (٨٥-٨٤)

الإهداء

إهداء كتاب الإهداء، يعبر ولو بجزء من الوفاء فالإهداء

إلى معلم البشرية ومنبع العلم الذي بلغ الرسالة... وأدى الأمانة... ونصح الأمة... وكشف
الغمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين..... سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من علمني آج الحياة حب وعطاء... وآج الأمل باقي ما دامت الحياة... وآج العمل
والإخلاص أساس النجاح..... والذي الغائبين أطال الله في عمرهما

إلى رفيقة دربي... سندي في هذه الحياة... إلى من كانت معي على طريق النجاح والتخير... إلى من
استمر منها عزني وإصراري..... زوجتي الحبيبة

إلى النجوم المثلثة في سمائي... الذين أعملهم أبدأ في قلبي وحميوني... من أتمنى لهم كل الخير
والنجاح..... إخوتي وأخوتي الأحرار

إلى الأخوة الذين لم تدرهم أمني... إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء... إلى بنايع
الصدق الصافي... إلى من قدسوا معنى الصداقة..... أصدقائي الأوفياء

إلى جميع من علمنا... وكانوا سبباً في بلوغ الدرب... إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم
والمعرفة..... جميع المدرسين الأفاضل في كلية الأوقاص

إلى ملاذني ومنهلي للعلم والمعرفة... إلى هذا الصرح العلمي الكبير..... جامعتي جامعة دمشق

أهدي عمرة جهدي المتواضعة

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العزيز الحكيم اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علماً وعملاً. الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وأشكره تعالى جلّ في علاه على نعمته وتوفيقه لي في إنجاز هذا البحث، ولله الحمد والمنة.

وبعد، لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان ووافر الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور نضال العريب الذي تشرفت بأن أكون أحد طلابه، حيث كان خير عون ومرشد لي في جميع مراحل إعداد هذا البحث، وأفاض عليّ من علمه الوافر وخبرته، وإرشاداته القيمة، وتوجيهاته الكريمة التي أسهمت في إثراء هذا البحث حتى إتمامه وإظهاره بصورته الحالية. سائلاً المولى العلي القدير أن يجزيه عني خير الجزاء وأن يحفظه، ويبارك له في وقته وجهده.

كما يطيب لي أن أتقدم بالتقدير الخالص والشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة الحكم الدكتور محمد خالد المهائني، والدكتور نبيل الحلبي، لتفضلهما بالمشاركة في مناقشة وتقييم هذا البحث وإثرائه بآرائهم.

وأخيراً أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث وقدم إليّ العون والمساعدة وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
موافقة لجنة المناقشة والحكم	أ
آية قرآنية	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الأشكال	ط
قائمة الجداول	ي
ملخص البحث	ل
١ - الإطار العام للبحث	١
١-١ المقدمة	٢
٢-١ مشكلة البحث	٣
٣-١ الدراسات السابقة	٤
١-٣-١ الدراسات العربية	٤
٢-٣-١ الدراسات الأجنبية	٩
٤-١ أهمية البحث	١٤
٥-١ أهداف البحث	١٥
٦-١ فروض البحث	١٥
٧-١ منهج البحث	١٦
٨-١ مجتمع وعينة البحث	١٦
٩-١ أساليب وأدوات جمع البيانات	١٦
١٠-١ محددات البحث	١٧
١١-١ هيكلية البحث	١٧

الموضوع	رقم الصفحة
٢- الفصل الأول: القيمة العادلة	١٨
١-٢ المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للقيمة العادلة	١٩
١-١-٢ مفهوم القيمة العادلة	٢٣
٢-١-٢ مفهوم الأدوات المالية	٢٨
٣-١-٢ محددات استخدام القيمة العادلة	٣١
٤-١-٢ مزايا استخدام القيمة العادلة	٣٣
٥-١-٣ المشاكل التي توجه تطبيق القيمة العادلة	٣٤
٢-٢ المبحث الثاني: متطلبات تطبيق القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية	٣٧
١-٢-٢ أسس قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية	٣٨
١-١-٢-٢ أسس قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية	٣٩
٢-١-٢-٢ أسس قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية وفق معايير المحاسبة الأمريكية	٤٧
٣-١-٢-٢ العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة	٥١
٢-٢-٢ أسس الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية	٥٤
١-٢-٢-٢ أسس الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية	٥٤
٢-٢-٢-٢ أسس الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية وفق معايير المحاسبة الأمريكية	٥٧
٣-٢ المبحث الثالث: المستجدات على معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة	٥٩
١-٣-٢ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS No.7 (الأدوات المالية: الإفصاحات)	٦٠
٢-٣-٢ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS No.9 (الأدوات المالية)	٦٦

الموضوع	رقم الصفحة
٣- الفصل الثاني: تحسين جودة المعلومات المحاسبية باستخدام القيمة العادلة	٦٨
١-٣ المبحث الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية	٦٩
١-١-٣ مفهوم جودة المعلومات المحاسبية	٧٠
٢-١-٣ مقومات جودة المعلومات المحاسبية	٧٢
١-٢-١-٣ تكنولوجيا المعلومات	٧٢
٢-٢-١-٣ إصدارات المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية	٧٣
٣-٢-١-٣ الرقابة الإدارية (التحكم المؤسسي)	٧٥
٣-١-٣ أهمية جودة المعلومات المحاسبية	٧٦
٢-٣ المبحث الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية	٨٠
١-٢-٣ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية	٨١
١-١-٢-٣ القابلية للفهم	٨٣
٢-١-٢-٣ الملاءمة	٨٤
٣-١-٢-٣ الموثوقية	٨٦
٤-١-٢-٣ القابلية للمقارنة	٨٨
٢-٢-٣ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الأمريكية	٩٠
١-٢-٢-٣ الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية	٩٢
١-١-٢-٢-٣ الملاءمة	٩٢
٢-١-٢-٢-٣ الموثوقية	٩٤
٢-٢-٢-٣ الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية	٩٥
١-٢-٢-٢-٣ القابلية للمقارنة	٩٥
٢-٢-٢-٢-٣ الثبات أو الاتساق	٩٥

الموضوع	رقم الصفحة
المحاسبية	٩٧
٣-٢-٣ المشاكل والمحددات المرتبطة بتطبيق الخصائص النوعية للمعلومات	١٠٣
٣-٣ المبحث الثالث: تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تطبيق القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية	١١٧
٤ - <u>الفصل الثالث: الدراسة الميدانية</u>	١١٨
٤-١ المبحث الأول: خطوات انجاز الدراسة الميدانية	١٣٠
٤-٢ المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	١٥٠
<u>النتائج والتوصيات</u>	١٥٠
- النتائج	١٥٥
- التوصيات	١٥٧
<u>قائمة المراجع</u>	١٥٧
- المراجع العربية	١٦٣
- المراجع الأجنبية	١٦٨
ملخص البحث باللغة الإنكليزية	١٧٠
الملاحق	

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
١	كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية حسب معيار المحاسبة الدولي IAS 39	٤٦
٢	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية	٨٢
٣	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الأمريكية	٩١
٤	العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وبين قياس الربح المحاسبي	١١١
٥	متغيرات الدراسة الأساسية	١٣١

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
١١٥	جدول اتجاهات التطور في الاستثمارات المالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة للشركات الخمس	١
١١٥	جدول نسبة اتجاهات التطور في الاستثمارات المالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة للشركات الخمس	٢
١١٩	جدول إحصائية عينة الدراسة وفقاً للفئات الفرعية التي ينتمي إليها أفراد عينة الدراسة وبحسب مجال العمل	٣
١٢٠	جدول تقاطع صفات كل من المؤهل ومجال العمل والخبرة لعينة الدراسة	٤
١٢١	جدول تقاطع صفات كل من المؤهل والخبرة لعينة الدراسة	٥
١٢٢	جدول تقاطع صفات كل من المؤهل ومجال العمل لعينة الدراسة	٦
١٢٣	جدول تقاطع صفات كل من سنوات الخبرة ومجال العمل لعينة الدراسة	٧
١٢٥	جدول أقسام الاستبانة والأسئلة التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة	٨
١٢٦	جدول مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان وأوزانها	٩
١٣٢	جدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الباحثين على الفقرات المتعلقة بخاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية	١٠
١٣٥	جدول نتائج اختبار استيوذنت للعينة الواحدة (الدلالة الاحصائية للفروق) للفرضية الفرعية الأولى للبحث	١١
١٣٦	جدول اختبار One-Way ANOVA بالنسبة للفروق بين إجابات فئات العينة الأربعة لبيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية	١٢

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
١٣٧	جدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على الأسئلة المتعلقة بخاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية	١٣
١٤٠	جدول نتائج اختبار استيوذنت للعينة الواحدة (الدلالة الاحصائية للفروق) للفرضية الفرعية الثانية للبحث	١٤
١٤١	جدول اختبار One-Way ANOVA بالنسبة للفروق بين إجابات فئات العينة الأربعة لبيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية	١٥
١٤٢	جدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على الأسئلة المتعلقة بخاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية	١٦
١٤٤	جدول نتائج اختبار استيوذنت للعينة الواحدة (الدلالة الاحصائية للفروق) للفرضية الفرعية الثالثة للبحث	١٧
١٤٥	جدول اختبار One-Way ANOVA بالنسبة للفروق بين إجابات فئات العينة الأربعة لبيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية	١٨
١٤٦	جدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على الأسئلة المتعلقة بخاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية	١٩
١٤٨	جدول نتائج اختبار استيوذنت للعينة الواحدة (الدلالة الاحصائية للفروق) للفرضية الفرعية الرابعة للبحث	٢٠
١٤٩	جدول اختبار One-Way ANOVA بالنسبة للفروق بين إجابات فئات العينة الأربعة لبيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية	٢١

ملخص البحث

تناول البحث الأهمية المتزايدة للمعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية كأحد المقومات الرئيسية التي تستند عليها عملية اتخاذ القرارات، وذلك في ظل التطور الذي تشهده سوق دمشق للأوراق المالية، والتوسع في حجم الاستثمار والتداول في أسهم الشركات المدرجة فيها، وما نجم عنه من تنامي الحاجة والرغبة لدى مستخدمي البيانات المالية لضرورة تحسين جودة هذه المعلومات. ومع قيام المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية بتطوير أسس القياس والإفصاح التقليدية كأسس قياس وإفصاح محاسبية تعتمد على أساس القيمة العادلة كان لا بدّ من بيان إمكانية الاستفادة من تلك الأسس في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وهدف البحث إلى بيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال السورية في ظل توجه معظم الهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية نحو تطبيق القيمة العادلة من خلال المعايير التي تصدرها، وتبني إدارة سوق دمشق للأوراق المالية لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، كشرط أساسي لإعداد القوائم المالية للشركات المدرجة أو الرغبة بالإدراج في السوق. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة تمّ استخدامها في جمع البيانات والمعلومات الضرورية اللازمة لإتمام البحث، حيث وزعت (١٦٢) استبانة على أفراد عينة البحث والتي شملت المحاسبون الماليون في الشركات المدرجة في سوق دمشق، والمدققون الخارجيون، والوسطاء الماليون، والأكاديميون المهتمون والمتخصصون في مجال معايير المحاسبة الدولية، وتمّ استرداد (١٠٧) استبانات منها بنسبة (٦٦.٠٥٪) من إجمالي الاستبانات الموزعة، وقد تمّ استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية واختبار T للعينة الواحدة (one sample T - Test) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وقد خلص البحث إلى أنّ تطبيق القيمة العادلة كبديل محاسبي يحقق الغايات والأهداف المرجوة من عمليتي القياس والإفصاح المحاسبي، ويؤثر بشكل إيجابي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي توفرها البيانات المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك من خلال الخصائص التي يسهم تطبيق القيمة العادلة في توفيرها للمعلومات المحاسبية، مما يجعل هذه المعلومات مفيدة للأطراف المستخدمة لها. بالإضافة إلى ذلك فقد أكدت جميع فئات العينة المدروسة أنّ استخدام القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي يلائم جميع الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية على اختلاف أهدافهم ومهما تنوعت احتياجاتهم، وبالتالي فهي لا تقدّم معلومات محاسبية متحيزة لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي هذه المعلومات على حساب الأطراف الأخرى، بل تقدّم المعلومات بشكل موحد لجميع الأطراف المستخدمة للبيانات المالية للمنشأة.